جامعة 08 ماي 1945
كلية الحقوق والعلوم السياسة
قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر نظام LMD تخصص

تنظيمات سياسية واقتصادية: حوكمة محلية وتنمية اقتصادية وسياسية

دور الاعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية
دور إذاعة قالمة الجهوية

إعداد الطالبتين

1/ برباج راضية

2/ مغربي نهاد

تحت إشراف

الدكتور: ناجي عبد النور

تشكيل لجنة المناقشة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
1	د ناجي عبد النور	جامعة عنابة	أستاذ محاضر	مشرفا
2	د بوروبي عبد اللطيف	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	رئيسا
3	د فريمش مليكة	جامعة قسنطينة	أستاذة محاضرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013-2014

مقدمة:

يشهد عالمنا المعاصر الكثير من التطور التكنولوجي الذي يشمل اختراع الراديو و التلفزيون و الحسابات الالكترونية، وكذا الأقمار الصناعية و شبكات المعلومات الحديثة، وقد استخدمت هذه الوسائل في مختلف الأغراض السياسية و الاجتماعية والثقافية حيث كانت دائما مدعمة لجهود الدولة في إطار التنمية المحلية ،خاصة في ظل التحولات كان الإعلام المحلي يضل عنصرا فعال في حياة المجتمعات البشرية ، كما يشكل دورا بالغ الأهمية في إحداث التغير في السلوك و القيم البالية أو التي لا تتماشى وتطلعات المجتمع وإذا كان الإعلام المحلي هو ذلك الإعلام الذي يعكس ثقافة مجتمع محلي معين مستهدف خدمة احتياجات سكانه ومحقق تفاعلهم و مشاكلهم وهو محدود النطاق أي يخص باهتمام منطقة معينة فهو موجه لسكان هذه المنطقة، دون سواها ويعمل لخدمتها ووسائله تبث رسائلها في مناطق معينة تمثل طبقات أي أنه مرآة عاكسة لما يحدث داخل المجتمع بايجابياته وسلبياته وهو بمثابة حلقة وصل بين المواطن والجهات المسئولة ، فإن التنمية المحلية هي مجموعة الإجراءات و الأساليب الهادفة التي تقوم بها المؤسسات الفاعلة بفض النظر عنها هذه المؤسسات المتمثلة في الدولة أي السلطات الثلاثة أو المجتمع المدني، القطاع الخاص، المؤسسات الإعلامية) التي تقوم بالدور التنموي في وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بالمجتمع المحلي عن طريق إثارة الوعي لمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود المياه التقليدية و تدريبهم على استعمال الوسائل الجديدة و الحديثة، مما لاشك له أن الإعلام المحلى كمؤسسة فعالة في مجال التنمية المحلية تعمل باضطهاد لتأثير على حياة المجتمع برمته فلم يعد الإعلام المحلي تلك الوسيلة التي تخاطب الجمهور فحسب بل أيضا تستمع إلى هذا الجمهور، هذا إذا تم استغلاله بشكل عقلاني وهادف في توعية الأفراد وجعلهم طرفا فاعلا في التنمية المحلية.

الإشكالية:

لقد وجد الاتصال بوجود البشرية نظرا للحاجة إلى التواصل وتبادل الأفكار و الآراء ونقل اتجاهات و المرافق والمشاكل، وقد كانت بدايته بسيطة خالية من التعقيد مقتصرا على نقل الأخبار عن الحياة اليومية، ولكن بمرور الوقت حدثت تطورات جديدة في وسائل الاتصال والإعلام رغبة لوصولها إلى جميع فئات المجتمع دون تميز حيث يشهد عصرنا الراهن العديد من التطورات في مجال الإعلام سواء ما تعلق باختراع وسائله وإتباع مجال استخداماته أو تعدد الوظائف و الأدوار التي يقوم به إذ يعد الإعلام المحلي عصب المجتمع ومرآة تعكس واقعه من خلال هاته الأدوار.

- **إشكالية البحث:**

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما دور الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية؟.

ومن التساؤل الرئيسي تندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية .

1-كيف يمكن الاستفادة من استخدام وسائل الإعلام المحلي في رفع مستوى وتطوير المجتمعات المحلية؟

ماذا نقصد بالإعلام المحلي؟

- ما هو دور المؤسسات الإعلامية بغض النظر عن طبيعتها (سمعيه، بصرية مرئية، في تحقيق التنمية المحلية؟).
- ما هو الأثر الذي يتركه الإعلام المحلي على المجتمعات المحلية؟
- ما نوع البرامج الموجهة لتحقيق التنمية المحلي؟
- ما مدى أهمية البرامج الخاصة بالتنمية المحلية في إذاعة قالمة الجوية؟
- هل تستجيب برامج التنمية المحلية في إذاعة قالمة المحلية للقضايا الاجتماعية و التنموية المطروحة على المستوى المحلي؟

- **الفرضيات:**

في هذا الإطار يمكن أن تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية لتفسير مشكلة البحث ومحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة.

1- يلعب الإعلام المحلي دور فعال في تحقيق التنمية المحلية

2- فواعل التنمية المحلية المتمثلة في الدولة كفاعل أساسي إلى جانب القطاع الخاص و المجتمع المدني تكفي وحدها لتحقيق التنمية المحلية.

3- وجود علاقة بين الإعلام المحلي و التنمية المحلية.

4- إن السلطات الثلاثة الموجودة في الدولة قادرة وحدها على تجسيد مبدأ التنمية المحلية.

حدود الدراسة:

- تمتد حدود الزمنية للبحث من مارس 2014 إلى غاية جوان 2014

المكانية:تمثلت الحدود المكانية للبحث بإذاعة قالمة الجهوية 2014

أهادف الدراسة:

1- التأكد من اعتبار الإعلام المحلي همزة وصل بين المجتمع المحلي والتنمية المحلية

2- إبراز أهمية الإذاعة المحلية كسند إعلامي محلي لا يمكن الاستغناء عنه في تلبية حاجات الجمهور المحلي.

3- محاولة معرفة آراء الجمهور تجاه البرامج التنموية التي يمارسها الإعلام المحلي وفيما إذا كانت حقيقية تعبر عن اهتماماتهم.

4- محاولة تقديم مفهوم للإعلام المحلي بما يتفق مع الفكر الحديث المعاصر لسياسات التنمية العامة في الدولة ليكون موجها ومدعما لنشاطات الدولة في عملية اتخاذ القرار.

أهمية الموضوع:

تنطلق أهمية الدراسة في كونها تكشف عن الدور الذي يمكن أن يؤديه الإعلام المحلي في إحداث التنمية المحلية من خلال معرفة مضامين البرامج التنموية و الخدمات العمومية التي تقدمها المؤسسات الإعلامية المحلية مع التركيز على استخدام الإذاعة إلى جانب المؤسسات المجتمع الأخرى، وكذا معالجة قصور خدمات تلك المؤسسات ، وأيضا سد الثغرات في برامج التنمية المحلية، وتكمن أهمية الدراسة أيضا في كونها تبحث في العلاقة بين الإعلام المحلي والتنمية المحلية باعتماد الإذاعة المحلية كوسيلة تنموية، ذلك أن التنمية لا يمكن أن تحدث أو تتحقق بشكل كامل دون دعمها من طرف وسائل الإعلام المحلي.

أسباب اختيار الموضوع (الأسباب الذاتية).

- **الرغبة:** بما أن هذا الموضوع من مواضيع الساعة فهو يمثل المواضيع الأكثر خصوبة لاسيما خلال الفترات الأخيرة من القرن الواحد و العشرين كما يشكل الإعلام المحلي الحجر الأساسي في تشكيل وبناء الرأي العام.
- **الميل:** أي شغف وحب الطالبتين لدراسة هذا الموضوع و الشعور بالدافعية للقيام به واختياره من بين المواضيع الأخرى .
- كوني من متتبعي البرامج التنموية الحديثة الساعة.

أسباب موضوعية:

- ربط الإطار النظري في الموضوع مع الجانب التطبيقي
- من خلال تطلعنا على المذكرات المنجزة يبدو لنا أنه لم يتطرق لحد الآن إلى هذا الموضوع لاسيما و أن الموضوع جديد يحتاج إلى اكتشاف الدراسة بالإضافة إلى ربط العلاقة ودمجها ما بين التخصصات (الإعلام بالسياسة).

منهج الدراسة:

من الطبيعي أنه لكل دراسة منهج خاص بها، وتحديد المنهج يعود بصفة أساسية إلى الموضوع الذي يفرض علينا استخدام منهج ما دون آخر من أجل الحصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة و للمناهج تعاريف عديدة حيث يعرفه الأستاذ "جندلي عبد الناصر" هو عبارة عن فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة حينما نكون لها جاهلين أو من خلال البرهان عليها حين نكون لها عارفين.[1]

1- منهج المسح الوصفي:

يفرض على نوع دراستنا استخدام هذا المنهج من أنها تدور حول الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية مع أبراز دور الإذاعة كنموذج والتي تهدف من ورائها إلى التوصل إلى حقيقة هذا الدور و إعطاء تفسيرات لذلك بناء على ما جاء في إشكالية الدراسة وتساؤلاتها ، فهذا ما يجعل دراستنا تندرج ضمن البحوث الوصفية ذات المنحى التحليلي التفسيري، ويعتبر منهج المسح من المناهج المناسبة لدراسات الوصفية

[1]- عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية** ، دط(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ، ب س ن)، ص ص 12-13

التي تعني بجمع الحقائق واستخلاص دلالاتها طبقا لأهداف الدراسة وهو محاولة الوصول على المعلومات من جمهور معين أو عتبة معينة.[1]

حيث استعنا بذلك بمجموعة من الدراسات و البحوث المتوفرة سواء كانت (كتب، مذكرات، مقالات منشورة في مجالات أو عبر الأنترنت)

2- المنهج التاريخي:

استخدمنا أيضا في موضوع بحثنا على المنهج التاريخي ففي تتبع تطور الأحداث و الوقوف على المشكلة البحثية لابد لنا الرجوع إلى الماضي من أجل فهم هذه المشكلة وتتبع مراحل تطورها وهذا ما نلمسه في واقع الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

3- منهج دراسة الحالة:

بما أن موضوع البحث نفرض علينا دراسة إذاعة قالمة كطرف مساند في عملية التنمية المحلية و ارتأينا أن تكون دراستنا أقرب للواقع بالاعتماد على منهج دراسة حالة

المقترب الوظيفي:

الذي يساعد على إبراز الأدوار الوظيفية لعناصر التنمية المحلية وتحديد العلاقة بين الفواعل المحلية،كوظيفة المؤسسات الإعلامية.

المقترب المؤسسي:

والدولة.:ودلك لدراسة الإعلام المحلي كمؤسسة فاعلة من مؤسسات الدولة تعمل على تحقيق التفاعل بين المجتمع المحلي

أدوات الدراسة:

- في البحث العلمي لا توجد طريقة أو أداة يمكن تفضيلها بشكل مطلق لجمع المعلومات و إنما يقع ذلك على الباحث في تحديد الطريقة الأنسب لبحثه لذلك ارتأينا استخدام أدوات جمع البيانات و المتمثلة في الاستبيان ، المقابلة، العينة).

1- **تعريف الاستبيان: "**هو عبارة عن مجموعة من الأمثلة المعنوية التي تعد قصد الحصول على المعلومات و أداء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين" لذلك فإن الدراسة تطلبت إعداد استبيانات تحمل مجموعة الأسئلة التي نود الوصول إليها وتم توزيعها على الطلبة الجامعيين.

[1]- محمد على محمد، **علم الاجتماع و المنهج العلمي دراسة في طرائف البحث و أساليبه**،دط(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ، 1984)، ص 263

2- **المقابلة:** تعتبر المقابلة أداة من أدوات البحث العلمي للوصول إلى المعلومات و هي وجود الباحث مع مجتمع المبحوث وجها لوجه ومحادثة مع طرح الأسئلة التي يود الباحث الوصول إلى معلومات حولها.

3- العينة: بدل إجراء البحث على جميع أفراد المجتمع يتم اختيار جزء من ذلك المجتمع واختصارا للوقت و الجهد والتكاليف لذلك اعتمدنا في موضوع بحثنا على عينة قصدية من طلبة أي اخترناها بمحض إرادتنا ثم قمنا بتعميم الاستجوابات.

إطار الدراسة:

حتى نصل إلى نتائج واقعية وموضوعية لابد من تحديد مجتمع الدراسة الأصلي تحديدا دقيقا حيث يسمح بتحديد نوع العينة وجمع المعلومات و المعطيات من أفرادها ، وذلك عن طريق استخدام الأدوات البحثية المناسبة ، وعليه فإن مجتمع البحث لهذه الدراسة المتعلقة بدور الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية و إبراز دور الإذاعة المحلية في ذلك، ونظرا لتشعب هذا المجال وتعدد فئاته من جميع شرائح المجتمع الذي يمكن أن يساهم فيها الإعلام المحلي، فقد وقع اختيارنا على الطلبة الجامعيين كمجال بشري لهذه الدراسة، خصوص و أن عملية التنمية المحلية لا يستطيع استيعابها جميع شرائح المجتمع لذلك فتتطلب عملية استيعابها مستوى تعليمي معين، لذلك فيعد طلبة جامعة 8 ماي 1945في قسم العلوم السياسية و الحقوق المجال المناسب لدراسة .

المجال الزمني:

يعد المجال الزمني للفترة التي استغرقتها الدراسة خاصة فيما يتعلق بالجانب الميداني ولقد تم جمع المعلومات و البيانات بداية قيامنا بتوزيع استمارة الاستبيانات بداية شهر أفريل ليتم النزول بها إلى الميدان بصورة نهائية في الفترة الممتدة ما بين 2014/04/13 إلى غاية 2014/04/15 لتأتي مرحلة تحليل البيانات وإنجاز الجداول و التعليق عليها ثم صياغة النتائج النهائية و التي امتدت إلى غاية شهر ماي.

الدراسات السابقة:

فيما يخص بعض الدراسات السابقة .

1- زهير إحدادن الإعلام المحلي في ضوء متغيرات العصر حيث حاول أن يوضح رؤية معاصرة للإعلام المحلي ودوره في تنمية المجتمعات.

2- بركات عبد العزيز **التخطيط الإذاعي المحلي ودوره في تنمية المجتمع** دراسة تطبيقية على إذاعة العاصمة (رسالة ماجستير)1984 والذي اعتمد فيها الباحث على المنهج التاريخي و المنهج الجدلي ووظفت فيها أداة من أداوت جمع البيانات وهي الاستبيان.

3- إبراهيم عبد الله ألمسلمي **الراديو والتلفزيون وتنمية المجتمع المحلي** 1986 حيث أراد الكاتب أن يوضح وسائل الإعلام المحلي و أهميتها في المجتمع الملحي.

4- عبد المجيد شكوي **الإذاعات المحلية لغة العصر**، 1987 حيث بين الكاتب و الدكتور أن وسائل الإعلام المحلية بما فيها الإذاعة تعتبر من رموز العصر الحديث وتطوراته من تطوراتها.

هيكلة الدراسة (تبرير الخطة):

تتضمن الدراسة ثلاثة فصول، فصلان نظريان وفصل تطبيقي وذلك للإجابة على تساؤلات إشكالية البحث

1- فالفصل الأول تناولنا فيه كلا من الإطار المفاهيمي للإعلام المحلي و التنمية المحلية بدءا من المدخل العام للإعلام المحلي والتنمية المحلية مع إبراز خصائصها و أهميتهما ونظرياتهما وكذا تبيان العلاقة بين الإعلام المحلي و التنمية المحلية.

من خلال المرتكزات و الأدوار التي ينبغي أن تقوم عليها هذه العلاقة.

2- الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى واقع الإعلام المحلي و التنمية المحلية في الجزائر وذلك انطلاقا من ملامح الإعلام المحلي و التنمية المحلية في الجزائر وصولا إلى المشاكل التي يواجهها كلا منهما.

3- الفصل الثالث و الأخير فتناولنا فيه دراسة ميدانية لواقع الإعلام المحلي في الجزائر وإسقاطها على إذاعة قالمة الجهوية وتطرقنا فيها إلى نبذة تاريخية للإذاعة قالمة وخصائصها مرورا بالاستبيانات والمقابلات وصولا إلى التوصيات و الاقتراحات الموجهة لدعم الإعلام المحلي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

بالرغم ما قمنا به من دراسة إلا أنه واجهتنا بعض الصعوبات و المتمثلة في:

صعوبات في الجانب النظري:

1- يعتبر الموضوع الدراسة حديث الساعة لاسيما إبراز دوره في تحقيق التنمية المحلية لذلك واجهتنا صعوبات لإيجاد المراجع ذات التخصص المطلوب.

2- صعوبة الحصول على المراجع التي تتناول الإعلام المحلي في الآونات الأخيرة لفترة 2010-2014 مثلا و التي تعتبر مراجع جديدة لذلك قمنا بالاستعانة على الانترنت و المذكرات .

3- إن حداثة الموضوع وتشعبه جعلتنا نواجه صعوبة التحكم في موضوع الدراسة لأن موضوع الإعلام المحلي موضوع واسع جدا إلى جانب التنمية المحلية ومحاولة الإلمام بجميع النواحي.

صعوبات في الجانب التطبيقي:

1- صعوبة الحصول على المعلومات الكاملة من الإذاعة الجهوية بسبب أسرار المهنة لاسيما في المشاكل التي تواجه الإذاعة.

2- صعوبة إجراء فترة التربص لاكتساب الخبرة في هذا الميدان بسبب التعقيدات الإدارية الموجودة على مستوى الإدارة.

3- تعليمة مديرة إذاعة قالمة الجهوية التي تمنع الموظفين من الإدلاء بأي تصريح عن الإذاعة لاسيما في فترة الانتخابات الرئاسية.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تحديد الإطار المفاهيمي للإعلام المحلي من خلال الجذور التاريخية لظهور هذا المفهوم، دون إغفال خصائصه ووظائفه وأشكاله وكذا أهميته في المجتمع المحلي كمبحث أول، ومحاولة إعطاء مقاربة معرفية للتنمية المحلية من خلال مراحل تطور المفهوم وعناصرها ومجالاتها والركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية من خلال المبحث الثاني.أما المبحث الأخير فلنحاول ربط العلاقة بين المفهومين السابقين ألدان يشكلان محور دراستنا من خلال الحديث عن الإعلام المحلي كمقاربة فلسفية لتنمية المحلية.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي للإعلام المحلي:

المطلب الأول: ماهية الإعلام:

* **لغة:** الإعلام في مادته اللغوية علم من صفات الله عز وجل، وعلم الشيء وعرفه وتيقنه. [1]

ويعرف أيضا بأنه التبليغ أي أوصل الشيء تعني إشاعة المعلومات وتعميمها ونشرها وإذاعتها على الناس. [2]

وكلمة الإعلام مشتقة من العلم، فلغويا معنى الإعلام نقل الخبر. [3]

* **اصطلاحا:** الإعلام في المصطلح الدارج هو إطلاع الجمهور بإيصال المعلومات إليهم عن طريق وسائل متخصصة[4].

– كما يعني المصطلح تقديم الأخبار والمعلومات الدقيقة الصادقة التي تساعدهم على إدراك ما يجري حولهم وتكوين آراء صائبة[5].

– ويعرف "سمير حسين" الإعلام بأنه كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة و بطريقة موضوعية لخلق أكبر قدر ممكن من المعرفة والوعي والإدراك[6].

– **اصطلاحا:**الإعلام يمكن تعريفه أحيانا بطريقتين: الاتصال عن طريق وسائل الإعلام الاتصال بالجماهير، ومع ذلك فالإعلام لا يعني الاتصال بكل شخص.[7]

كما يعرف أيضا:

– هو تزويد الناس بالمعلومات والأخبار الصحيحة والحقائق الثابتة التي تمكنهم من تكوين رأي صائب حول قضية [8]

– يرى عبد الحافظ سلامة أن الإعلام ما هو عملية اتصال موضوعية تهدف إلى تزويد

---

[1]– حسين أبو شنب، **الإعلام الفلسطيني**، ط 1 ،(عمان: دار جليل للنشر ، 1988)، ص ص 11–12.

[2]– ريم أحمد عبد العظيم، **الحوار الإعلامي برنامج تدريبي لتنمية المهارات**، ط 1،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2010) ص 14.

[3]– زهير أحدادن، **مدخل لعوم الإعلام والاتصال**،ط1،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002)، ص 13.

[4]– عبد الفتاح أبو معال، **أثر وسائل الإعلام على الطفل**، (عمان: دار الشروق ، 1990)، ص 13.

[5]– ريم أحمد عبد العظيم، مرجع سابق، ص 14.

[6]– عاطف عدلي العبد، **الاتصال والرأي العام**، (القاهرة:دار الفكر العربي ، 1990)، ص 16.

[7]– وليام .أل. ريفرز وآخرون، **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**،(القاهرة: مؤسسة فرانك لين ، 1975)، ص 31.

[8]– فهمي العدوى، **إدارة الأعمال**، ط 1 ،(عمان: دار أسامة ، 2010)، ص10

الجماهير بالمعلومات التي تتميز بدقتها وتنظيم التفاعل بينهما. [1]

– الإعلام هو السعي إلى الرقي بالعقل، ويهدف إلى الشرح والتوضيح والتبسيط وهو نشاط اتصالي يتمتع بكافة مقومات النشاط الاتصالي ومكوناته الأساسية وهي مصدر المعلومات والوسائل الإعلامية. [2]

– يعرف" أوثوجروث "الإعلام بأنه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولها، ويعرفه عبد "اللطيف حمزة "بأنه تزويد الجمهور بالمعلومات الصحيحة او الحقائق الواضحة. [3]

– وعرفه "ريدفيلد" بأنه المجال الواسع لتبادل الوقائع والآراء بين البشر. [4]

إن الإعلام عملية تنطوي على مجموعة من أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق عن القضايا والموضوعات بطريقة موضوعية، بما يؤدي إلى خلق اكبر درجة من المعرفة والوعي الإدراك، مما يساهم في تنوير الرأي العام وتكوين الرأي العام الصائب لدى الجمهور في الوقائع والموضوعات والمشكلات المثارة والمطروحة. [5]

وللإعلام نظريات وضعها الباحثون حتى يتمكنوا من تفسير ظاهرة الاتصال والإعلام ومحاولة التحكم فيها، ومن أهم هذه النظريات:

– نظرية الإعلام في الدولة التسلطية، نظرية الحرية والإعلام الحر، نظرية المسؤولية العالمية، النظرية السوفيتية، النظرية التنموية. [6]

وهناك نظريات حديثة تؤثر بشكل كبير في الإعلام منها:

– نظرية الشخص المهمل، نظرية الإعلام المؤثر والمستمر، نظرية انتشار المبتكرات، نظرية ديمقراطية الغد. [7]

وتتعدد نظريات الإعلام بقدر حيوية هذا المجال وشدة تأثيره في حياة الناس والمجتمعات، ولعل من أبرز النظريات الإعلامية الآتية:

---

[1]– صالح خليل الصقور، **الإعلام والتنشئة الاجتماعية**، ط 1، (الأردن: دار أسامة ، 2012)، ص 15.

[2]– مُحَمَّد الصيرفي، الإعلام، ط 1(مصر: دار الفكر الجامعي، 2009)، ص 16.

[3]– عبد الرزاق مُحَمَّد الدليمي، **مدخل إلى وسائل الإعلام الجديد**، (عمان: دار المسيرة، 2012)، ص 107.

[4]– حمزة عبد اللطيف، **الإعلام والدعاية**، ط1(مصر: دار الفكر العربي،2012)، ص 60.

[5]– سمير مُحَمَّد حسين، **الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام**، ط 2(مصر: عالم الكتب، 1993)، ص 21.

[6]. مُحَمَّد الصيرفي، مرجع سابق، ص 28

[7]–. فهمي العدوي، مرجع سابق، ص ص 31-37.

– نظرية التأثير التي تحدثها وسائل الإعلام وتتضمن: نظرية التأثير المباشر وهنا تتعدد مستويات هذه النظرية على النحو الآتي:

أ– نظرية التأثير المحدود لوسائل الإعلام.

ب– نظرية التأثير المعتدل، نظرية التأثير القوي لوسائل الإعلام، نظرية التطعيم أو التلقيح، نظرية الإشباع، نظرية التغيير المعرفي، نظرية التبعية الإعلامية. [1]

* تتعدد وظائف الأعلام من إخبار وتثقيف وترفيه إلى وظائف نذكر منها:

1– النقد والنقد الذاتي.

2– التربية والتكوين والتوجيه.

3–التوعية والتجنيد.

4– الرقابة.

5– التصدي للغزو الثقافي الإعلامي. [2]

ومن أهم الخصائص المميزة للإعلام نذكر ما يأتي:

– الإعلام يصف الواقع.

– كلفة الخبر ضئيلة جدا. [3]

– الإعلام سريع ومنظم ومكثف وهو أيضا شامل ومشترك، بالإضافة إلى أنه تعليمي وفعال ومحرك، وعنصر تقريب وتوجيه. [4]

وتكمن أهمية الإعلام في أنه:

– يعمل على توفير معلومات واحدة لجميع أفراد الشعب.

– وسيلة من وسائل الكسب الحديثة عن طريق الدعاية والإعلان.

– يساهم في التعبئة العامة وخاصة في الأزمات والحروب. [5]

– تقديم الرعاية الشاملة للأفراد وتنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة.

---

[1]– صالح خليل الصقور، مرجع سابق، ص ص 24–27.

[2]– علي الباز، **الإعلام والإعلام الأمني**،ط1(مصر: مكتبة الإشعاع الفنية ، 2001)، ص ص 21–22.

[3]– وليام .ال. ريفرز وآخرون، مرجع سابق، ص 32.

[4]– مُحَمَّد الصيرفي، مرجع سابق، ص 22.

[5]– صالح خليل الصقور، مرجع سابق، ص 19.

- التربية وذلك بالتأثير على سلوك الأفراد وثقافاتهم واتجاهاتهم. [1]

كما يؤثر الإعلام بالعديد من العوامل منها البشرية ويقصد بها العاملين، ويمكن تقسيمهم إلى: عناصر بشرية داخلية وعناصر بشرية خارجية.

العوامل الاقتصادية وهي داخلية تتمثل في المصاريف التي تنفقها المؤسسة، والخارجية تتمثل في الوضع الاقتصادي للبلد.

العوامل السياسية: ويقصد بها الثقافة السياسية السائدة.

العوامل الفنية او التقنية وتصنف إلى: عوامل فنية ذاتية للإعلام ، عوامل فنية في علاقة الإعلام بالآخرين. [2]

المطلب الثاني: مفهوم الإعلام المحلي:

1- مفهوم الإعلام المحلي:

قبل أن نتطرق إلى تعريف الإعلام المحلي لا بد أن نشير إلى بعض المفاهيم ذات العلاقة بالمفهوم.

I- تعريف الجوار:

1- لغة: من الفعل جاور، يجاور، مجاورة، أو تجاورا، نقول جاور بمعنى ساكن ولاصقه من المسكن وأعطاه ذمة يكون بها جاره، وجاور المسجد أي اعتكف فيه، ويقال جاور المدينة أو مكة وجاور بها. [3]

والجوارية اسم مؤنث يحمل معنى القرب في الزمان او المكان الجواري، يعني قريب. [4]

أما حاليا فيستخدم المصطلح أيضا للإشارة إلى العلاقة الخاصة (اللغوية، الثقافية، الدينية، الإيديولوجية، التجارية...) التي نشعر بها ونعيشها، فالأفراد يطلقون على ما هو قريب منهم أحكاما قيمة تميز بين ما هو مهم بالنسبة لهم وما هو غير مهم، ولذلك فتصور العلاقة الجوارية أو القريبة هو تصور تنظيمي يحيل إلى صلات اجتماعية وعلائقية، ولذلك لا يمكن النظر إلى الجوارية من زاوية واحدة، فالجوار لا يعني بالضرورة الشعور بالقرب ولكي يتحول القرب الجسدي او الزماني إلى قرب محسوس يجب أن يستكمل بعلاقة أخرى (أسرية، دينية، تنظيمية، مؤسساتية، ثقافية...). [5]

---

[1]- ريم أحمد عبد العظيم، مرجع سابق، ص 16.

[2]- مُحَمَّد الصيرفي، مرجع سابق، ص 23.

[3]- شهاب الدين أبو عصر، **القاموس الوافي**، د.ط (بيروت: دار الفكر ، 2003)، ص 350.

[4] -Hachette Louise **librairie général** de la langue française le livre de poche, et française, 1993, p 441.

[5]- حسين شفيق، **الصحافة المتخصصة**، ط 1 (الأردن: دار الفكر ، 2009)، ص 125.

2- اصطلاحا: هي وحدة إقليمية صغيرة تمثل عادة جزءا فرعيا من مجتمع محلي أكبر منها، ويسودها إحساس بالوحدة أو بالكيان المحلي، وتتميز الاتصالات في جماعة محلية بأنها مباشرة وأولوية ووثيقة ومستمرة نسبيا.

- هي جماعة غير رسمية توجد داخل منطقة محدودة، وطبقا لهذا المعنى يشمل الجوار على الأسر الموجودة داخل المنطقة التي تنشأ بينها علاقة صداقة. [1]

والجوار هو مفهوم يمكن تعريفه وتحديده بطريقة فيزيقية واجتماعية، فمن الناحية الفيزيقية يشير المصطلح إلى جزء من المدينة يتميز بحدود معينة مثل الطرق العامة أو خطوط السكة الحديدة أو الأنهار أو البحار أو القنوات أو الأرض أو الفضاء، ويسوده نوع من التشابه أو التماثل في النماذج السكانية الموجودة به من الناحية الاجتماعية، يشير المصطلح إلى التشابه الاجتماعي للسكان وبصفة خاصة تشابه الطائفة الاجتماعية والنموذج السكاني. [2]

وقد حاول بعض العاملين في مجالات الخدمة الاجتماعية وتخطيط المدن إدراكا منهم لما بلغته المدن الحديثة من تعقيد اجتماعي وما ترتب على ذلك من سيطرة العلاقات الثانوية بين الأفراد وإيجاد مجتمعات محلية واعية من الناحية الاجتماعية بتطوير وحدة الجوار، وتشمل في العادة على 5000 نسمة داخل المدن، ويعتبر كلارنس بيري أول من استخدم مصطلح الجوار سنة 1923 م عندما أشار إلى قيمة الوحدة المحلية المخططة التي تتوفر فيها بعض المرافق والخدمات المناسبة، كما تقدم أنواع من الشوارع التي تتفق واحتياجات المنشأة، ثم أضاف العاملون في مجال الخدمة الاجتماعية وتنسيق المجتمع بعد ذلك أفكارا حول مراكز المجتمع المحلي كنقطة محورية تؤدي إلى التوازن والامتزاج الاجتماعي، ويمكن أن نجمع كل الطبقات الاجتماعية معا في كل واحدة، ويلاحظ أن هذه المخططات حاولت تقليد ما أمكن تطبيقه في القطاعات الريفية دون أدنى تقدير لرغبة سكان المجتمع الحضري أو ميلهم للامتزاج الاجتماعي، ولهذا لم يعد مفهوم "المجاورة" من المفاهيم المفيدة أو المستخدمة في تخطيط المدن. [3]

II- المجتمع المحلي:

تعدد تعريفات الباحثين للمجتمع المحلي، نذكر فيما يلي:

---

[1]- ابن منظور، **لسان العرب**، ط 6(لبنان: دار الفكر، مجلد 11، 1997)، ص 153.

[2]- مُحَمَّد علي الصابوني، **مختصر تفسير ابن كثير**، ط 1(لبنان: دار القرآن الكريم، 1981)، ص 382.

[3]- طارق السيد أحمد، **الإعلام المحلي وقضايا المجتمع**، ط 1(مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004)، ص ص 71-72.

– المجتمع المحلي عبارة عن مجتمع محدد العدد فوق أرض محدودة المساحة، يؤدي معظم أفراده نشاطا اقتصاديا رئيسيا محدد، وقد يكون النشاط الرئيسي تجاريا فيصبح المجتمع تجاريا، وقد يكون النشاط الرئيسي حرفيا، وهكذا ينسب المجتمع إلى الحرفة أو النشاط الذي يمارسه معظم أفراده كحرفة رئيسية أو كنشاط. [1]

– المجتمع المحلي هو جماعة من المواطنين يعيشون في بقعة أرض ذات حدود جغرافية وإدارية محددة، يكونون جماعة مترابطة تمام الارتباط بفضل إشراك أفرادها في مجموعة من التصورات والقيم المشتركة، ولكل منهم مركز اجتماعي خاص ودور محدود يؤديه، ويتبعون في ذلك نظما اجتماعية مشتركة تعينهم على مواجهة احتياجاتهم الضرورية، بما فيها من وسائل عمرانية أو نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية. [2]

– يتمثل المجتمع المحلي في حيز من الحياة المشتركة، قد يكون قرية أو مدينة أو محافظة او دولة، ولكي يكون هذا الحيز جديرا بهذه الصفة، أي أن يطلق عليه مجتمع محلي، يتعين أن يكون متميزا عن غيره من المجتمعات إلى حد ما، وأن يكون للحياة المشتركة فيه خصائص تقتصر عليه وحده، بحيث يجعل لهذا الحيز حدودا بهذا المعنى، وهذا الحيز بما يتوفر فيه من عوامل فيزيائية أو بيولوجية أو نفسية يؤدي إلى وجود تشابه بين الأفراد الذين يعيشون داخل هذا الحيز بعضهم مع بعض ومن اجتماع الأفراد ومعايشتهم لبعضهم يشكلون بطريقة ما وإلى درجة معينة خصائص مشتركة تميز أنماط سلوكهم وأساليب حياتهم. [3]

– **المجتمع المحلي** هو مجموعة من الناس تعيش في منطقة جغرافية متجاورة، نشأت بينهم علاقات اجتماعية وثقافية معينة أدت إلى وجود مجموعة من المؤسسات والمنظمات الاجتماعية، وإلى وجود أهداف اجتماعية مشتركة، وعن طريق تعاون الأفراد والجماعات يستطيعون توفير الخدمات التي تشبع احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية اللازمة لرفاهيتهم وتشعرهم بالانتماء والولاء للمنطقة التي يعيشون فيها. [4]

خصائص المجتمع المحلي:

1– المكان او الإقليم المحدد:

---

[1]– عبد المجيد شكري، **الإذاعات المحلية لغة العصر**،ط1(مصر: دار الفكر العربي، 1987)، ص 12.

[2]– إبراهيم عبد الله المسلمي، **الراديو والتلفزيون وتنمية المجتمع المحلي**،ط1 (مصر: دار العربي، 1996)، ص 40.

[3]– عبد العزيز بركات ، **"التخطيط الإذاعي المحلي ودوره في تنمية المجتمع، دراسة تطبيقية على إذاعة العاصمة"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر، 1999، ص 118.

[4]– عبد العزيز بركات ، مرجع سابق، ص 119.

يتحدد المجتمع بالضرورة بموقع وأماكن محددين، وتتعين حدود المجتمع المحلي أو تثبت عن طريق ما تمارسه جموع السكان من نشاطات، ومن ثم يشير المصطلح عادة إلى منطقة محددة ذات خصائص طبيعية أو مصطنعة وفريدة ومتميزة.

2- الاستقلال والاكتفاء الذاتي:

يمثل المجتمع جماعة من الأفراد مكتفية بذاتها، ففي إطار المجتمع المحلي وحدوده يعتمد الأفراد على بعضهم للقيام بالوظائف الأساسية، كما ترتبط الأهداف الجماعية والنشاطات الفردية بتنوع واسع النطاق من الاحتياجات والمصالح، فكأن المعيار الأساسي للمجتمع المحلي إذن هو قدرته أن يستوعب داخل حدوده كل حياة الفرد وعلاقاته الاجتماعية وأوجه النشاط.

3- الوعي الذاتي:

تعد خاصية الوعي الذاتي أو الوعي بالذات Self awareness من أهم الخصائص المميزة للمجتمع المحلي، وتتضمن الاعتراف المتبادل بين الأفراد إلى جانب الشعور بالانتماء والتميز.

4- القيم والمعايير المشتركة:

والتي تعتبر من أهم ما يميز المجتمع المحلي عن أشكال التنظيم الاجتماعي هو ما يسوده من أنساق خاصة القيم والمعايير إذا ما تعاد صياغته العديد من القيم في الثقافة الكبرى في ضوء الرموز والأحداث ذات الدلالة والمغزى. [1]

III- تعريف الإعلام المحلي:

إن الإعلام المحلي هو جزء من الإعلام، وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن اعتبار الإعلام المحلي بأنه ذلك الإعلام الموجه إلى جزء من تلك المجتمعات المحلية المستهدفة من طرف وسائل الأعلام المحلي، أي أنه يهتم فقط بالاهتمامات والاحتياجات المجاورة له.

وهو مصطلح حديث جدا أو لم يتم استعماله في المنظومة التعليمية إلا منذ وقت قصير، وهو ذلك الإعلام الذي ينطلق من القاعدة المحلية، وتكون اهتماماته مركزة بصورة أساسية على منطقة جغرافية معينة

[1]- منى سعيد الحديدي وسلوى إمام علي، **الإعلام والمجتمع**، ط 1(لبنان:الدار المصرية اللبنانية، 2004)، ص 161.

تتمثل في مدينة معينة أو على الأكثر ولاية [1] ، بحيث تكون خصائصها الثقافية والتقنية والجغرافية والمادية متجانسة او على الأقل متقاربة.

كما أن الإعلام المحلي هو مقاربة إعلامية حديثة تعني المزيد من الانخراط في قضايا المجتمع الذي تنطلق منه تلك الوسيلة الإعلامية، وهو يهدف إلى الاهتمام أكثر فأكثر بالمواطنين وتقريبهم من الإدارة والسلطة ونقل المشاكل الحقيقية التي يعيشونها.

فالإعلام المحلي يقترب أكثر من الناس ويسمع إليهم وإلى مشاكلهم وقضاياهم وتؤدي احتياجاتهم ويعرف بتلك الاحتياجات حيث تسمعها السلطات المحلية، وبالتالي تسعى وراء حلها، فهو يهتم بالقضايا الصغيرة جدا، ربما شارعا شارعا أو حيا حيا لأنه يهتم بكل ما هو محلي.

إن الإعلام المحلي يشكل جزءا من الإعلام ككل يركز بالدرجة الأولى على نمط الحياة التي يعيشها المجتمع المحلي، من مهامه الأساسية الاهتمام بشكل مباشر ومعمق بكل ما يحيط بالجمهور أو المستمع أو الأفراد في منطقة محددة لهم عادات وتقاليد خاصة بهم.

كما أن الإعلام المحلي عليه أن يقوم بعملية التخزين للمعلومات، أي تخزين تراث الأجيال اللاحقة، وقد جاءت الإذاعات المحلية لتغطية ما لم تتمكن الإذاعات الوطنية من تغطيته، ولتساهم في توضيح الصورة عن كل منطقة من المناطق النائية [2] ، فهي وسيلة للتغطية الشاملة للحياة الاجتماعية بتنوعها في العادات والتقاليد.

وهناك خلط كبير بين مفهوم الإعلام الجواري والمحلي، فالإعلام الجواري يقوم على فكرة المجاورة بن القائم بالاتصال والمستمع ويسعى لتقريب المعلومات من المواطن، وبالتالي هو مفهوم جاء لإزالة الحدود بين المواطنين والمسؤولين مبني على وجود القائم بالاتصال في الأماكن والأحياء العامة للاتصال بالمواطنين ومعرفة مشاكلهم وانشغالاتهم ومعرفة همومهم وتطلعاتهم ، وبالتالي نقل هذه المشاكل إلى المسؤولين الذين ينبغي عليهم حل هذه المشكلات، أي أن الإعلام المحلي هو مرآة لما يحدث داخل المجتمع المحلي بإيجابياته وسلبياته، ويعمل على اتجاهين ما بين المواطن والجهات المسؤولة فهو حلقة للوصل بينهم.

وبالنسبة للمصطلح المحلي والمحلية، فهو من المصطلحات المختلف عليها وكثيرا ما نتناول المصطلح تناولا يختلف من معنى إلى آخر حسب الإطار النظري الذي نضعه فيه، فعندما نقول (أخبار محلية) فنحن

---

[1]- عبد الله المسلمي ،مرجع سابق ص 40.

[2]- حسين خليفة، محاضرة ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر، قسم الإعلام والاتصال، جامعة المنتوري، قسنطينة، سنة 2013-2014.

نعني الأخبار الخاصة الداخلية في مقابل الأخبار العالمية (International) أو الدولية (Global)، وقد تعني في نفس الوقت الأخبار المتعلقة بمجتمع محلي أو إقليمي (Région) من أقاليم الدولة، وعندما نقول بضاعة محلية فنحن نعني أساسا أن البضاعة بضاعة وطنية لا أجنبية وقد تعني بضاعة داخل مجتمع محلي، وهكذا تتعدد استخدامات المصطلح الذي يعني كل ما يتعلق بالوطن ككل، وينفي عنه صفة الأجنبية أو ما يتعلق بمجتمع محلي أصغر أو إقليم أكبر. [1]

و الإعلام المحلي هو نوع من أنواع الإعلام محدود النطاق يختص باهتمام منطقة معينة تمثل مجتمعا محليا، ويشمل انعكاسا واقعيا لثقافة المجتمع المحلي مستهدفا خدمة احتياجات سكانه ومحققا تفاعلهم ومشاركتهم.

واستخدام لفظ الإعلام الجواري أو المحلي مرتبط بالمدى الذي تخدمه أي وسيلة، فوسيلة الإعلام المحلية تقتصر على مجتمع محلي، وعلى هذا الأساس فالإعلام المحلي يتميز بعدة خصائص تميزه عن بقية الأنواع، منها أنه إعلام محدود النطاق، ووسائله نبث رسائلها في مناطق معينة تمثل طبقات محلية، وكيانات صغيرة مقارنة بالمناطق الكبيرة التي تستهدف الوسائل الجماهرية المركزية أو الإقليمية، كما أنه انعكاس حقيقي للبيئة التي يبلغ منها فهو موجه إلى سكان هذه البيئة بقيمهم وعاداتهم وتراثهم وإلى الجمهور أيضا ومشاركتهم في وسائل الإعلام المحلية تجعل الإعلام المحلي يقترب من المفهوم الإنساني، أي الاتصال الذي يعني تفاعل ومشاركة وليس النقل من مصدر إلى آخر. [2]

VI- العلاقة بين الإعلام الجواري والإعلام المحلي والإقليمي:

هناك نوع من اللبس والارتباك يحيط بمفهوم كل من الإعلام الجواري والإعلام المحلي والإعلام الإقليمي يجب إزالته، فبالرغم من أنه ثمة اتفاق على ما تعنيه كلمة إعلام من حيث كونها عملية تفاعل بين أشخاص مرسلين ومستقبلين لنسق من الرموز، كلمات صور او ما شابه ذلك عبر وسيلة الإعلام أو حتى بدونها، فإن ذلك اللبس نشأ من العادة عن كلمة محلي Local وإقليمي Régional وكلمة جواري

---

[1]- عبد المجيد شكري، **الإعلام المحلي في ضوء متغيرات العصر أسساه نظرياته وسائله ودوره في الدول النامية والمتقدمة**، ط1(القاهرة :دار الفكر العربي، 2007)، ص 146.

[2]- طارق السيد أحمد، **الإعلام المحلي في عصر المعلومات**، ط1(لبنان: دار النهضة العربية، 2010)، ص ص 82-83.

Neighbourhood خاصة وأن كل من هاته المفاهيم يمكن أن تستخدم بمعاني عدة، ولذلك سنشير لبعض الاستخدامات المحتملة لكل من هذه المصطلحات. [1]

اشتق مصطلح المحلي local الخاص بجميع بلدان أوروبا من الكلمة اللاتينية locus وهي تعني حرفيا "المكان"، وقد وجدت الكلمة في العديد من اللغات الأوروبية وهي تشير إلى مكان منفصل عن كيانات كبيرة المدى "large-scale entities" أو كثيرا إلى أجزاء وليس الكل، إضافة إلى ذلك المعنى العالمي ينطوي المصطلح على معاني إضافية بعضها على النمط الأوروبي والبعض الآخر يعبر عن الخصائص القومية. [2]

وفي الإنجليزية يشمل المصطلح أيضا على عناصر الجوار والقرية والمدينة والقطر والمقاطعة بمفهوم نظامي، يشير مفهوم المحلي إلى كيان صغير نسبي أو مكان نطاق يمتد من الكبير إلى الصغير، ولكن كثيرا ما نتناول مصطلح المحلي تناولا يختلف من معنى إلى آخر حسب الإطار الذي نضعه فيه، فعندما نقول أخبار محلية فنحن نعني الأخبار الخاصة الداخلية في مقابل الأخبار الدولية ، وقد تعني في نفس الوقت الأخبار المتعلقة بمجتمع محلي أو أقاليم الدولة، وعندما نقول صناعة محلية فإننا نعني أساسا أن الصناعة وطنية وليست أجنبية [3] ، وقد تعني صناعة داخل مجتمع محلي، وهكذا تعددت استخدامات المصطلح الذي يعني كل ما يتعلق بالوطن ككل وينفي عنه صفة الأجنبية أو ما يتعلق بمجتمع محلي أصغر أو إقليم محدد. [4]

بينما كلمة **إقليم** لها عدة مفاهيم متشابهة ومتداخلة مع بعض العلوم الإنسانية، ولهذا فلها ثلاث اتجاهات:

1- اتجاه طبيعي جغرافي: ينظر إلى الإقليم على أنه قطعة من الأرض تتأثر بعوامل الطبيعة من تضاريس ومناخ ورياح.

2- اتجاه وظيفي: متصل بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي، فهناك إقليم زراعي وآخر صناعي وثالث رعوي.

3- اتجاه مكاني: يحدد موقع الإقليم حسب مساحته الطبيعية أو طبقا لحدود إدارية. [5]

---

[1]- إبراهيم عبد الله ألمسلمي، **الإعلام الإقليمي دراسة نظرية وميدانية** ،ط2 (القاهرة: ، دار العربي، ص ص 45-50.

[2]- طارق السيد أحمد، **الإعلام المحلي في عصر المعلومات**، مرجع سابق، ص 69.

[3]- إبراهيم عبد الله المسلمي، نفس المرجع السابق.

[4]- طارق السيد أحمد، مرجع سابق، ص ص 69-70.

[5]- إبراهيم عبد الله المسلمي، مرجع سابق، ص ص 50-51.

وكلمة إقليم هي الأخرى لها استخدامات اخرى مختلفة من حيث المعنى، من بينها الأقاليم العنصرية او الثقافية التي تتضمن تراثا مشتركا عنصريا أو اجتماعيا وثقافيا، والأقاليم الصناعية التي تمثل مراكز صناعية كبرى ويتركز فيها السكان، والأقاليم الطوبوغرافية أو المناخية، والأقاليم الاقتصادية والإدارية والسياسية، ولكن كلمة إقليم هنا تشير إلى منطقة جغرافية تتضمن بعض الخصائص المتجانسة التي تميزها عن الأقاليم الأخرى، أو تسمح بأن تمثل وحدة حكومية وإدارية مستقلة، كما أنه عبارة عن منطقة محددة طبقا للتقسيم الإداري للدولة وطبقا لمعايير محددة، إذ يفصل عادة بين الأقاليم حاجز أو أكثر من حواجز اللغة، الدين، الجنس، والحواجز الجغرافية مثل الجبال والبحيرات والأنهار، وقد يعني أيضا مجموعة من الدول كأن نقول الإقليم الآسيوي أو الأوروبي. [1]

هذا وتشير كلمة **جوار** إلى وحدة إقليمية صغير وتمثل عادة جزءا فرعيا من مجتمع محلي أكبر منها ويسودها الإحساس بالوحدة أو بالكيان المحلي.

وعلى هذا الأساس فإننا نقرن كلمة إعلام إلى كل من هذه المصطلحات فإننا نتحصل على عدة مفاهيم إعلامية متقاربة المعنى، الاختلاف الأساسي بينها هو من الناحية الجغرافية أي النطاق الجغرافي الذي تستهدفه كل وسيلة حسب طبيعة الإعلام الذي تسعى إلى تقديمه. [2]

أ– خصائص الإعلام المحلي:

علينا التطرق إلى الإعلام المحلي المرتبط أساسا بالمدى الذي تخدمه الوسيلة الإعلامية، ويهدف إلى خدمة مجتمع محلي صغير من خلال التعبير عن حاجاته واهتمامه وتنويره والعمل على إحداث التنمية في كل المجالات والحفاظ على القيم والعادات وتحقيق هوية الجمهور الثقافية... [3]

ويعتبر الإعلام المحلي إعلاما التزامي، يلتزم بخطة واضحة وأهداف محددة من أجل خدمة الجماهير، فهو إعلام يقوم على حرية الرأي والفكر والتعبير والمصارحة أي الشفافية المطلقة. [4]

وللإعلام المحلي مجموعة من الخصائص والمميزات نلخصها فيما يلي:

---

[1]– طارق السيد أحمد، **الإعلام المحلي في عصر المعلومات** ممرجع سابق، ص ص 71–72.

[2]– مُحَمَّد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، د ط (الإسكندرية:دار المعرفة، 2006)، ص ص 275–276.

[3] – Fernand terreux, l'information , presse universitaires de France, paris, 1974, p 45.

[4]– عبد المجيد شكري،**الإعلام المحلي في ضوء متغيرات العصر**، مرجع سابق، ص 33.

1- **إعلام محدود النطاق:** كونه يبث رسائله في مناطق صغيرة تمثل طبقات محلية أو كيانات صغرى، مقارنة بالمناطق الكبيرة التي تستهدف الوسائل الجماهرية الكبيرة أو الإقليمية أو تغذيتها، وقد تتمثل هذه المجتمعات المحلية في مدينة صغيرة أو مجموعة مناطق تمثل فيما بينها مجتمعا محليا له خصوصياته، وقد تقتصر في بعض الأحيان على حي من الأحياء أو منطقة جواريه.

2- **إعلام يعكس ثقافة المجتمع:** فهو يتناول حاجات ورغبات المواطنين وتسليط الضوء عليها، ويعمل على إيجاد حلول لمشاكلهم المختلفة.

3- **إعلام يحقق التفاعل والمشاركة:** وذلك من خلال مشاركة الجمهور في اختيار المضامين الإعلامية التي تعبر عن حاجاتهم باعتبار الإعلام المحلي إعلام جواري يقترب أكثر من الجمهور ويهدف إلى تحقيق تفاعل متبادل. [1]

4- إعلام يستهدف خدمة احتياجات مجتمعه: وذلك لكونه موجه أساسا لخدمة احتياجات أو تلبية حاجات سكان المجتمع المحلي مناقشا قضاياه ومشكلاته مقترحا الحلول التي تناسبها. [2]

ب- مميزات الإعلام المحلي:

1- يعتبر البعد الثنائي: الجغرافي والتواصلي (النفسي، العاطفي) للصحافة الجوارية مثيرة تنافسية مقابل الصحافة الوطنية والدولية.

2- اعتبار "المحلية" مساوية للتجزئة والتخصص والتفاعل.

3- هو نموذج إعلامي يعاني من صراع خياري بين محتويات النموذج العام لها حقه (المعلومات بالإضافة إلى الرأي) ومحتويات الاتصال المحلي المحض، وقد أصبحت في الغرب تتجه أكثر نحو الاتصال المحلي على حساب الطابع الصحافي العام. [3]

4- ارتباط مصداقية الإعلام المحلي بتعزيز جواريته واسترجاع هويته وعلاقته القرابية.

5- أصبح الاتصال محليا أكثر فأكثر على نحو متزايد، مجانيا، متحركا، متعدد الوسائط والخدمات ومتقارب المضامين.

---

[1]- رحيمة الطيب عيساني، **مدخل إلى الإعلام والاتصال: المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية**، ط1(عمان: جدار الكتاب العالمي ، 2008)، ص 19.

[2]- مُحَمَّد علي هندي عمارة، **مدخل إلى وسائل الإعلام وقضايا المجتمع**، (، القاهرة: دار العلوم، 2009)، ص 93.

[3]- إبراهيم عبد الله المسلمي، مرجع سابق، ص 76.

6- يجب إبعاد الكبرياء التي عادة ما تلازم عمل الصحافي المحلي، واستعادة التواضع.

7- ينبغي على هذا الإعلام أن يقلل من التأويل ويزيد من التواصل.

8- ينبغي على هذا الإعلام أن يغري القارئ والمستمع أكثر من أن يفرض نفسه عليه.

9- على هذا الإعلام أن يبتغي الحوار بدلا من التلقين [1]

[1]- طارق السيد أحمد، **الإعلام المحلي في عصر المعلومات**، مرجع سابق، ص ص 82-83.

المطلب الثالث: وظائف وأهمية الإعلام المحلي:

أ- وظائف الإعلام المحلي:

يلعب الإعلام (المحلي) من خلال وسائل الإعلام المحلية يسعى إلى القيام بمجموعة من الوظائف منها:

1- التعرف على الاحتياجات المحلية والعمل على تعريف الناس بها.

- 2- تكييف البرامج المذاعة بحيث تثقف مع ردود الفعل الإيجابية. [1]

3- تفسير الأمور المحلية للجمهور وتشجيع أفراد الجمهور على التعبير عن أنفسهم حول مستقبل مجتمعاتهم وتحقيق التكامل بين أنشطة المجتمع المحلي والإعلام الإذاعي.

4- المحافظة على الثقافة المحلية وتطويرها.

5- نقل التراث الاجتماعي والثقافي والتعريف بالظروف العامة المحيطة.

6- الترفيه والتسلية. [2]

ب- أهمية الإعلام المحلي:

- يعتبر وسيلة لتزويد أبناء المجتمع بالثقافة والتربية والتعليم، ودفعهم إلى إدراك علاقة التعليم بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتحرر السياسي والسيادة الوطنية وعلاقته بالنمو الحضاري وبناء الإنسان وتمكينه من الاستفادة من طاقاته وإمكانياته إلى أبعد الحدود. [1]

- يشجع من خلال برامجه التربوية والثقافية والنشطة الاجتماعية والحضارية للأميين ومن لم تسمح لهم الظروف بإتمام دراستهم واعتماد أساليب السعي والاجتهاد في كسب الثقافة والمعرفة وطلب العلم والاستفادة منه في تحسين أنماط الحياة وسبل العيش. [3]

- يشارك في عملية تزويد الأفراد بالمعلومات الحضارية المتعلقة بأمور حياتهم وبظروفهم المعقدة ومشاكلهم اليومية، إضافة إلى فضله في زرع وتنمية القيم والممارسات الإيجابية وخصائل السلوك الجيد، بحيث تؤثر هذه القيم تأثيرا إيجابيا بما ينسجم مع مسيرة المجتمع وتطوره ونهوضه.

- الإعلام المحلي وسيلة لمعالجة الممارسات الضارة والتنبيه بأخطارها وانعكاساتها على المجتمع.

---

[1]- طارق السيد أحمد، مرجع سابق، ص ص 82-83.

[2]- راسم محمد جمال، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**، ط3(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 111.

[3]- حسين شفيق، مرجع سابق، ص 26.

– وسيلة تعودنا على كسب المعرفة والثقافة والتحرر من الجهل والتخلف بجميع أشكاله ليتمكن المجتمع من إحراز التقدم الشامل ويتمكن الإنسان من بناء المجتمع وازدهاره. [1]

ومن أهداف الإعلام المحلي ما يلي:

– يمثل الإعلام المحلي بكافة وسائله المباشرة وغير المباشرة أداة أساسية للوصول إلى انشغالات المجتمعات المحلية ذات الأوضاع الخاصة، والتي تختلف فيها عن غيرها من المجتمعات داخل الدولة الواحدة، ونظرا للقرب بين أطراف العملية الاقتصادية تبرز أهمية هذا المستوى من الاتصال في خدمة التنمية المحلية [2] ، ومن أهم أهداف هذه الظاهرة الإعلامية نأتي على:

– مناقشة المشكلات الحية ومحاولة إيجاد حلول لها من يوليها العناية الفائقة بأسلوب التنمية والمشاركة في جميع المجالات تفتح المجال أمام الناشئين بالجمعيات ومراكز التكوين للمستثمرين الحرفيين والتجار والمعوزين والعاملين في المؤسسات التربوية. [3]

– نقل الأحداث للجمهور وتشجيع الأفراد على التعبير بأنفسهم حول مستقبل مجتمعهم.

– تلبية الحاجات الثقافية والإعلامية للمجتمع المحلي.

– دعم القيم الفردية والجماعية على المستوى المحلي.

– دعم القيم الاجتماعية الصالحة أو تغير أنماط السلوكيات السلبية أو التعريف بعادات المنطقة والاهتمام بالفئات المحرومة والأطفال أيضا. [4]

– رصد التحركات الشبابية ومواكبة نشاطاتهم من النوادي الثقافية والرياضية، وتشجيع الهواية ورفع التنافس ومتابعة نشاطات المدارس والجمعيات ومراكز التكوين والجامعات باختلاف نشاطاتها.

– تكريس المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري مع إبراز السمات والخصوصيات الجهوية المحلية للشخصية لوطنية.

– العمل على بناء فضاء إعلامي شفاف يرتكز على الحوار السابق مع الحركة الجهوية المحلية والمجتمع المحلي.

– المساهمة في توسيع آفاق المجتمع عن طريق نقل الأحداث لجمهور المستمعين. [1]

---

[1]– عبد العزيز شرف، **مدخل لوسائل الإعلام والاتصال: الصحافة، الإذاعة، التلفزيون، المسرح، الأقمار الصناعية**، ط 2 (لقاهرة:دار الكتاب المصري، 1989)، ص ص 113–114.

[2]– فضيل دليو، **تاريخ وسائل الاتصال**، د ط(الجزائر: دار أقطاب الفكر ، 2007)، ص 53.

[3]– سامي محسن ختاتنةو احمد عبد اللطيف أبو سعد، **علم النفس الإعلامي**،ط1(عمان: دار المسيرة، ، 2010)، ص ص 213–214.

[4]– سناء الجبور، **الإعلام الاجتماعي**،ط1 (عمان: دار أسامة، 2010)، ص 60.

المطلب الرابع: وسائله وأشكاله:

لكي يؤدي الإعلام المحلي وظائفه في المجتمع هناك العديد من الوسائل التي عرفت على مر السنين تطورا واقترانا أكثر بالتكنولوجيا الحديثة، فإلى جانب الجمعيات والنوادي ... نجد الصحافة المحلية، الإذاعة المحلية، التلفزيون المحلي.

أ- وسائل الإعلام المحلي التقليدية:

1- الصحافة المحلية:

لقد عرفت الجزائر على غرار باقي الدول الصحافة المحلية بداية بجريدتي النصر بقسنطينة والجمهورية بوهران، إلا أن هذا النوع من الصحافة لم يلقى الاهتمام الكافي نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد في ذلك الوقت إلا أنه بإقرار التعددية الحزبية وصدور قانون الإعلام 1990، عرف هذا النوع من الصحافة انتشارا ملحوظا حيث ظهرت عناوين جديدة في السلطة الإعلامية:

- سيبوس تايمز.
- أحداث بونة "شهرية الصدور".
- أخبار الشرق. [2]

والصحافة المحلية هي التي ترتكز على الأخبار والقضايا والمشاكل اليومية للمجتمع المحلي، مع إمكانية تطرقها لبعض المواضيع الوطنية والعالمية، وغن اعتبار المجتمع المحلي هو البيئة التي تستفي منها الصحافة الجوارية مادتها الأولية في التفاف الجمهور حولها وارتباطهم بها. [3]

وعلى أية حال فإن الصحف القومية او المحلية لا يمكنها الإسهام بدور فعال في ما لم تكن هناك ثقة متبادلة بينهما وبين قرائها، فالثقة المتبادلة هي أساس الصحيفة الناجحة، وعلى أساس هذه الثقة يكون من واجب الصحيفة قول الحق و لا عذر لها في مجانبته بحجة عدم العلم بالخبر كاملا، كما لا يجوز لها أن تنشر اتهامات غير رسمية لا تمس سمعة الأفراد دون أن تمكن المتهم من إبداء دفاعه وأن تحترم المشاعر الشخصية للأفراد وأن تصحح أخطاءها سريعا مهما كان مصدرها [4]، كما أن عليها من ناحية أخرى أن تحافظ على

---

[1]- سارة بيدري و سهيلة سهدون **الإعلام الجواري في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2008، ص 29.

[2]- إبراهيم عبد الله المسلمي، مرجع سابق، ص 103.

[3]- عبد المجيد شكري، مرجع سابق، ص 29.

[4]- مُحَمَّد عبد الحميد **بحوث الصحافة** ، ط1(مصر: عالم الكتاب، 1992)، ص26.

الروح الوطنية السائدة فلا تنشر ما يسيء إلى الروح أو تنتشر الفرقة بين أبناء البلد الواحد و أن تبتعد على الأمور التافهة و تهتم بالمشاكل و القضايا القومية، و تستعرض آراء المختصين و تتيح لأفراد الشعب أن يناقشوا ما لديهم من مشكلات و تتعرف على وجهات نظرهم و أخيرا يجب ألا تجعل الكسب المادي يضفي على تأدية وظيفتها تجاه مجتمعها.[1]

و التطور الراهن الآن في مجال تكنولوجيا الطباعة و الكمبيوتر يعطي الفرصة للصحف الصغيرة لاستخدام أنظمة النصوص بالحاسبات الالكترونية و الطابعات و لهذا النوع من الصحف الصغيرة مزايا.

1- فلكونها تناسب ظروف الدول النامية التي لا تستطيع اعتماد مبالغ كبيرة إنشاء شبكات الاتصال الحديثة و لتوفير الفنيين اللازمين لإرادتها وصيانتها

2- تخاطب الاحتياجات الخاصة يا البيئة المحلية و يتناول شخصيات معروفة تماما لأبناء المنطقة ممن يجد متعته في تتبع أخبارهم.[2]

ومن بين المزايا التي تتمتع بها هذه الصحف ما يلي:

- إتاحة الفرصة للقارئ للتحكم في الوقت.
- تنمي القدرة على التخيل و المشاركة، فقوة تأثير الكتابة مبنية على أساس المشاركة بين الكاتب و القارئ.
- كما أنها تمكن القارئ من تقييم المواقف الفكرية و الفلسفية و التطور الاجتماعي و التجارب الانسانية بهدوء، و بعيدا عن الضوضاء و السرعة التي يتطلبها الراديو و التلفزيون.
- تعد أرخص وسائل النشر كما أنها تسمح باستعمال مسامات مختلفة و مواقع مختلفة بما يعني بحاجات المستخدمين، كما تمد الجمهور بالأخبار.[3]
- فهي تجذب أولئك الذين يرتفعون عن المستوى المتوسط لا في التعليم فحسب و إنما في استخدامهم المكثف لوسائل الإعلام و تجذب الشباب أكثر من الشيوخ و الذين يعيشون في مجتمعات حضرية أكثر ما يعيشون في مجتمعات ريفية.

---

[1] – ابراهيم عبد الله المسلمي: **الإعلام الاقليمي دراسة نظرية و ميدانية**، نفس المرجع السابق، ص 103.

[2] – طارق محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006)،ص 28.

[3] – طارق سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص ص 82-83.

و الصحف على أنواع: فهناك الصحف الحكومية و الصحف الحزبية و المستقلة و هناك اليومية و الأسبوعية، و صحف الخبر و صحف الرأي و صحافة الجامعة

و هناك القومية و الإقليمية أو المحلية و صحافة المؤسسات و لكل هذه الأنواع صلة بالتنمية.[1]

3- تعتبر اقدر من الصحف القومية على نشر الأفكار الخاصة بتنمية و تطوير الشبه المحلية.

4- إن تشجيع هذا النوع من الصحف الصغيرة يساعد على تعبئة الرأي العام المحلي و توعيته و خلق عادة القراءة و متابعة الصحف.[2]

2- التلفزيون المحلي:

يعتبر التلفزيون المحلي من أهم وسائل النشر في الوقت الحاضر، إذ يستطيع دخول المنازل و إقناعهم بالدليل المادي و الملموس، و قد أصبح التلفزيون المحلي من أوسع الوسائل وانتشارا و أكثرها جاذبية لدى الجمهور، و ذلك لقدرته على مخاطبة الطبقات المختلفة من الجمهور في مستويات العمر المختلفة و على مدى زمن طويل.[3]

وقد كانت البدايات الأولى لظهور التلفزيون المحلي بالو، م.أ و تليها أوروبا التي عرفت تأخر نسبيا في ظهور هذا النوع ، أما في الوطن العربي فعرف التلفزيون المحلي في الجزائر إنشاء مجموعة من المحطات العمومية للقطاع العمومي تقوم ببث برامجها بالاشتراك مع التلفزيون الوطني و هي محطة قسنطينة، وهران، و محطة ورقلة و أخيرا محطة بشار، و بالتالي فإنه يمكن من خلال شاشة التلفزيون إرسال العديد من الرسائل التي يمكن أن تصل إلى فئات عديدة من الجمهور[4] و التلفزيون دور أكبر في برامج التنمية و تنمية الريف بصورة أخص، حيث بإمكانه إدخال الحضارة إلى هذه المناطق التي بقيت منعزلة فترة طويلة كما يستطيع تدريبهم على الطرق الحديثة في الانتاج و له دور كبير في برامج تدريب العاملين في قطاع الصناعة و برامج التعليم المستمر للأطباء و المهندسين و في بقية العلوم التي تتطور بسرعة ليمكنهم من متابعة آخر ما يتوصل إليه العلم في مجال تخصصاتهم ومن أجل زيادة فعالية البرامج المختلفة و تقوية دور التلفزيون في التنمية فإننا بحاجة إلى إعداد برامج

---

[1] – فاروق أبو زيد ، **مدخل إلى علم الصحافة**،دط (القاهرة: عالم الكتاب، 1993)، ص 38.

[2] – إبرا هيم عبد الله المسيلمي، **الإعلام الاقليمي**، نفس المرجع السابق، ص 103.

[3] – مُحَمَّد منير حجاب، **الإعلام و التنمية الشاملة**،(القاهرة:دار الفجر 2003)، ص ص 453-453.

[4] – فاروق ناجي محمود، **البرنامج التلفزيوني ، كتاباته ومقومات نجاحه**،ط1 (عمان: دار الفجر، ، 2008)، ص 73.

جديدة لذلك، ولا حرج من الاستفادة من خبرة الدول المتقدمة و التي سبقتنا في هذا المجال و إجراء البحوث حول الآثار المختلفة لوسائل الإعلام ومنها التلفزيون.[1]

إن فائدة البحوث الكبيرة ليس فقط لمعرفة نسبة المشاهدة و نوعية البرامج المرغوبة للمشاهدين بل و أيضا لمعرفة مدى تقبل رسائل التنمية التي يقدمها التلفزيون و مدى متابعة البرامج التعليمية و الارشادية و التعديلات التي يجب أن تدخل عليها لكي تزيد من نسب المشاهدة ومن الفائدة المتحققة من هذه البرامج.

كما توجد قنوات متعددة على المجتمع المحلي، تزوده بالمعلومات حول الأحداث المحلية و القضايا العامة و الانشطة الحكومية و تمكن أعضاء من عامة الناس من عرض وجهات النظر و تتبع خدمات تجارية على المستوى لكن الصغيرة و القرى أو بعض أحياء المدن الكبرى، إضافة إلى تقديم الأخبار المحلية و برامج الشؤون العامة، و مواد الثقافة و الترفيه التي تناسب مع طبيعة الجماهير المحلية و احتياجاتها.[2]

ج- الإذاعة المحلية:

الإذاعة المحلية هي الإذاعة التي تخدم مجتمعا محدودا و متناسق من الناحيتين الجغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية مجتمعا له خصائص الشبه الاقتصادية و الثقافية المتميزة، على أن تحده حدود جغرافية حتى تشمله رقعة الإرسال المحلي، فالإذاعة المحلية كوسيلة اتصال جماهيري مرتبطة أساسا بمجتمع خاص محدد المعالم أو الظروف، و قد يكون هذا المجتمع مدنية أو مجموعة قرى أو مدن صغيرة متقاربة تجمعها وحدة اقتصادية و ثقافية متميزة، و تكون هذه الإذاعة في مجالهم الطبيعي لتعبر عن مصالحهم و تعكس فهمهم و تراثهم و أذواقهم و أفكارهم بل و حتى لهجتهم المحلية.[3]

و هكذا تصبح الاذاعة المحلية هي الاذاعة التي تخاطب مجتمعا محددا له مصالحه و ارتباطاته الاجتماعية المعروفة، و له تقاليده و عاداته و تراثه الفكري الخاص، بالإضافة إلى إحساس المستمع بالانتماء لهذه الإذاعة التي تقدم له الاخبار التي تهمه، و تقدم الأسماء و الشخصيات المعروفة لديه و القريبة منه و يقدم أيضا ألوان الفنون التي يرتاح لها أكثر من غيرها، و تناقش المشكلات التي تمس حياته اليومية ، و توفر له المشاركة المباشرة و غير مباشرة من خلال برامجها.[4]

---

[1] – نهى عاطف العبد، **صناعة الأخبار التلفزيونية في عصر البث الفضائي**،ط1 (القاهرة: دار الفكر العربي، ، 2007)، ص ص 117-118.

[2] – فاروق ناجي محمود: **البرنامج التلفزيوني، كتاباته و مقومات نجاحه**، نفس المرجع السابق، ص 73-74.

[3] – طارق الشاري: **الإعلام الإذاعي**، ط2(عمان: دار أسامة، 2010)، ص 170.

[4] –يوسف مرزوق: **الإذاعة الاقليمية و تحقيق أهداف التنمية**، ط1(مصر:دار الكتاب، 1980)، ص 40.

الإذاعة المحلية أحد روافد الإعلام المحلي الذي ينبثق من بيئة معينة ومحددة و يوجه إلى جماعة يعنيها تربط بعضها ببعض هذه البيئة، بحيث يصبح الإعلام مرتبطا ارتباطا وثيقا بحاجة هؤلاء الناس و متصلا بثقافة البيئة المحلية و ظروفها الواقعية، مما يجعله انعكاسا لتراث الثقافي و القيمي في هذه البيئة، و يعتمد اعتمادا كليا على كل ما فيها من أفكار بحيث تكون هناك الأفكار السائدة بين الجمهور المستهدف، و تصبح القيم الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و العادات و التقاليد هي التي تكون في النهاية أسلوب شكل و مضمون الإعلام المحلي.[1]

كما أن الإذاعات المحلية تضطلع بدور الاقتراب من المواطن و إشباع دوافعه المتعددة، و التي من بينها العيش في بيئة نظيفة وصحية.إلى جانب ضمان فعالية مواردها لأبنائه و الاجيال القادمة.[2]

وهنا نلاحظ أن الاذاعة المحلية تختلف عن غيرها من الأنماط الإذاعية الأخرى، كالإذاعة القومية التي تغطي كل أطراف الدولة كإذاعة البرنامج العام (الشبكة الرئيسية).

ومن هنا يتضح أن الإذاعة المحلية لها سماتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الأنماط الإذاعية الأخرى على النحو التالي:

- الجمهور المستهدف للإذاعة المحلية هو جمهور مجتمع محلي يعنيه، محدود من حيث العدد مقارنة بجمهور الإذاعات القومية و الاذاعات الدولية.
- محتوى المواد التي تقدمها الإذاعة المحلية نابع و مستمد من المجتمع المحلي ذاته و لخدمته، بحيث تعكس البرامج المختلفة عادات السكان و تقاليدهم و تراثهم و اهتماماتهم.[3]

فالإذاعة المحلية لها وظيفة متصلة في نقل الأخبار و مراقبة البيئة كذلك فإن إرسائها لثقافة البيئة في المجتمع عموما و لدى الشباب على وجه التحديد يتطلب منها نقل التجاوزات و المخالفات و جميع الانتهاكات التي تمارس في حق المجتمع، سواء من طرف الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات ، و تندرج هذه الوظيفة ضمن ما يمكن أن نطلق عليها بالوظيفة الإعلامية و الرقابة للإذاعات المحلية.[4]

---

[1] – عبد المجيد شكري: **الإذاعة المحلية لغة العصر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

[2] – منى سعيد الحديدي، **الاعلام و المجتمع**، ط1(مصر:الدار المصرية البنانية،2004) ص 55.

[3] – عبد الله الطويرقي : **صحافة المجتمع الجماهير سوسيولوجيا الإعلام في مجتمعات الجماهير**، ط1(الرياض: مكتبة الكيعان، 1997)، ص ص 125-126.

[4] –كرم شلبي: **معجم المصطلحات الإعلامية**،ط1(القاهرة: دار الشروق ، 1987)، ص 604.

فضلا عن ذلك فإن قرب الإذاعات المحلية من مراكز الأحداث و القضايا ذات الطابع المحلي أو الجهوي، من شأنه أن ينقل رؤية عميقة و دقيقة عما يرتكب[1] فالإذاعات المحلية معنية بمعظم العادات و السلوكيات المحابية لدى الشباب و لا يأتي ذلك إلا بإشباع بعض الدوافع الاتصالية على الأقل لشباب فهو يشكو دائما من عدم إشباع حقوقه الاتصالية المختلفة –(الحق في المعلومة، الحق في الاتصال و الحق في التعبير عن النفس) و عليه فان اعتماد الإذاعات المحلية على البرامج الحوارية تفتح المجال لاستقبال مداخلات الجمهور.[2]

وهذا ما جعل بعض الباحثين يرون بأن الاتصال الجماهيري (إذاعات محلية ووطنية، صحافة مكتوبة، مجلات، تلفزيون) فضلا عن بقية المؤسسات المهنية الاجتماعية (الأسرة ، المدرسة، الجامعة) هي أحد المؤسسات المرتبطة بالسياسة و الاقتصاد، التعليم، القانون لكي تحقق التنمية الشاملة لدول العالم الثالث.[3]

لذلك فإن تنمية الوعي لدى الجماهيري تستدعي الارتقاء و النهوض بالإذاعات المحلية و تنميتها خاصة في الدول النامية التي تسعى جاهدة لمحاربة التخلف و تحقيق النهوض الاقتصادي و التعبير الاجتماعي.

2– وسائل الإعلام المحلي الإلكترونية:

ا– المدونات الإلكترونية:

- تعريف المدونات:

المدونات لغة: و هي من كلمة " دون" بفتح الدال، و شد الواو، و هي في العصور القديمة كانت تنسب إلى الديوان و هو الدفتر الذي تكتب فيه أسماء الجيش، و أهل العطاء، و تعتبر كلمة " دون" في سياق جملة ما عن جمع و ترتيب.[4]

و لهذا كانت كلمة مدونة أو (blog) حقيقة كلمة (blog) بمعنى مدونة أو (bloggeur) التي تأتي بمعنى المدونتين، لأن كلمة (blog) في اختصار لكلمة (weblog) فحذفت we و ضمت B مع log لتصبح (blog).[5]

---

[1] – طه عبد العاطي نجم **الاتصال الجماهيري في المجتمع الغربي الحديث "الموضوع و القضايا"**، ط1(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005)، ص 36.

[2] – سعاد جبر سعيد، **سيكولوجية الاتصال الجماهيري**،دط(عمان: دار الكتاب العالمي، ، 2008)، ص 76.

[3] – عبد المالك ألدناني، **مجالات البحوث الإعلامية**، ط2(القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2009)، ص 70.

[4] – منال أبو الحسن، **أساسيات علم الاجتماع، النظريات و الوظائف و التأثيرات**، ط1(القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009)، ص 29.

[5] – لزرن جمال، **المدونات الالكترونية و وساطة التدوين**، ط1(جامعة منوية: د.د.ن 2003)، ص 02.

اصطلاحا: المدونات الالكترونية في تطبيق من تطبيقات الانترنت، يعمل من خلال إدارة المحتوى و هو في أبسط صورة عبارة عن صفحة ويب على الانترنت تظهر عليها تدوينات post (مدخلات entries) مؤرخة و مرتبة زمنيا تصاعديا، تنشر منها عدد محدد يتحكم فيه مدير ناشر المدونة كما يتضمن النظام آلية لأرشفة المدخلات القديمة و يكون لكل مدخلة منها مسار دائم لا يتغير منذ لحظة نشرها.[1]فالمدونات تمثل مزيجا من المذكرات اليومية في البيئة الورقية و الموقع و التجمع في البيئة العنكبوتية.

- و تعرف على أنها فضاء لنشر و ليس لنقاش.
- فمن المواقع و البرامج التي تقدم خدمات التدوين نذكر:

1- موقع بلوجر bloggeur.

2- موقع مدونتي modawamoti

3- موقع جيران joean

4- موقع مكتوب maktoob

5- موقع مدونات mdawnat [2]

و تنقسم المدونات إلى عدة انواع

أ- المدونات الصحفية:

يكون وراءها صحافيون أو أناس عاديون يكتبون بطريقة صفحته ينقلون أحداث يومية أو يعلقون على قضايا أو يقدمون أفكارا أو اقتراحات في شكل صحفي أقرب لكتابة العمود أو المقال.

ب- المدونات الشخصية:

حيث يكتب الناشر أفكاره الخاصة أو شعرا خاصا به أو رسومات قام يرسمها بالتالي تصبح المدونة كمعرض شخصي بمعنى الوصول إليه من أي مكان في العالم.

ج- مدونات الخبرات السابقة:

بحيث يقوم الناشر بكتابة خبراته و تجاربه في المدونة بالتالي تصبح المدونة كأنها سيرة خاصة به تعرض جميع قدراته و مهاراته.[1]

---

[1] حسين أحمد،**ظاهرة المدونات في الشبكة العنكبوتية** ، ط1(الرياض: جامعة الملك سعود، 2009)، ص 11.

[2] – منصور عصام، **المدونات الالكترونية مصدر جديد للمعلومات**،دط (الكويت: قسم علوم المعلومات و المكتبات، كلية التربية الأساسية، 2007)، ص 95.

د- المدونات الاجتماعية:

يتناول المدون المواضيع الاجتماعية و يكتب قصصا من حي المجتمع الذي يعيش فيه، بالإضافة إلى المدونات الأدبية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية و العلمية و الرياضية.[2]

ب- الشبكات الاجتماعية:

هي مواقع تشكل مجتمعات إلكترونية ضخمة و تقدم مجموعة من الخدمات التي من شأنها تدعيم التواصل و التفاعل بين أعضاء الشبكة الاجتماعية من خلال الخدمات و الوسائل المقدمة، مثل التعارف و الصداقة المراسلة و المحادثة الفورية، إنشاء مجموعات اهتمام و صفحات الأفراد و المؤسسات المشاركة في الأحداث و المناسبات، مشاركة الوسائط مع الآخرين كالصور و الفيديو و البرمجيات.[3]

أنواع الشبكات الاجتماعية:

1- الشبكات الاجتماعية العامة:

و هي التي يهتم أفرادها بالبحث و التعرف إلى أشخاص جدد و معارف جديدة بغض النظر عن اهتماماتهم، مثل الفيس بوك الذي يعد موقع التواصل الاجتماعي يمكن الدخول إليه مجانا.

2- الشبكات الاجتماعية الخاصة:

هي التي يبحث أفرادها عن أشخاص آخرون يمارسون الهوايات نفسها و لهم الاهتمامات ذاتها مثل شبكة فلكير (ficher).[4]

و تستخدم الشبكات الاجتماعية في العديد من المجالات منها (التعارف و الصداقة إنشاء شبكات للجهات و المؤسسات المختلفة ، إنشاء مجموعات اهتمام ، إنشاء صفحات خاصة بالأفراد و الجهات

---

[1] عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد" المفاهيم و الوسائل و التطبيقات"**،ط1(عمان: دار الشروق ، 2008)، ص 30.

[2] - مُحَمَّد عبد الستار خليفة، **فهارس المكتبات في بيئة الويب**، تاريخ الاطلاع:2014/03/18 متاح على موقع:
. viewhttp://journal,cybariam:info/index.php?option.comentent

[3] - عباس مصطفى صادق: نفس المرجع السابق، ص ص 30-31.

[4] - فتحي حسن عامر: **وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفايس بوك**، ط2(القاهرة: دار العربي ، 2010)، ص 105.

البرمجيات المتوفرة داخل الشبكة الاجتماعية استخدامات ترفيهية، وسائل الاتصال بين أفراد المجتمع، الدعاية و الاعلان.[1]

مواقع الشبكات الاجتماعية :

1- التوتير twitter:

يقدم التوتر برامج المحادثات الفورية أو التطبيقات التي يقدمها المطورون فهو موقع مفتوح يكفي التسجيل فيه لاستخدامه و الاستفادة من خدمات الرسائل القصيرة التي توفرها.

كما يتيح لنا التوتير من خلال متابعة الأشخاص المجموعات الشركات أو حق الفرق الموسيقية التي تملك حسابا على التوتير من خلال من خلال المتابعة (folow) حسب لغة حسابك الموجود أغلى كل صفحة.[2]

و يلعب التوتير دورا كبيرا في التأثير على المجتمع و مختلف القضايا المتواجدة فيه مثلما رأينا مدى تأثيره في الثورات العربية الحديثة و خاصة الثورة التونسية و المصرية.

2- اليوتوب:youtube:

هو أحد المواقع على الانترنت www.youtube.com يقوم على وضع أي ملفات تتكون من مقاطع الفيديو على المواقع دون أي تكلفة مالية حيث بدأ موقع اليوتوب في الظهور على شبكة الانترنت 05 فيفري 2005.

ب- أشكال الإعلام المحلي

ينبغي الاقبال على الأشكال الاعلامية المتنوعة التي ينطوي عليها واقعنا و تتضمنها ثقافتنا المغربية و الامازيغية، لأن الإعلام الحقيقي و الجاد لا يكون كذلك إلا لاذا كان نابعا من البيئة التي يوجد فيها، أما إذا تم استيراده من الخارج، و قمنا بإسقاطه على مجالنا التداولي، فإن ذلك سوف ينتج عنه لا محالة إعلام مفصول

---

[1] - فتحي حسن عامر، **وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفايس بوك**،ط1(القاهرة :دار العربي ، 2010)، ص 105.

[2] - راندي ريديك، إليوت كينغ، ترليس إليجي، **صحفي الانترنت "استخدام شبكة الإنترنت و موارد إلكترونية "**،دط(عمان: الأهلية لنشر ، 2009)، ص ص 55-56.

عن الواقع، لا يعبر عن هموم الناس و انشغالاتهم و بالنظر إلى واقعنا المحلي، يمكن تحديد أهم مكوناته الإعلامية من خلال الأشكال التواصلية التالية.[1]

أبراج النوادي:

عادة ما يستعمل صوته أو آلة معينة لإيصال صوته، كالبوق مثلا، و تعدد مظاهره حسب الرسالة الاخبارية و الفكرية التي يسعى إلى إيصالها كأن تكون رسالة تجارية أو ترفيهية أو رسالة دينية.

الملصقات:

و هي تتضمن مختلف الاعلانات الاخبارية، التي تعلم بنشاط أو ظاهرة معينة و عادة ما تستعمل هذه الآلات في واقعنا من قبل المؤسسات التعليمية و الجمعيات الثقافية و الرياضية.

المنشورات و الأدلة:

و هي شكل تواصلي مفضل لدى المؤسسات البنكية ووكالات السفر و التامين و الاتصال و أصبحت في متناول كل مواطن، فهي معروفة في أغلب هذه المؤسسات

- **المنابر الورقية:**

منها الجرائد و المجالات و الكتب و هي على المستوى المحلي قليلة نوعا ما غير أنه بدأ يظهر البعض منها في الآونة الأخيرة.

- **المنابر الرقمية:**

من مواقع إلكترونية إخبارية و مدونات و منتديات و غيرها، و قد أدى هذا الشكل دورا في تفعيل الإعلام المحلي و الكشف عن الكثير من القضايا التي كانت مطلوبة، و التعريف بالواقع المحلي بدون حواجز مادية ورقابية.

- **الإعلام المدرسي:**

يتمثل في مختلف الأنشطة التربوية التي تقوم بها المؤسسات التعليمية المختلفة، كالمسابقات و الأمسيات الثقافية و المسرحيات و الاجتماعات.[2]

- **الإعلام الشعبي:**

---

[1] -. منتدى علوم الإعلام و الاتصال،جامعة عنابه،تاريخ الاطلاع،2014/4/25،على الساعة:18:50انظر:www.airss.com

[2] - يسرى مُحَمَّد أبو العلا، **إستراتيجية الإعلام و التنمية**، ط1 (الإسكندرية:دار الفكر الجامعي2007)، ص 91.

يتجلى من خلال مختلف السلوكيات التواصلية اليومية، كالمحادثات اليومية محادثات الغيبة و النميمة، التجمعات الشعبية، التظاهرات الرياضية الاحتفالات، الجنائز، الأعراس، الشعائر الدينية...

بناء على هذه الأشكال التواصلية التي يسخر بها الواقع يتعين أهم مصادر الإعلام المحلي التي يمكن لصحافيين و الاعلاميين المحليين الاعتماد عليها:

- الجمعيات بمختلف أنواعها(ثقافية، رياضية، تنموية، فلاحية...)
- المؤسسات التعليمية العمومية و الخاصة.
- المساجد و دور العبادة
- مؤسسات الدولة(الجماعات، القيادات، الدوائر، المندوبات، الدرك، الأمن، المراكز الصحية...).
- الوكالات التجارية و الخدماتية و المالية (بنوك، أسفار، بريد ، اتصالات، تأمينات).
- دور الشباب و الثقافة (ملاعب، نوادي، مقاهي، انترنت، مكتبات).
- المواقع الرقمية و المنتديات و المدونات.
- المقاهي العامة و الأسواق و الحمامات.[1]

[1] – يسرى مُحَمَّد أبو العلا ،نفس المرجع السابق، ، ص ص 91، 92.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية:

المطلب الأول: مفهوم التنمية:

لقد كان اول اهتمام بموضوع التنمية يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد وعلى يد الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم، حيث تكلم عن النمو والتطور الاقتصادي، حيث عادت فكرة التنمية للظهور لأول مرة سنة 1944، وقد صدر أول تعريف لهذا المفهوم في اول دراسة منظمة سنة 1955. [1]

وقد صدرت بعض التعاريف الأخرى في الدراسات التالية للأمم المتحدة، غير أن تعريف 1956 بقي التعريف الرسمي للمنظمة ومن أهمها تعريف 1963 بعنوان "تنمية المجتمع والتنمية القومية" وحاولت هذه الدراسة تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية. [2]

لغة: التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء، التنمية تدل على الزيادة كما ونوعا، وقد برز المفهوم في علم الاقتصاد بهدف إكساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي والمستمر للتحسين في نوعية الحياة لكل الأفراد عن طريق التشريد المستمر لاستغلال الموارد. [3]

---

[1]- نبيل السما لوطي، **علم اجتماع التنمية 'دراسة في اجتماعيات العالم الثالث'**،دط(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996)، ص 146.

[2]- احمد رشيد، **التنمية المحلية**، ط1(بيروت: دار النهضة العربية، 1986)، ص 11.

[3]- حسين صادق عبد الله، **السلوك السياسي ومرتكزات التنمية في الإسلام**، ط2(الجزائر: دار الهدى، 1992، ص 83.

اصطلاحا: أثار مفهوم التنمية كثيرا من الجدل على جميع المستويات وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها. [1]

تعريف علي غربي: التنمية عملية معقدة وشاملة تضم جميع الجوانب مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة. [2]

تعريف الدكتور مُحَّد شفيق: التنمية تعني عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو. [3]

تعريف منير مُحَّد حجاب: التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييرا أساسيا في كل انماط الحياة السائدة، ويتبع هذا تغيير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع. [4]

إن الكثير من الباحثين والأكاديميين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات وأخطاء هذا المصطلح، حيث يخلطون بينه وبين مصطلحات مشابهة وأهم هذه الفروقات:

التنمية والنمو: إن اصطلاح النمو يشير إلى الزيادة الثابتة او المستمرة التي تحدث في جانب واحد، ويحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فهي تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة معينة. [5]

---

[1]- أحمد رشيد، مرجع سابق، ص 14.

[2]- سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية**،ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 17.

[3]- مُحَّد شفيق، **التنمية الاجتماعية، 'دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع'**،دط(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993)، ص 19.

[4]- مُحَّد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، ط2(القاهرة: دار الفجر، 2000)، ص ص 32-33.

[5]- حسين عبد القادر، **الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، كلية العلوم السياسية، 2012-2011، ص 50.

التنمية والتغيير: التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء، فقد يتغير الشيء إلى السالب، بينما التنمية هي التقدم نحو الأفضل بوتيرة متقدمة.

التنمية والتطور: التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر من خلال مراحل محددة وثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

التقدم: مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

التنمية والتحديث: الأول يعين الإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعريفات الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية. [1]

حيث طرحت قضية التنمية في الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية باعتبار الاستقلال السياسي هو بداية التطور الاقتصادي والاجتماعي، وأن هذا التطور لا يأتي إلا من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. [2]

يعرف ماركس التنمية على أنها عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة من البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، وبالتالي فإن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما. [3]

وأصبح مفهوم التنمية يشمل أيضا تنمية الإنسان نفسه باعتباره وسيلة التنمية وغايتها ومبررها. [4]

وقد تطور مفهوم التنمية البشرية والتي هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وهذه الخيارات أساسية غير محددة. [5]

ومنه يمكن استنتاج أن المنظور الإنساني للتنمية يضمن كافة حقوق الأفراد مثل الحق في الحياة، العمل، الصحة والتعليم..الخ، لذلك فالدولة مطالبة بتمكين وتعزيز قدرات الأفراد وصولا إلى توفير الأمن الإنساني، لذا فإن مفهوم التنمية البشرية تطور ليصل إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وقد ظهر فيما بعد مفهوم

---

[1]- إسماعيل قيرةو علي غربي، **في سيسيولوجية التنمية**،ط1 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، ص 115.

[2]- منير الحمش، **الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح والتنمية**، دط(دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006)، ص 96.

[3]- صلاح عثامنة، **التنمية الشاملة: مفاهيم ونماذج**، ط1(الأردن: مؤسسة دار العلماء، 1997)، ص 20.

[4]- نبيلة داود، **الموسوعة المعاصرة: مدارس ومصطلحات، منظمات وهيئات القرن العشرين**،دط(القاهرة: مكتب غريب، د.س.ن)، ص 102.

[5]- مُحَّد عابد الجابري وآخرون، **التنمية البشرية في الوطن العربي**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 1995)، ص 85.

التنمية المستدامة وهي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضرون دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. [1]

[1]- فيصل يونس عبد الزهرة، **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداته المعاصرة**، دط(الإسكندرية: دار الوفاء ، 2002)، ص 59.

شكل رقم 01: مراحل تطور مفهوم التنمية:

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينات إلى سبعينات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشامة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا	التنمية البشري = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحة للسكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: عثمان مُحَّد غنيم، ماجدة احمد أبو زلط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها**، (عمان: دار الصفا، 2007)، ص 282.

وتتميز التنمية بخصائص نذكر منها:

1- التنمية هي عملية وليست حالة وبالتالي فهي مستمرة ومتصاعدة وهي عملية مجتمعية تساهم فيها كل الفئات.

2- التنمية عملية واعية محددة الأهداف والغايات وهي عملية موجهة لتحقيق النمو الإداري. [1]

3- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية لا تعتمد على الخارج.

4- تحقيق تزايد منتظم ومتوسط وإنتاجية الفرد.

5- تزايد قدرات المجتمع. [1]

[1]- علي حافظ منصور، حسن احمد عبيد، **التنمية الاقتصادية**،ط2(القاهر:، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992)، ص 30.

إن التنمية كظاهرة قديمة ظهرت مع ظهور البشر، لكن كمفهوم فهي حديثة النشأة، ومنه يمكن تقسيم مفهوم التنمية إلى مفهوم تقليدي وآخر حديث.

أ- المفهوم التقليدي: ظهر مع مصطلح العالم الثالث وهي الدول المتخلفة من إفريقيا وآسيا وأمريكا، ومدلول نمو دخل الفرد مؤشر المدى التطوري في طريق التنمية وبالتالي أصبح الاعتقاد أن النمو الاقتصادي يساوي التنمية. [2]

ب- المفهوم الحديث: لقد أدى فشل مجهودات التنمية في العالم الثالث وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالمي. [3]

ومنه يعكس رصد عدة انواع حديثة لمفهوم التنمية اهمها:

أ- التنمية الاقتصادية: هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته وهو الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم. [4]

ب- لتنمية الاجتماعية: تهتم بدراسة تغيير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية التي تؤدي إلى تنمية الوعي. [5]

ج- التنمية الثقافية: تعتمد على تزايد عدد العلماء والمثقفين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات، وبالتالي فهي أساس وركيزة في ظهور تنمية اقتصادية واجتماعية، وبالتالي كلما ارتفع المستوى العلمي وحجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع كلما إلى تزايد حظوظ نجاح التنمية الشاملة. [6]

د- التنمية الشاملة: تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والذي له علاقة بالتنمية السياسية والثقافية، فإن التنمية الشاملة هي إمكانية الدولة في تحقيق نجاحات معتبرة في كل نوع منها سواء في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي. [7]

---

[1]- نادر الفر جاني، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، دط(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 14.

[2]- عساف عبد المعطي، **دور الهيئات المحلية في التنمية**، مجلة الثقافة، العدد43 (عمان: مارس 1978)، ص 66.

[3]- مُحَّد شفيق، مرجع سابق، ص30.

[4]- محمود ذيب غازي الزغبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية** ط1(الأردن: جدار للكتاب العالمي ، 2001)، ص 23.

[5]- عبد الباسط محسن، **التنمية الاجتماعية**، دط (مصر : المطبعة العالمية ، 1980)، ص 14.

[6]- سعد طه غلام، **التنمية والدولة**، ط2 (القاهرة: دار طيبة، 2004) ص 25.

[7]- مُحَّد منير حجاب، مرجع سابق، ص 56.

هـ- التنمية السياسية: وهي من المفاهيم الحديثة التي بدأ الحديث والاهتمام بها حديثا، وتتناول موضوع التنشئة السياسية وغيرهامن المفاهيم [1]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية:

أولا: تعريف التنمية المحلية ومراحل تطورها:

تحظى عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية، نظرا لما يترتب عليها من نهوض المجتمعات المحلية، أو رفع لمستوى الدخل والمعيشة للمواطنين المحليين، والحقيقة أن للوحدات المحلية دورا مهما في عملية التنمية من خلال ما تقوم به من أنشطة وتنفيذ لبرامج مختلفة على المستوى المحلي تعتبر مكملة لبرامج الحكومة. [2]

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاشعارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة. [3]

تعريف الدكتور فاروق زكي: التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعلها أكثر فعالية. [4]

تعريف الأستاذ أرتر دونهام (Arthur Dunham): ما هي إلا نشاط منظم بغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل

---

[1]- علي عبد الجليل رعد، **التنمية السياسية، مدخل للتغيير**، ط1(ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2002)، ص 73.

[2]- سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي والتنمية المحلية، التنمية الريفية والمحلية وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة**، دط(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008)، ص 19.

[3]- عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية**، شهادة الماجستير علوم سياسية وعلاقة دولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، 2012، ص 53.

[4]- مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية واستراتيجياتها**،ط1 (الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1987)، ص 49.

على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية. [1]

كما تعرف على أنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشارك الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن امكن ذلك فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارته بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة. [2]

ويقصد بها أيضا مجموعة من السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود في المجتمعات المحلية بهدف رفع المستوى المعيشي في تلك المجتمعات وذلك بتحسين نظام توزيع الدخول. [3]

كما تعرف أنها تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقا وبمشاركة واسعة من المهتمين والمعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي، ويبقى الهدف والأسمى لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة وتمكين الجماعات المحلية لا سيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة. [4]

وهي أيضا عملية التعبير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشي لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات المحلية. [5]

فالتنمية المحلية بهذا المعنى تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، بواسطة حملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، تكون للأجهزة المركزية والمحلية لدولة دور فعال في مجال التصميم والإعداد

---

[1]- مصطفى الجندي، مرجع سابق، ص 132.

[2]- رشاد احمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، ط1 (القاهرة: المكتبة الجامعية، 2002)، ص 19.

[3]- أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986)، ص ص 15-17.

[4]- أحمد رشيد، نفس المرجع السابق ص ص 17

[5]- أحمد جميل الجويد، **مسار تنمية الإدارة المحلية ومعوقاتها في الجمهورية اليمنية، دراسة تحليلية عن وضعية الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية**، 1999-2000، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004، ص 41.

والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، ويقصد بالسياسات العامة للتنمية المحلية مجموعة الأهداف الملائمة لتحقيق التنمية الفعالة. [1]

تطور مفهوم التنمية المحلية:

لقد أطلق على عجلة تنمية المناطق الريفية والمحلية في عام 1944 مصطلح تنمية المجتمع، حيث أكدت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، من جهة أخرى أوصى مؤتمر كامبردج في 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله وظروفه المعيشية ككل اعتمادا على المشاركة الشعبية المحلية لأبناء المجتمع [2] ، وفي عام 1954 أوصى مؤتمر أشردج Ashridge الذي عقد لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي، كما ساهم في تحديد مدلول لها، وعلى مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية ومبادرته الذاتية، علاوة على الجهود الحكومية، وقد تزامن مع مفهوم تنمية المجتمع بمفهوم المحلية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم، الصحة والإسكان [3] ، حيث أنه ووفقا لما أشار إليه البنك الدولي في منتصف السبعينات كان أكثر من 80 % من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة، خاصة في هذه المجالات المذكورة مقارنة بالمدن، نتيجة هذا الوضع برز مفهوم التنمية الريفية عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جيدة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالية والإسكان [4] ، ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، فقد برز بعد مفهوم التنمية المحلية، حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية، من هنا أصبحت التنمية المحلية تعرف بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية. [5]

---

[1]- إسماعيل قيرة، علي غربي، **سوسيولوجية التنمية دط** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، ص 112.

[2]- عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص 54-55

[3]-عبد السلام عبد اللاوي ، نفس المرجع، ص 55.

[4]- محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 32.

[5]- سعد طه غلام، مرجع سابق، ص 11.

ومع تطور الديمقراطية المعاصرة وتفعيل دولة الجهات، أصبح لهذا المفهوم قيمته الحقيقية، حيث أن بعض الدول أصبحت تنادي لعبادة المحلي Alocalisme وتطالب المواطنين بالاهتمام المحلي سواء منها الأحزاب أو الجمعيات. [1]

ثانيا: نظريات التنمية المحلية:

1- نظرية العصرنة "التحديث":

يمكن التمييز بين تيارين فكريين بارزين ساهما مساهمة إيجابية في بروز نظرية العصرنة، الأول وينبع من دراسة ماكس ويبر حول العلاقة بين البروتستانتية وتطور الرأسمالية، ويركز هذا التيار على المتطلبات الثقافية والسيكولوجية للتحديث.

ويستمد التيار الثاني أصوله الفكرية من كتابات "هيربرت سبنتسر" و "إيمانويل دور كايم" و "بارسونز"، وركز هذا المنهج على الاختلافات الاجتماعية باعتبارها بؤرة مركزية في التغيير الاجتماعي، وعلى خلاف التيار الأول ركزت كتابات هذا التيار على الملامح الهيكلية للمجتمع، ونتيجة لذلك ظهرت فكرتان محوريتان: التنمية او التطور الاجتماعي وتعبر عن نفسها باعتبارها عملية للتمايز الاجتماعي والتي بموجبها أصبحت المجتمعات أكثر تعقدا بالإضافة إلى التكامل الاجتماعي.

وهكذا أوكلت الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة إلى مؤسسات أخرى مثل المدرسة، وبالنسبة للتحول السياسي فقبل مرحلة العصرنة ارتبطت الأدوار على أساس القرابة، ومع عملية التطور أصبحت هناك أبنية أكثر تعقدا وتخصصا، والعصرنة عملية تغييرات شاملة بأنها كل متماسك. [2]

2- نظرية التبعية:

فالتبعية تعبر عن ظرف موضوعي تعيش في ظله معظم الدول النامية، ويتميز مفهوم التبعية بالتعدد والتنوع، ويرتبط بظاهر الاستعمار بشكله التقليدي والحديث، ويعد مفهوم التبعية من المفاهيم الحديث التي أخذت تتناول في الأدبيات السياسية بعد مرحلة إزالة الاستعمار وولوج عدد كبير من الدول إلى مرحلة

---

[1]- نجاة الراضي، **مقارنة لإشكالية التنمية المحلية والانتخابات الجماعية**، الحوار المتمدد، العدد 2678، (الوادي، الجزائر2009/06/15، 07:45 ، ص 01.

[2]- ناجي شراب صادق، **التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا**، (د.ب.ن، د.د.ن ، 1999)، ص 64.

الاستقلال الوطني، إلا أنها بقيت في حالة من التبعية للقوى الاستعمارية، حيث أن نمو وتوسع اقتصادياتها ارتبط بمجموعة من الدول [1] ، فالتبعية تنشأ كنتيجة لعملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق دول العالم الثالث بالدول المتقدمة من منطق عدم المساواة وعدم التكافؤ.

إن هذه النظرية تقدم تفسيرا كاملا لظاهرة التخلف السياسي الاقتصادي من منظور الظروف التاريخية والموضوعية التي عاشتها هذه البلدان، ولذلك تناولت تأثير العوامل غير الاقتصادية كالمحددات السياسية والاجتماعية. [2]

3- النظرية الإمبريالية:

هي احد مظاهر التسلط السياسي أو الاقتصادي او العسكري أو الثقافي او الحضاري، الذي تمارسه دولة على غيرها، وغالبا ما يكون الهدف من هذا التسلط هو الاستقلال الاقتصادي للدولة الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، وتسخير إمكانياتها ومواردها البشرية لرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لدولة صاحبة النفوذ الاستعماري. [3]

المطلب الثالث: عناصر وركائز التنمية المحلية:

أولا: عناصر التنمية المحلية:

باعتبار أن التنمية المحلية مجموعة السياسات والمشروعات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوبه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات، وذلك بتحسين نظام الدخول وهي عملية شاملة.

- الشمول : بمعنى ان التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والترويحية والعمرانية. [4]

- التوازن: لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات او برنامج التنمية المحلية وإلا انتفى شرط الشمول، وغنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، حيث تؤدي إلى زيادة حركة الخدمات الاجتماعية.

---

[1]- علي عبد الجليل رعد، مرجع سابق، ص 174.

[2]- عبد الواحد الجسور ناظم، **موسوعة علم السياسة،ط1** (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص ص 114-115.

[3]- محمود ذيب غازي الزغبي، مرجع سابق، ص ص 62-63.

[4]- عبد النور ناجي ، **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة دط** (عنابة: منشورات جامعة باجي مختار، 2010)، ص 73.

– التنسيق: حيث لا بد من توفر قدر من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج، ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء أهداف عملية التنمية.

– التعاون والتفاعل الإيجابي: يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية، سواء كانت اجهزة التنمية حكومية ويتطلب التنمية المحلية.

– برنامجا مخططا يهتم بالحاجات الكلية للمجتمع المحلي وبوسائل حلها.

– معونة فنية من الهيئات الحكومية والأهلية وهذا يشمل الموظفين والآلات.

– أنتاج أسلوب الفريق التعاوني في هذا العمل من أجل مساعدة المجتمع. [1]

ثانيا: الركائز الأساسية للتنمية المحلية:

أحضيت التنمية المحلية بعد الحرب العالمية الثانية، أين أحضيت المجتمعات المحلية باهتمام معظم الدول بما فيها الدول النامية سعيا منها لتحقيق التنمية الشاملة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، كما أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية يكون بالتركيز على:

1– تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية: أي دعم الجهود المبذولة من قبل الأفراد والأهالي أنفسهم للنهوض بالتنمية وتحسين مستوى معيشتهم والرقي بنوعية حياتهم وتشمل:

– تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية للإسهام في التكاليف الاستثمارية للمشروعات.

– تشجيع منظمات المجتمع المدني كالجمعيات للقيام بالمهام وإدارة وصياغة مشروعات الخدمات العامة بالوحدات المحلية.

– تكثف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي.

2– اللامركزية الإدارية والمالية: يهدف تطبيق أسلوب اللامركزية المالية في إعطاء المحليات المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويكون تفعيل اللامركزية باتخاذ الإجراءات التالية:

– اتباع أسلوب لا مركزية القرار في ظل مركزية السياسات.

.– العمل على تدعيم التمويل الذاتي لوحدات الإدارة المحلية.

---

[1] – عبد النور ناجي ، نفس المرجع، ص 73.

3- تفعيل سياسات التنمية الحضرية والريفية: تشير إلى أن سياسات التنمية الحضرية تشمل إقامة مدن ومجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية وتنمية المدن الحضرية للارتقاء بها وتحسين مستوى معيشة الأفراد بها من خلال اتباع استراتيجية الاستثمار المركز لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة في الحيز المأهول حاليا كمرحلة أولى ثم الخروج إلى الصحراء في المرحلة الثانية، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية وكذا استغلال الطاقات البشرية خاصة المرأة الريفية وفئة الشباب وإقامة مشروعات صغيرة تتوافق وإمكانيات المجتمع الريفي. [1]

4- رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي: من خلال تيسير الإجراءات الحكومية وتبسيطها (الحكومة الإلكترونية محليا)، وذلك بتشجيع مبادرات البلديات في تبني نماذج متميزة في العمل والإنجاز التنموي وكذا بحث إمكانية إصدار تقارير التنمية البشرية للوحدات المحلية في إطار منظومة تنموي شاملة.

5- دور الجهات الحكومية: المتمثلة خاصة في توفير مختلف الخدمات المشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية وإعطاء الدعم الكافي وتشجيع المبادرات الفردية وتفعيل المشاركة وتشجيع الاستثمار. [2]

المطلب الرابع: مجالات وأهداف التنمية المحلية:

أولا: مجالات التنمية المحلية:

لا يمكن حصر التنمية المحلية في ميدان واحد، وعليه سنقصر على ما يلي:

- التنمية المحلية الاقتصادية:

تتمثل التنمية الاقتصادية في تعزيز القدرات لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادية ومستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. [3]

- التنمية الاجتماعية:

---

[1]- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 95.

[2]- حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية** شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأورومتوسطية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص ص 63-64.

[3]- جوين سوينبرن، سريا حوجا، فرجس ميرفا، **دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها** (التنمية الاقتصادية المحلية)دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي، ، سبتمبر 2004، ص 9.

هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وهكذا فهي ليست مجرد تقديم الخدمات وإنما تشتمل على جزئين أساسيين هما تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي تعد مسايرة لروح العصر، وإقامة بناء اجتماعي جديد، فتنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات، فهي تتطلب الاهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة في التفكير والإعداد والتنفيذ والمتابعة والتقويم. [1]

– التنمية السياسية:

تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا بالأخذ بمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية، ومنة خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية، كما أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ويهدف إلى تحقيق المواطنة وبناء دولة القومية، وترسيخ التكامل السياسي وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها، وزيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد وإضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال استنادها إلى الدستور. [2]

– التنمية البشرية:

تنطلق من فكرة مفادها أن الإنسان محور التنمية، تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل او إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهمة وتوسع خيارات المواطنين وإمكاناتهم، والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي. [3]

– التنمية الإدارية:

---

[1]– أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع**، دط (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص 14.

[2]– أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**،ط1 (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2002–2003)، ص ص 140–141.

[3]– زكي عبد الرحمان، **قضايا التخلف والتنمية**، (الإسكندرية: دار الجامعة، د.س.ن) ص 12.

إذا كانت التنمية تعرف على أنها تغيير اجتماعي و إداري للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه إلى الحال الذي أن يكون عليه، والمقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختيار والتدريب والترقية، فهي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإتباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية. [1]

2- أهداف التنمية المحلية:

يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة ، وتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة، أما من حيث الهداف الموجودة فإن التنمية المحلية تهدف إلى تطوير عناصر البيئة الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساس لعملية التنمية ولتطوير المجتمع وزيادة التعاون والمشاركة بين السكان في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة. [2]

ويتمثل هدف التنمية المحلية في جانبين هما:

- رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية وذلك بتقسيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي مما يحدث تغيير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسين مستوى الخدمات. [3]

- كما تعمل على زيادة الدخل وتخفيف حدة الفقر وتوسيع هامش المشاركة السياسية، وتحقيق أعلى درجة من العدالة والمساواة، وتحسين نوعية الحياة خاصة من الجوانب التعليمية والصحية والبيئية، لهذا يكون المدخل المفضل للتنمية المحلية هو المدخل المسمى بالتمكين Empowerment وبناء القدرات Capacity-buildig. [4]

---

[1] -زكي عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 12.

[2] - محمد عبد الخير عطا محروس، **تجربة التنمية المحلية في محافظة في عملية الإصلاح المجتمعي المنهجي**، مصر: جامعة أسيوط ، 2008)، ص ص 10-11.

[3] - عبد النور ناجي ، المرجع السابق، ص 75.

[4] -Jeremy Howells and Jonthan Michie, «Technological competitioness in an international arena » in international journal of the economics of businessn November 1998, vol 5, issue 3, p p 279-280.

المبحث الثالث: علاقة الإعلام المحلي بالتنمية المحلية:

المطلب الأول: أهمية الإعلام المحلي بالنسبة للتنمية المحلية:

إذا كان أحد طرفي المعادلة في التنمية المحلية والمتمثل في السلطات المركزية واللامركزية لديه مقرات معروفة تحكمها قوانين مضبوطة كالولاية والدائرة والبلدية وكل الهيئات التابعة لها، فإن الطرف المقابل اتخذ لنفسه مقرات دائمة لممارسة دوره الحقيقي والفعال في مختلف المجالات، وهو ما يتجلى في استعمال مواقع إلكترونية معروفة ومواقع اتصال اجتماعي تعتبر بمثابة مقرات افتراضية قائمة بحد ذاتها، حيث لا يكاد يمر يوما إلا ويمارس فيه المواطن دوره في نقل حقيقة ومشاكل التنمية المحلية ووضع في متناول كل متلق للمعلومة، وبالتالي سرعة إيجاد الحلول.

وإذا كان الاقتصاديون يعبرون عن مفهوم التنمية المحلية على انه زيادة متوسط إنتاج الفرع لرفع مستوى الدخل القومي، لكن التنمية المحلية لم يبق مفهومها مقتصرا على هذا الجانب، بقدر ما استعملته أغلب حقول العلوم الإنسانية والمؤسسات المجتمعية، فأصبح يطلق على أية طريقة تستهدف تحسين وضعية ما أو تطويرها من حالة الرداءة إلى حالة الجودة والعطاء يطلقون عليها تنمية محلية، ووفق هذا التوجه تمثل مساهمة كل هيئة من الهيئات أو مؤسسة من المؤسسات في العملية التنموية.

فوجود وسائل إعلام حرة ومستقلة تعتبر وسائل غاية في الأهمية لأنها تمثل دعما فيما يتعلق بالتطبيقات الاقتصادية، الاجتماعية، الحكم الراشد الفساد.

حيث تلعب وسائل الإعلام المحلية على التقرب أكثر من الشرائح الاجتماعية خاصة السكان الذين يسكنون الأرياف ومدهم بما يحتاجون من معلومات، وتنمية محيطهم الاجتماعي من خلال برامج متنوعة. [1]

ولا شك أن المؤسسة الإعلامية بما يتضمنه من مؤسسات عدة هي من اخطر المؤسسات الموجودة في الدولة، فهي تلعب دورا محوريا في الحياة العامة والحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، فالإعلام المحلي هو النافذة التي يطل منها المواطن على العالم الخارجي ويرى من خلالها مجتمعه، فالإعلام المحلي ببساطة هو ثقافة الشعب.

والآن نشرح أهمية الإعلام المحلي بمؤسساته الثلاثة:

I- الإعلام المحلي والتنمية السياسية:

التنمية السياسية يمكن تلخيصها في رأي عام قوي، ثقافة سياسية حقيقية ومشاركة سياسية ، والإعلام المحلي يقع على عاتقه الجزء الأكبر في تحقيق تلك الملامح، فالصحافة الحرة النزيهة هي ضمير الشعب وصوت الجمهور وقلبه النابض،

[1]-مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**،دط (الجزائر:الديون الوطني للمطبوعات الجامعية، 1984)، ص 28.

فالصحافة الصادقة الموضوعية تكون قادرة على اكتساب ثقة الشعب، فتستطيع بما تعرضه من أحداث وأخبار تشكيل الوعي السياسي لدى المواطن البسيط.

كما ان الإعلام المحلي له دور في نشر الوعي بين المواطنين عن ضرورة المشاركة السياسية و أثرها على ارتقاء الحياة السياسية، كما أننا يجب أن نتكلم عن الإذاعة التي تعتبر للكثير من المواطنين المصدر الوحيد للمعرفة، فالإذاعة تقع على عاتقها إلى جانب الصحافة التي تشكل رأي عام قوي من خلال البرامج السياسية وتنمي الوعي السياسي لدى المواطن.

وبذلك يكون الإعلام المحلي بمؤسساته المختلفة قادرا على خلق جيلا جديدا من المواطنين ذو الوعي السياسي القادرين على المساهمة الفعالة في الحياة السياسية. [1]

II- الإعلام المحلي والتنمية الثقافية والاجتماعية:

التنمية الاجتماعية والثقافية تعني رفع المستوى الثقافي لدى المواطنين وتأصيل العادات والقيم الاجتماعية الصحيحة، ونبذ تلك القيم والعادات التي لا تتلاءم مع طبيعة المجتمع والتي من شأنها تشويه المجتمع وإخفاء ملامحه الأصلية، وسنجد أن الإعلام المحلي يلعب هنا دور خطير في ذلك النوع من التنمية، فالإذاعة والتلفزيون والصحافة عليهم مسؤولية تثقيف الشعب ونشر الوعي بين المواطنين وتنقية العقول.

وهنا تبرز أهمية الإعلام المحلي في التنمية الثقافية والاجتماعية.

III- الإعلام المحلي والتنمية الاقتصادية:

لا شك أن التنمية السياسية والتنمية الثقافية والاجتماعية تخلق تنمية اقتصادية، ودعونا نضرب مثال بسيط وه ذلك العامل الذي يعمل في مصنع ما او في أي هيئة حكومية، فعندما يرجع ذلك العامل ويشاهد التلفزيون أو يستمع للإذاعة بما يتضمنه من برامج تحثه على الإتقان في العمل مبينة أثر ذلك عليه وعلى المجتمع، ولا تحثه فقط بل تقنعه بشتى وسائل التأثير، فإنه لا بد أن ينعكس ذلك على أداءه في العمل بالإيجاب مما يؤدي في النهاية إلى تنمية اقتصادية حقيقية. [2]

IV- الإعلام المحلي وتنمية الصحة:

وتتوصل دراسة عثمان العربي عن استخدام الشباب في بلاده لوسائل وسائل الإعلام المحلي في مجال الوعي الصحي إلى أن أهم الوسائل الإعلامية التي يستخدمها الشباب مصدرا للثقافة والمعلومات الصحية هم التلفزيون ثم الصحف ثم الانترنت، أما الدكتور عبد الرحمان مُحَمَّد الشامي فقد أكد أهمية الإعلام المحلي في معالجة المشكلات الصحية التي تعاني منها البيئة. [3]

---

[1]- مُحَمَّد محمود السيد، **دور الإعلام المحلي في التنمية المحلية**، الحوار المتمدن، العدد 3555- 2013/11/23 13:48تاريخ الاطلاع2014/04/22 انظر:

http//www. ahewar.org

[2]- مُحَمَّد محمود السيد، المرجع نفسه.

[3]- مُحَمَّد بن عبد الله العجلان، **الإعلام المحلي وقضايا التنمية، الإعلام المحلي–والتنمية المحلية** تاريخ الاطلاع:2014/4/23 انظر:

www.massira.jo/content

V- الإعلام المحلي في تنمية التعليم والحوار:

وسائل الإعلام المحلي وسيلة لتداول وجهات النظر المتعددة وإسماع الأصوات المختلفة مما يتيح الممارسة الفعلية للمواطنة مثل المشاركة والنقد والانتخاب، فالمواطن الواعي بإمكانه المساهمة على نحو أفضل وبنشاط أكبر في عمليات صنع القرار في مجتمعه، وبإمكان وسائل الإعلام المحلي أن تعزز قدرات المواطنين من خلال مواصلة تزويدهم بالمعلومات وتيسير تدفق المضامين التعليمية، فالتعليم عبر وسائل الإعلام المحلي وسيلة هامة لتنمية مهارات قيمة ستساهم في وضع حد للعنف والقضاء على كافة أشكال التمييز، والأهم من ذلك تشجع وسائل الإعلام المحلي على اكتساب الحس المدني وتيسر الحوار بشأن قضايا الساعة. [1]

وتتشابه المسؤوليات الأساسية للإعلام المحلي مع أهداف التنمية المحلية، حيث تنقسم إلى قسمين: أهداف عامة تستهدف تطوير المجتمع ورفع المستوى العام للجمهور وصنع المواطن الصالح ودعم الديمقراطية وزيادة الدخل، وأهداف خاصة للتنمية المحلية تتصل بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، حيث تهدف التنمية إلى تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة وتقديم المساعدات التي تمكنهم من زيادة دخولهم، بالإضافة إلى تثقيف الأفراد وتوعيتهم بما يدور حولهم من إحداث وظواهر وأفكار مستحدثة على الصعيد المحلي، وتنمية الإمكانيات الاقتصادية، وتوسيع مجال الترويج وإتاحة الفرصة لأفراد المجتمع لاكتشاف مواهبهم واستغلالها للمصلحة العامة والاهتمام بتحسين الأحوال الصحية العامة. [2]

إن انتشار النظريات التنموية في الوطن العربي أثار اعتقاد مفاده بأن الواقع المتميز للمجتمعات العربية ويطرح مفهوما جديدا للوظيفة الإعلامية، بمعنى أن مهمة الإعلام المحلي لا تبقى مقتصرة على تلقي وبث الأخبار والمعلومات ولا على تفسيرها وتحليلها فقط، بل هناك مهمة غائبة وهي المساهمة في رقي وتطوير المجتمع نفسه من خلال دفع القراء والمستمعين والمشاهدين إلى إدراك خطورة مشكلات التنمية المحلية وإلى البحث عن حلول، ويمكن تلخيص الوظيفة الإعلامية في:

أ- أن تقوم وسائل الإعلام المحلي في المجتمع بدور المنبه للتنمية من خلال إثارة اهتمامه بقضايا التنمية المحلية.

ب- حشد الدعم الشعبي والجماهيري للتنمية والتي تفتقد مضمونها دون مشاركة شعبية فعالة.

ج- ضرورة الربط بين سياسات الإعلام المحلي وبين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى تتكامل في خطة شاملة للتنمية المستدامة. [3]

---

[1]- محمد بن عبد الله العجلان، المرجع نفسه.

[2]- أمل رضوان، (**دور الإعلام المحلي في التنمية المحلية**)، الحوار المتمدن. الملتقى الإعلامي العربي السادس تاريخ الاطلاع:25/04/2014،10:00انظر:

www. ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=407492.

[3]- **واقع الإعلام التنموي في العالم العربي، الإعلام والتنمية**،الحوار الإعلامي اطلع عليه2014/4/25،على الساعة 10.00 انظر موقع الانترنت:

Bamira.unblog.fr/files/2012/02.

لقد أضحى اليوم موضوع الإعلام المحلي في السنوات الأخيرة يشكل رافدا أساسيا يساهم في بلورة تصورات تعمل على تعميق التنمية المحلية، وكذا المساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي متفتح على معظم التغييرات، وذلك على اعتبار أن الإعلام المحلي قاطرة مهمة في أي تحول مجتمعي.

وإذا كانت مسالة تعددية الإعلام المحلي تحولت بشكل تدريجي إلى شرط مسبق لإرساء قواعد التنمية على المستوى المحلي، وتلعب وسائل الإعلام المحلي دورا مهما وفريدا على المستوى المحلي، فهي تتيح أولا التعريف بالوسائل البديلة والترويج لها من خلال عرض آفاق وجداول عمل مختلفة أمام المجتمع المدني بشأن مجموعة من القضايا المحلية، وهذا ما يعزز مصداقية الاقتراحات المطروحة وانتفاع المجتمع.

كما أن وسائل الإعلام المحلي تعمل على تحسين إقامة حوار ونقاش مما يسهل على خلق بيئة قائمة على الشفافية، ولهذا يعتبر الحديث عن أهمية الإعلام المحلي في التنمية المحلية يحيل إلى مسألتين الأولى: تتعلق بالتوزيع الجغرافي للموارد الإعلامية باعتبارها مضامين ومحتويات.

والثانية تتعلق بالبنية التحتية، القنوات أو الشبكات أو الإذاعات المحلية والجهوية والجرائد المحلية. [1]

1- دور الإعلام المحلي في معالجة أزمات التنمية:

كما لا يفوتنا الذكر ان الإعلام المحلي يعمل على معالجة الأزمات التي تحدث في البيئة المحلية لاسيما أزمات التنمية السياسية والمتمثلة على سبيل الذكر في أزمة الهوية، الشرعية، أزمة المشاركة والتغلغل والتوزيع، ويكون الدور كالآتي:

1- دور الإعلام المحلي في معالجة أزمة الهوية:

إذا كانت أزمة الهوية والتي تكون وليد عدم انصهار كافة أطياف وأفراد المجتمع في بوتقة واحدة وهي الدولة الحديثة والعصرية واستمرار مظاهر الولاء التقليدية سواء للأسرة أو العرق [2] ، فان الإعلام المحلي يعمل على وضع حد لتميز بين أفراد المجتمع الواحد ومحاربة ظاهرة القبلية والعرقية والتطرف، وذلك بتوعية المواطنين بأنهم حماة الوطن وأبناءه، وتجسيد مبدأ الانتماء للوطن وليس لعرق أو الولاء لتقليدية ونبذ الطائفية وما إلى ذلك من الو لاءات دون الدولة، وكذا غرس روح المواطنة واللواء.

2- دور الإعلام المحلي في معالجة أزمة الشرعية:

إذا كانت أزمة الشرعية تتعلق بعدم تقبل أو رضا المحكومين بنظام الحكم، فإن الإعلام المحلي هنا برز دوره في نقل الأحداث وبرامج القادة والحكام والقيام بعملية النقد البناء حول السياسات التي توضع من طرف هؤلاء الحكام ومتابعة أخبارهم وتسليط الضوء عليها ونقلها عبر وسائل الإعلام المختلفة إلى الجمهور حتى تعمل على تكوين الرأي والرأي المضاد، ومن ثمة يحكم عليها الجمهور بالنفي أو الإثبات. [3]

---

[1]- دور الإعلام المحلي في التنمية المحلية والجهوية، مراجع الأندي، الاثنين، فبراير 14-2011، موقع الأنترنت:
www.maghress.com/alalam/6744.

[3]- عبد الرزاق مقري، **التحولات الديمقراطية في الجزائر – رؤية ميدانية** تاريخ الاطلاع 2014/4/27انظر:
http://hmsalgeria.net/download/tahawol-dimokrati- algeria.pdf

3- دور الإعلام المحلي في أزمة المشاركة السياسية:

é" إذا كانت تتولد أزمة المشاركة من العجز لدى النظام السياسي عند سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة لشريحة كبيرة من أبناء المجتمع، حسب ناجي عبد النور [1] حيث يلعب الإعلام المحلي في هذا إذ سمح من المشاركة في الحياة العامة مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، حيث أن وجود مؤسسات إعلامية تعمل على تغطية النقائص في غالب الأحيان لتلبية حاجات المواطنين المادية والمعنوية كالزيارات الميدانية التي تقوم بها المؤسسات الإعلامية لمعرفة احتياجات المواطنين كالطرق، النقل، السكن، الكهرباء، الماء، ونقلها عن طريق وسائل الإعلام لتكون محل نقاش أمام من يعملون على تقديم الحلول لها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعد المؤسسات الإعلامية مدرسة للتنشئة السياسية والاجتماعية حيث يستمد منها الفرد كل ما يتطلب لتكوين المعارف والحقائق التي تدور من حوله فيصبح من خلالها فاعلا مؤثرا في عملية صناعة القرار.

4- دور الإعلام المحلي في أزمة التغلغل:

إذا كانت أزمة التغلغل هي عجز الحكومة المركزية على بسط سيادتها على كامل أراضيها نتيجة ضعف الولاء وغياب الشرعية، إذ يعمل الإعلام المحلي هنا لمحاربة هذه الأزمة من خلال تعبئة الرأي العام عبر كامل التراب الوطني والانتشار الواسع عبر إقليم الدولة لتغطية عجز الحكومة المركزية وكسب شرعية النظام باعتبار أن الإعلام هو وسيلة في يد الدولة لكسب شرعيتها من خلال تكوين الرأي العام

5- دور الإعلام المحلي لمحاربة أزمة التوزيع:

حيث يعمل الإعلام المحلي إلى تحقيق مطلب العدالة في توزيع المنافع المادية والمعنوية في جميع القطاعات وجميع المجالات وذلك عن طريق قنوات الاتصال المختلفة سواء كانت إذاعة، صحف، مجلات، تلفزيون محلي ...الخ، وذلك من خلال نشر الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع، حيث تعمل اليوم مختلف الإذاعات الجهوية لتحقيق هذا المطلب دون الأخذ بالاعتبار لإقليم على حساب إقليم أو منطقة على حساب منطقة، وذلك محاولة منها لتحقيق التنمية المحلية الهادفة والمنشودة. [2]

المطلب الثاني: الإعلام المحلي والتنمية المحلية (العلاقة والأدوار):

1- العلاقة بين الإعلام المحلي والتنمية المحلية:

إن العلاقة بين الإعلام المحلي والتنمية المحلية هي علاقة أزلية وقديمة، وترتبط بالفطرة البشرية كنشاط طبيعي في الحياة اليومية، ويؤرخ لنهاية العقد الخامس من القرن الماضي الاهتمام بدور وسائل الإعلام ليس فقط على المستوى العالمي بل حتى على المستوى المحلي.

---

[1]- عبد النور ناجي ، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية ماي 2007**،الملتقى الدولي الأول، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول التنمية السياسية في الجزائر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، ديسمبر 2007، الجزائر، نقلا عن: http://www.unio-batna.dz/droit/index-fichiers-de-nadji.pdf.

[2]- عبد الرزاق مقري، مرجع سابق.

كما أن عملية التنمية هي عملية ضخمة ومعقدة ومتشنجة ذات أبعاد وتداعيات مختلفة قد غدت الحاجة الماسة إلى وجود وسائل إعلام فاعلة ومؤثرة داعية لعملية التنمية ودافعة لمسيرتها قدما عبر أعمال إعلامية مدروسة ومبرمجة تهدف إلى إحداث تأثير إيجابي على أفكار وآراء ومعلومات وسلوكيات المجتمع، كما لا يعقل وجود تنمية من دون مشاركة شعبية وإلا لما كانت هذه الدولة ديمقراطية تعطي الأولوية لمشاركة الأفراد في صناعة القرار.

2- الأدوار:

- الإعلام ودوره في التنمية السياسية المحلية:

يلعب الإعلام المحلي دورا بارزا لاسيما في تحقيق التنمية المحلية في شتى المجالات، ويعود هذا الدور إلى الأثر الذي يلعبه الإعلام على السياسة والعلاقة التي تربطهما ببعضهما البعض، والإعلام السياسي المحلي (الداخلي) هو ذلك الذي يتم على المستوى الوطني أو داخل إقليم محدد من قبل الحكومات موجه لشعوبها بغرض توعيتهم وإرشادهم. [1]

إذ يلعب الإعلام في تشكيل الثقافة السياسية، وهذا انطلاقا من كون الإعلام السياسي هو ذلك العلم الذي يدرس مجموعة الأنشطة والفعاليات التي يزاولها القائمون بالعملية الإعلامية من أجل تحقيق أهداف سياسية على المستوى الذاتي والمحلي مثل الزعماء السياسيين والقادة الحزبيين والبرلمانيين، وينصب جوهر الإعلام السياسي على إحداث تأثير على الجمهور المستقبل. [2]

كما يلعب دورا في التأكيد على أهمية مبدأ الوحدة الوطنية وتوسيع دائرة القرار السياسي ودفع الناس باتجاه المشاركة السياسية واتخاذ القرار وتوضيح الأبعاد المحلية للتنمية، وتفعيل الحوار بين جميع أفراد المجتمع المحلي والدولة. [3]

ومن جهة أخرى يقوم الإعلام المحلي بدور مساعد للسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية على أداء عملها على أكمل وجه، كما يساعد على تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، كما يتابع الإعلام أخبار السلطات ويسلط الضوء عليها وينقل أخبارها عبر وسائل الإعلام لإخبار الناس بما يجري داخل كل سلطة من السلطات وما يتمخض منها من إيجابيات وسلبيات وقرارات وقوانين وآليات تنفيذ وإبراز أي تقصير من السلطات إعلاميا.

كما أن السلطات كذلك تستعين بالإعلام لتغطية اجتماعاتها وجلساتها وقراراتها وأحكامها، ولكن قد تحدد السلطة أو كل السلطات على حدة وتحدد المعلومات التي تريد نشرها بواسطة الإعلام، وهنا غما أن يكون الإعلام مقيدا فينفذ ما يعطى له فقط، أو تكون هناك حرية واستقلالية شبه مطلقة اتجاه السلطات، وذلك بأن لا يكتفي الإعلام بالنشر فقط وفق قيود مرسومة له، ولكن قد يتخطى هذه القيود ليعمل بحرية ومصداقية ونشر الأخبار الصحيحة وممارسة دور الرقابة على عمل

---

[1]- منذر صالح جاسم الزبدي، **دور وسائل الإعلام في وضع القرار السياسي**، ط1 (عمان، دار حامد، ، 2013)، ص ص 169_ 170.

[2]- منذر صالح جاسم الزبدي، نفس المرجع السابق، ص 170.

[3]- خطاب ألقاه وزير الاتصال والإعلام عبد القادر مساهل حول **"دور الإعلام المحلي في المجتمع"**، نشرة الأخبار،قناة الجزائرية الثالثة 2014/04/19 على الساعة 20:05.

السلطات بالتحليل والنشر والتعليق، وبالتالي مخاطبة الجماهير بطريقة حقيقية وفيها مصداقية ونزاهة وشفافية تولد الثقة بين الإعلام والجمهور. [1]

كما يبرز دور الإعلام المحلي على الصعيد السياسي لاسيما في الأزمات: أزمة الهوية، التغلغل، المشاركة، التوزيع، وذلك فهو يعبر حل مشكلة باعتباره ملاحظ ومراقب في نفس الوقت، إذ له دور جبار في إعطاء فرصة للمواطنين حتى يعيشون الحدث وتغطيتها عبر كامل التراب الوطني [2] ومعالجة الأزمات، وذلك بتقديم الحقائق والبدائل حول المشاكل المطروحة في المجتمع ونقلها إلى صناع القرار، ومن ثم يعني الخطط التنموية.

دور وسائل الإعلام في التأثير عل صناع القرار:

تؤثر وسائل الإعلام في صانع القرار من خلال مده بالمعلومات والبيانات والأحداث والوقائع، ويمكن تحديد ثلاثة وظائف هامة:

- ممارسة الرقابة المتواصلة عل صناع السياسة من قبل الوسائل الإعلامية الواسعة الانتشار، ويدرك المسئولين أن كل ما يفعلونه أو يقولونه تقريبا في مجالسهم الخاصة قد يظهر في وسائل الإعلام، وبالتالي لن يرغبوا في اتخاذ القرارات أو أداء أعمال لا يريدونها أن تنشر. [3]
- نشر وسائل الإعلام وقائع تجري تحليلات مستقلة تتعلق بقضايا السياسة العامة فتثقف عامة الناس.
- تقدم الوسائل الإعلامية ندوة للناشرين والمذيعين ولقرائهم ومستمعيهم، لتدعيم آراء تحريرية قد تؤثر في غيرهم.

كما يلعب الإعلام في هذا المجال دورا كبيرا في تجسيد الديمقراطية، على اعتبار أن الديمقراطية هي تحقيق حكم الشعب أو إشراك الشعب في الحكم وبالذات في صنع القرار، حيث انه على اعتبار أن الإعلام هو حق من حقوق الإنسان ولا يجب أن يتم التفريط به تحت أي بند أو ذريعة، لذا فإن أي انتهاك للإعلام هو انتهاك صارخ واعتداء على الحق [4] ، لذلك فإن الإنسان بحاجة إلى ممارسة هذا الحق إلى وجود وسائل الإعلام ليعبر عن رأيه بحرية وفق السياق أو المنهج العام الذي يؤمن مصالح الدولة الوطنية والقومية واحترام الرأي والرأي الآخر والسماح بطرح الآراء بدون قيود.

ويبرز هذا في الدور الذي يقوم به الإعلام على المستوى المحلي فهو:

– يتيح التعريف بالوسائل البديلة والترويج بها، من خلال عرض آفاق وجداول عمل مختلفة أمام المجتمع المدني بشأن المسائل المحلية.

– يعزز مصداقية الاقتراحات المطروحة وانتفاع المجتمع بوجهات النظر المختلفة.

---

[1]– مُحَمَّد أبو سمرة، **الإعلام والسلطات الثلاثة**، ط1 (عمان: دار الراية، ،2011)، ص ص 102-103.

[2]– خطاب ألقاه وزير الاتصال والإعلام عبد القادر مساهل حول دور الإعلام المحلي في المجتمع، نشرة الأخبار، 2014/04/19 على الساعة 20:05.

[3]– عبد النور ناجي ، **تحليل السياسة العامة البيئية- مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة**،دط(عنابه: منشورات جامعة باجي مختار، 2008- 2009)، ص52.

[4]– بسام عبد الرحمان المشاقبة ، **الإعلام البرلماني والسياسي**، ط 1 (عمان: دار أسامة،2011)، ص ص 104-105.

- يساهم في إقامة حوار ونقاش بين المجتمع المدني والحكومة.

-كما يساهم في خلق بنية قائمة على الشفافية. [1]

هذا ومن جهة أخرى يقوم الإعلام على تحقيق التنمية المحلية في مجالات التنمية السياسية، حيث تمد الرؤساء والمسئوولين الحكوميين بالمعلومات حول الأحداث الجارية، ونقل مشاكل الأفراد والمجتمع برمته والعكس، كما تعكس اهتمامات الرأي العام من خلال نشرها القصص الخبرية التي تشكل النقاش الجماهيري العام، كما يعتمد عليها السياسيين في تفسير وتحليل الأحداث الجارية. [2]

إضافة إلى هذا فوسائل الإعلام تؤدي وظيفة إخبارية ومراقبة البيئة والظروف المحيطة بالإنسان فهي بمثابة حراس البوابة، حيث أن وسائل الإعلام لا تمدنا فقط بالمواد الإعلامية، ولكنها تلعب دورا سياسيا في المجتمع، أنها تساعد على تحديد المطالب السياسية وتختار أية هذه المطالب لها فرصة الإرضاء وأيها سوف يؤجل أو يهمل، وأي الأحداث سيتم تغطيتها إخباريا، كما تكون العين والأذن بالنسبة للمواطنين، فهي تخبرهم بالظروف السياسية حول النظام السياسي، الاستقرار السياسي، العنف السياسي، الاغتراب السياسي....، ومواقف القادة والشعوب، كما تقوم بتفسير معاني الأحداث ووضعها في سياقها العام وتوقع نتائجها. [3]

وعلاوة على هذا فإن الإعلام المحلي يساهم في تحقيق التنمية المحلية على اعتبار أنه مطلب ومدخل أساسي لتحقيق الإصلاح وتطبيق مبادئ الحكم الراشد المحلي. [4]

إذ يعمل على صنع القرار السياسي، حيث يجبر الدولة والحكومات المحلية على الاهتمام بقضايا ومشكلات المجتمع المحلي مثل حقوق الإنسان، والتمييز العنصري والإرهاب والتطرف، و دور المرأة، كما تمد المجتمع بالمعلومات بشأن الأحداث والبيئة السياسية ويقدمها بشكل أسرع، وتجعل متخذي القرار والحكومة يشعران باهتمام الشعب بطريقة مباشرة وتوفر المسئولين القنوات اللازمة لنقل الرسائل لأفراد المجتمع، فهي بمثابة همزة وصل بين الحكام والمحكومين. [5]

كما لا يفوتنا الذكر بدور الإعلام في التأثير على الرأي العام وممارسة الضغوط على الحكومات، وكذا التأثير على القرارات سواء المتعلقة بالسلطة التنفيذية أو التشريعية، وذلك إن الإعلام أصبح سلطة رقابية على سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية أي سلطة رابعة تتداخل معطياتها ومفاهيمها وتأثيراتها مع السلطات الأخرى. [6]

---

[1]- فارس جميل أبو خليل، **وسائط الإعلام بين الكبت وحرية التعبير**، ط1 (عمان: دار أسامة، 2011)، ص ص 85-86.

2- بسام عبد الرحمان المشاقبة ، المرجع السابق، ص ص 190-191.

[3]- مجد هاشم الهاشمي، **الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة**،دط،(عمان: دار المناهج، 2005) ، ص ص 37-38.

[4]- فارس جميل أبو خليل، مرجع سابق الذكر، ص 83.

[5]- منذر صالح جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 173-175.

[6]- بسام عبد الرحمان المشاقبة ، المرجع السابق، ص 99.

كما لا يفوتنا الحديث عن دور الإعلام المحلي في محاربة ظاهرة الإرهاب حيث يلعب دورا بارزا خاصة مع تصاعد عمليات الإرهاب الداخلية والخارجية، فبات للإعلام الدور المميز في نقل الأحداث وتسليط الضوء على العمليات الإرهابية والتثقيف عبر برامج معدة لهذا الغرض والذي يعتبر سلاح المقاتل من خلال التعامل العنيف لفرض الإرادات الخاصة. [1]

دور الإعلام المحلي في المجال الاجتماعي:

يتولى الإعلام المحلي في الجزائر دورا كبيرا لاسيما في هذا المجال والذي ينعك على تحقيق التنمية المحلية بالبلاد، وذلك من خلال البرامج المتخصصة أو حتى بباقي البرامج في نشر المعلومات وإشباع الحاجات المختلفة للجمهور. [2]

كما يهتم بتحديد المشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي وتسليط الضوء عليها ومحاولة وضع سبل جديدة وسياسات لمعالجتها مثل انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض نسبة التعليم والتدريب والتثقيف وسوء الحالة الصحية وقلة الخدمات الطبية وارتفاع معدل النمو السكاني، إلى غير ذلك من المشكلات المترتبة عن التخلف الاجتماعي. [3]

وبالتالي فإن الإعلام المحلي من خلال وسائل الإعلام المحلية تسعى لتحقيق السمة المحلية من حيث التعرف الاحتياجات المحلية والعمل على تعريف الناس بها وتفسير الأمور لمحلية للجمهور وتشجيع أفراد الجمهور على التغيير عن أنفسهم حول مستقبل مجتمعاتهم وتحقيق التكامل بين أنشطة المجتمع المحلي وكذا المحافظة على الثقافة المحلية وتطويرها والتعريف بالظروف العامة المحيطة. [4]

كما يعمل الإعلام على تحقيق وتمتين عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يساهم في تحويل الأفراد من كائنات بيولوجية إلى كائنات اجتماعية عبر مراحل النمو المختلفة، فهو يركز على الأسرة، وزيادة الوعي الصحي للأم والطفل والرضاعة والصحة الإنجابية، كما يزود الأسر بالوسائل والأساليب العلمية والتربوية كتخليص الطفل مثلا من بعض الممارسات غير الصحية "مص الأصابع"، ويساهم في تنمية لغة الطفل، وزيادة حصيلته اللغوية وتنمية شخصيته. [5]

حيث يتناول الإعلام المحلي في هذا المجال كل من:

- حث الكبار من خلال العديد من البرامج وبالذات برامج الأسرة على أهمية تكوين الأسرة من خلال الزواج القائم على التفاهم.

---

[1]- عامر وهاب خلف العاني، **الإعلام ودوره في معالجة ظاهرة الإرهاب والموقف من المقاومة**، ط1 (الأردن: دار الحامد، 2013)، ص ص 171-209.

[2]- سامي الأخرس، **الأسرة والتنشئة الاجتماعية**، موقع إلكتروني:تاريخ الاطلاع2014/04/28

http://www.swmasa.com/modules.php/name&file:article&sid:1949.

[3] - Halloran James, mass media effects a sociological approach the audience, unit 7 the open university Milton, coyness, gb, 1977, pp 12-41.

[4]- عاطف عدلي العبد، **الإعلام والمجتمع الأسس النظرية والنماذج التطبيقية**،دط(القاهرة: دار الفكر العربي،2006)، ص 125.

[5]- صالح خليل الصقور، **الإعلام والتنشئة الاجتماعية**، ، ط 1،(عمان: دار أسامة ، 2012)، ص ص 154-157.

- الحث على العمل كقيمة جوهرية والحث على الإنجاب وكذا التعلم والاستمرار والانخراط في المهن المختلفة، وكذا تهيئة كبار السن لمرحلة وحياة ما بعد العمل.
- نبذ السلوكيات المتطرفة التي لا تتوافق مع القيم والعادات والمعايير الاجتماعية (كالسحر، الشعوذة، العنف، الخرافات)، كما يقوم الإعلام المحلي من خلال البرامج الموجهة نحو الريف إلى تغيير العديد من سلوكيات وأنماط الإنتاج التقليدية واستبدالها بأنماط أكثر حداثة، وتساهم في خلق وعي لدى المجتمع المحلي وبالذات اتجاه العديد من القوانين التي تمس حقوقهم وواجباتهم، وتعزيز لغة الحوار الديمقراطي بين الماس لاسيما الأزمات الأهلية والخلافات المحلية. [1]

كما يقوم الإعلام المحلي بتوعية المجتمع بما فيهم الأطفال بمواد اتفاقية لتكون مرجعا ومرشدا من اجل محاولة تطبيقها أو الدفاع عنها في حالة انتهاكها كحقه في اسم خاص به وجنسيته، وحقه في التعليم الإلزامي، ممارسة ثقافة دينه، وحقه في التحرر من كافة أشكال العنف أو إساءة المعاملة أو الاختطاف أو البيع لأي غرض من الأغراض. [2]

وكذا يلعب الإعلام المحلي عاملا أساسيا في محاربة الفساد بشتى أنواعه، حيث يعمل على كشف مكامن الخلل أينما كان، وبوسعها الكشف عن الفضائح والأخطاء وخرق القواعد التي ترتكب من قبل الحكومات، وكذلك محاسبة المسئولين على تصرفاتهم. [3]

لذلك فهو يتدخل لوضع علاج للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر والسكن وانخفاض دخل الفرد، والتي تنجم عادة نتيجة أزمات مالية عالمية أو محلية أو تخلف في الصناعة والزراعة والخدمات، أو ميل الناس للاستهلاك أكثر من الإنتاج، أو تفشي الفساد أو عجز الموازنة أو زيادة الاستيراد على التصدير، حيث يقوم بوضع توضيحات ومفاهيم من الضروري أن يعرفها الجمهور وأصحاب القرار عن مكافحة القلاقل الاجتماعية، وكذا شرح وبيان أسباب الفقر والبطالة من اجل وضع اقتراحات لحلها. [4]

كما يقوم الإعلام في هذا المجال من خلال تعديل وتحويل موقف الناس وتصرفاتهم إزاء مسائل ومواضيع التحديث والتطوير لاسيما إصلاح الإدارة وإصلاح القضاء وتطوير التشريعات ومحاربة الفساد والمشاركة في الرأي العام، وتوسيع الآفاق الفكرية عند الناس من خلال منظور جديد يتطلب منهم اعتماد وسائل جديدة أكثر عصرية، واعتماد أنماط سلوكية وأساليب عمل أكثر تطورا وإشعارهم بأن التحديث والتطوير وما يتضمنه من أهداف ومبادئ هو الكفيل لتلبية حاجاتهم، كما يقوم بتوسيع الآفاق الفكرية [5] ، ولفت انتباه الناس إلى القضايا العامة باعتبار التنمية المحلية مطلب يتطلب فيها معايير ومعتقدات اجتماعية متجددة.

1- صالح خليل الصقور، نفس المرجع السابق، ص ص 186-187.

2- منال هلال مزهرة، **دور وسائل الإعلام في التوعية بحقوق الأطفال**، ط1 (عمان: دار جليس الزمان، 2011)، ص 39.

3- فارس جميل أبو خليل، **دور الإعلام في التنمية**، مرجع سابق، ص 80.

4- مُحَمَّد أبو سمرة، **الإعلام التنموي**، دط (عمان: دار الراية، ، 2011)، ص 123.

5- أميرة عبد الله جاف، **الإعلام اللغوي ودوره في المجتمع المحلي**، ط2(القاهرة25مارس2012

دور الإعلام المحلي في المجال الاقتصادي:

يلعب الإعلام المحلي دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، حيث أن العوائق الاقتصادية التي تواجه المجتمع المحلي والمتمثلة في تدني مستوى الدخل وضعف الإنتاج والتضخم والكساد، أو ارتفاع الأسعار أو الاعتماد على الاستيراد وارتفاع الضرائب تعد من العوامل التي تعيق التنمية المحلية في البلاد، حيث يقوم الإعلام المحلي ويتدخل كفاعل أساسي لمعالجة سلوك الاستهلاك والتحفيز على الاستثمار الداخلي والإنتاج، والتحفيز على استخدام البدائل للسلع والحد من الميل إلى السلع المستوردة، ففي مجال التنمية الزراعية يقوم الإعلام بتوعية الفلاحين وأصحاب الأراضي باستخدام الآلات والتقنيات الحديثة المستخدمة في الزراعة وفي المواد الكيميائية، والاعتماد على الزراعة التصديرية إذ يتم جلب النقود من السلع الزراعية المصدرة، وكذلك يقوم الإعلام بإحداث ثورة توعوية حول الاستخدام الأمثل للموارد، وكذا تنسيق سياسات اقتصادية متناسقة تساعد على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، ويعمل فيها الإعلام المحلي على وضع مخطط شامل ومتعدد الأبعاد يخاطب فيه الرأي العام [1] بهدف إقناعه بضرورة المشاركة الإيجابية في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي، بتقديم صورة حول طبيعة الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد المحلي، وتشجيع حركة التبادل الاقتصادي والاستثماري وذلك بعرض وتبسيط وشرح وتحليل المضامين الاقتصادية في قوالب إعلامية، ونشر معلومات حول تنشئة المجتمع على مفاهيم تنموية تخدم مصالحهم الآنية والمستقبلية وذلك من خلال:

- التعريف بالتحديات التي تواجه عملية التنمية وخاصة مشكلة الفساد والاختلاس.
- التعريف بعناصر القوة والضعف في الاقتصاد الوطني.
- بلورة الأفكار المتصلة باقتصاد السوق ومزايا الحرية الاقتصادية وخلق ثقافة الوعي الاقتصادي الذي يمكن أن يساعد على تفعيل المشاركة الإيجابية مع المتغيرات الناجمة عن التحول نحو اقتصاد السوق.
- فتح باب النقاش حول القضايا التنموية لإنعاش الوعي الاقتصادي. [2]
- التصدي للظواهر الاقتصادية ذات الصلة بحياة المواطن، كأزمات توزيع المشتقات النفطية والكهرباء، وظاهرة التضخم وتحسين الأجور والرواتب لنهوض مستوى المعيشة.

دور الإعلام المحلي في المجال الإداري:

يعمل الإعلام المحلي في المجال الإداري أيضا على غرار المجالات الأخرى، حيث يقوم بنقل المشاكل الإدارية التي تخص الإدارات العمومية على مستوى الجامعة، المؤسسات الإدارية، الإدارات بصفة عامة، والتعريف بها أو الكشف عن أنواع الفساد التي تجري على مستوى الإدارة العمومية خاصة كالرشوة، المحسوبية وصعوبة الحصول على الوثائق الإداري، الهروب من العمل، إذ يقوم بتحليل الأسباب التي تقف وراء هذه الأعمال الإدارية التي تعيق التنمية الإدارية ونقلها إلى متخذي القرار

---

[1]- مُحَمَّد أبو سمرة، **الإعلام والسلطات الثلاثة**، مرجع سابق، ص ص 42-45.

[2]- فاروق خالد الحسنات، **الإعلام والتنمية المعاصرة، ط1**(عمان: دار أسامة، 2011)، ص ص 227-229.

لمحاولة وضع حد ومكافحة كل أعمال الفساد التي تحدث على مستوى الإدارات العمومية من جهة، أو تلبية متطلبات واحتياجات الإدارات كمشاكل الطلبة والمتمدرسين، مشاكل العمال والمهنيين، كل هذا من أجل تحقيق مطلب التنمية [1] المحلية.

دور الإعلام المحلي في تحقيق الأمن في المجتمع:

هذا ومن جهة أخرى فالإعلام يعمل على في مجال تحقيق التنمية المحلية بنشر الوعي الأمني الوقائي، وإبراز النشاطات الخدماتية بما يعزز ثقة المواطن بمصالح الشرطة، وكذا تفعيل قنوات الاتصال بين المؤسسات الأمنية (كالشرطة والدرك الوطني) والمجتمع لزيادة الثقة والتفاعل الإيجابي، وذلك من خلال تنمية الوعي الأمني من خلال المعلومات التي تصدرها المؤسسات الإعلامية المحلية اتجاه الرأي العام، وذلك محاولة منها زيادة إدراكهم وتثقيفهم حول المواضيع الأمنية والتي ينبغي أن تقوم على عدد من المبادئ التي تحقق المزيد من الفهم المشترك والتعاون بما يتضمن تهيئة رأي عام مستنير وواع تجاه نشاط الأجهزة الأمنية ومسؤولياتها في المجتمع من ناحية، وتعزيز الجهود الموجهة لمكافحة الجريمة، العنف، الفساد، الحوادث اليومية، والإرهاب وإقرار الأمن في المجتمع المحلي. [2]

دور الإعلام المحلي في مجال البيئة:

يعتبر الإعلام البيئي جزء من سياسة بيئية عامة وليس مجرد أداة للإعلان عن سياسة بيئية جاهزة، كما أنه يهدف إلى تنمية الوعي البيئي لدى قطاعات المجتمع المختلفة، حتى تشارك بفعالية في تطوير السياسات البيئية ومراقبتها ومراجعتها، ويهيئ الجمهور والمسؤولين لدعم تنفيذ السياسات والتدابير البيئية، ومن ضمن الاهتمامات الرئيسية للإعلام البيئي إحداث تغيير سلوكي في مواقف الناس من البيئة والتعامل مع موارد الطبيعة كسلعة ذات ثمن وليس كهبة مجانية، والتي تعالج فيه وسائل الإعلام كل المشاكل المتعلقة بالبيئة كالتلوث الصناعي، تلوث البحر والشواطئ، ومشكلة النفايات الصلبة والكوارث والتصحر والصحة وتلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة، وفضلات السفن، واستنزاف الثروات الغابية [3] ، وذلك من خلال العرض المبسط ومحاولة معالجة هذه المشاكل من خلال تفسيرها وتحليلها ومردها إلى الأسباب الحقيقية التي تكمن وراءها.

كما يلعب الإعلام في هذا المجال أيضا، حيث يلعب دورا في التوعية بمخاطر تلوث البيئة، حيث نجد أن الإعلام يتناول بعض المشاكل البيئية ويركز بوجه خاص على تفسير المقصود منها، مثل تلوث الهواء، تلوث المياه، وكذا تشجيع الأفراد

---

[1]- فهمي ألعدوي، مرجع سابق، ص 125.

[2]-حسين هاشمي **دور الإعلام الجزائري في تحقيق الأمن**، مجلة الحدث، العدد 120، (صدرت عن المديرية العامة للأمن الوطني)، أكتوبر 2013، ص ص 45-65.

[3]- عبد النور ناجي، **تحليل السياسة العامة البيئية- مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة**، مرجع سابق، ص148 .

على زيارة المتاحف والحدائق التي تشكل مصدر عام للمعلومات البيئية للناس بكافة فئاتهم، لأن من شأن هذه الزيارات أن تنمي عند الناس المواقف الإيجابية نحو البيئة.

– تنفيذ البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تكشف الحقائق البيئية للمواطن وترشده إلى دوره ومسؤولياته تجاه مشكلات البيئة.

– تسخير الإعلام المحلي لنشر الوعي البيئي عبر مقالاتها والإذاعة عبر برامجها. [1]

المطلب الثالث: مقومات الإعلام المحلي لدعم التنمية المحلية:

لكي يستطيع الإعلام المحلي القيام بمهامه الجسيمة ولرفع مستوى أدائه لا بد من توافر الضروريات الخاصة بذلك، وهي متطلبات متنوعة منها ما هو متعلق بالواقع الإعلامي ومنها الآخر المرتبط بإطار السلطة التنفيذية، ويجمل د.مُحَمَّد حجاب هذه المتطلبات ضمن متطلبات السياسات الإعلامية والتنفيذية وخلق تنمية إعلامية.

– **ففي مجال السياسات الإعلامية** ينبغي الانطلاق من فلسفة تحدد أهداف العملية الإعلامية من خلال نظام ديمقراطي يكفل للجميع المشاركة في اتخاذ القرار، وتصفية الأنماط المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة القومية وتوسيع إطار استخدام التكنولوجيا، وترتكز هذه السياسات على هدف محدد وهو التنمية الشاملة التي تتيح النمو المتوازن والسريع، وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاعتماد على الذات.

– **وفي إطار السياسات التنفيذية**: يجب التركيز على تحديد الأولويات وإبراز المضمون، وتدعيم القيم الإيجابية، وعدم التقليد الأعمى، والاهتمام بالاحتياجات التنموية والفعلية وإبراز طابعها المحلي و الوطني والقومي.

ولا يمكن تفعيل وإبراز طابعها المحلي بمعزل عن التوجه نحو إنشاء صناعة إعلامية تنموية، والنظر للإعلام كقطاع منتج أكثر منه استهلاكي، ولا يخرج عن هذه القواعد الباحث شرام في كتابه "أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية" بدعوته إلى إنشاء صناعة الاتصال من خلال الاستثمار الجيد وتفحص تدفق إعلام التنمية ضمن حدود الدولة، ومحاولة التعرف على تجاوب الجمهور مع وسائل الإعلام المحلي ومراعاة العلاقة بين وسائل الإعلام المحلي والنواحي الأخرى للتنمية. [2]

"1– توفير وسائل إعلام واتصال متطورة مختلفة سمعية، بصرية، مقروءة، مرئية، انترنت، ومن خلال هذه الوسائل يمكن تعريف الناس بحقيقة مشاكلهم ونقل أفكارهم لتحقيق التطوير المنشود.

2– توزيع وسائل الإعلام المتعلقة بالتنمية بشكل جغرافي يتناسب مع مساحة البلد، بحيث تشمل كل المناطق والنواحي والقرى ذات الكثافة السكانية العالية.

3– تأمين الكوادر الإعلامية المتخصصة، وذلك من خلال الاعتماد على خريجي كليات الإعلام والصحافة الإعلامية، وتوفير الكادر الإعلامي اللازم لإعداد البرامج الإعلامية". [3]

---

[1]– احمد حسن القاني، حسن فارغة، **التربية البيئية من الحاضر والمستقبل**،دط(، القاهرة :عالم الكتب ، 1999)، ص ص 14–15.

[2]– جمال جاسم المحمود، **دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد 2، (دمشق: 2004)، ص ص 258–259.

[3]– عبد الرحمان تيشوري، **"الإعلام التنموي الفعال"**، الحوار المتمدن، العدد 1328: موقع من الانترنت،تاريخ الاطلاع:2014/4/24 على الساعة:22:16 انظر:

4- التنسيق ما بين توجهات الدولة التنموية ومؤسسات الإعلام، كوضع الخطط والبرامج المشتركة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

5- فسح المجال أمام مشاركة الجماهير وبشكل مباشر في طرح قضاياهم ومسائلة المسيئين عبر حوارات جادة وعقلانية و شفافية وديمقراطية.

6- إبراز فلسفة التنمية وتوجهاتها واستخدام أدوات البحث العلمي لزيادة المقدرات الإعلامية على التحليل والاستقراء، والمهنية والمصداقية واحترام الحرية الصحافية والاستقلالية في تحديد مشكلات وقضايا وتحديات التنمية، والاستفادة من العلم والتكنولوجيا الإعلامية والثورة التقنية لبناء قاعدة معلومات وتحليلات يستفاد منها في وضع استراتيجيات[1] وتحليل السياسات.

كما يساهم الإعلام المحلي أيضا في بناء القدرات البشرية بكافة النواحي الثقافية، الصحية، الاقتصادية والسياسية وباقي المجالات، حيث يساعد الإعلام المحلي على رفع مستوى العلم لدى المستمعين والمشاهدين، وكذلك للإعلام المحلي واجبات أخرى هي دعم جهود الجماهير في البناء والتقدم وتغيير العادات والتقاليد للأفضل، ونقل التراث الوطني ورفع روح الانتماء مع التعريف بأهم القضايا القومية.

هذه مجموعة من المرتكزات للإعلام المحلي:

1- فهم طبيعة عالمية الاتصال: والذي يؤدي إلى إدراك أنها عملية مشاركة يكون فيها الاهتمام بجمهور المتلقين ورجع صداهم أمرا هاما في إنجاحها وخاصة في البرامج ذات الصبغة التنموية.

2- فهم وظائف الاتصال: إن للاتصال مجموعة من الوظائف وهي الترفيه والرقابة، وإدراك هذه الوظائف مهم جدا في عملية التنمية التي تسهم في الشعور بالانتماء للدولة، وتهيئة الناس ليؤذوا مهام جدية، فضلا عن تزويد المجتمع بمعلومات حول القضايا المحلية.

3- فهم نظريات التأثير لوسائل الإعلام على المستوى الفردي والجماعي: ما تقدمه من فهم لطبيعة ومميزات كل وسيلة من وسائل الاتصال، وما تقدمه للمتغيرات التي تؤثر على عملية الاتصال، ومن أهمية التخطيط الاتصالي القائم على البحوث التجريبية والميدانية والمسيحية وتحليل المضمون للوسائل الإعلامية. [2]

يعتبر الإعلام المحلي من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق التنمية المحلية في المجتمعات المحلية، ويمكن أن نحدد عناصر الإعلام المحلي وعلاقته بالتنمية المحلية من خلال الاهتمام بالمرتكزات التالية والعمل على تحديثها وهي كالآتي:

1- وجود وسائل إعلام حرة ومستقلة:

حيث أن عملية تسيير شؤون الدولة وتسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة لا بد من توفر وسائل الإعلام المحلية واستقلاليتها حتى يتسنى لها القيام بالدور المناط بها في تحقيق التنمية المحلية، وكذلك التشجيع على دعم المؤسسات الإعلامية

---

http://www.ahewar.org

[1]- فلاح خلف الربيعي، دور الإعلام في عملية التنمية في العراق، الحوار المتمدن، العدد 2562:موقع من الانترنت،تاريخ الاطلاع،2014/4/24:على الساعة:23:00انظر:

http://www.ahewar.org

[2]- حسام نبيل، الإعلام التنموي، نشر في 2014/03/23: http://galaxyx8.wordpress.com

وتسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العمومية، كما أن وجود هذه المؤسسات الإعلامية يتطلب إعطائها المجال الواسع لممارسة أعمالها بعد سيطرة الدولة والسلطات الثلاثة بما فيها التنفيذية والتشريعية والقضائية.

2- عصرنه قطاع الإعلام المحلي:

حيث انه لا بد من توافر وسائل الإعلام الحديثة والعصرية وتوزيعها بشكل عادل بين الريف والحضر، حيث يرى الكثير من المهتمين بهذا الشأن أن التفاوت في مستويات التنمية بين الريف والحضر رافقه تفاوت في الخدمة الإعلامية بالدرجة الأولى، لذلك فلا يمكن الحديث عن تنمية محلية ما لم تسبق تنمية الآلة الإعلامية، وتتمثل في تطوير الإعلام ووسائله تقنيا ومهنيا حتى يساهم بشكل مستمر وأفضل في نجاح خطط التنمية الإعلامية، وإدخال التكنولوجيا الحديثة وتنمية قدرات الإعلاميين بما ينسجم مع متطلبات العصر واحتياجات التنمية المحلية. [1]

3- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني:

كما يتطلب من مؤسسات الإعلام المحلي التنسيق مع المجتمع المدني، وذلك لنقل المعلومة والخبر ونشر الآراء بشكل موضوعي، وإعداد التحاليل وطرح القضايا التي تعالج المشاكل المحلية والتي تساهم في توعية أفراد المجتمع بحثا عن البدائل وتوضيح الأهداف ومراقبة كل ما يحدث داخل إقليم الدولة والتصريح به.

4- تقسيم خطة وسائل الإعلام المحلي:

حيث يتطلب لتحقيق التنمية المحلية لا بد من تقسيم خطة وسائل الإعلام المحلي إلى قسمين الأول بنائيا، والآخر يسمى دفاعيا، ويركز العمل البنائي على بناء الإنسان والدعوة إلى قيم المجتمع الجديد عن طريق التنشئة السياسية والثقافية، في حين يتطلب العمل الدفاعي في التركيز على نشر والدفاع عن مبادئ الإنصاف والتنمية اللذان يعتمدان على مبدأين أساسين هما تكافئ الفرص وتفادي مظاهر الحرمان.

5- الرقابة والمسائلة والمحاسبة:

حيث يجب على الإعلام لتحقيق التنمية المحلية بعد انتهاء عملية البناء من مرحلة التركيز على الإنجاز إلى مرحلة النقد والرقابة والمساءلة والمحاسبة وإبراز قصص النجاح التنموية. [2]

6- الانتقال من النظرة التقليدية إلى النظرة الحديثة:

ارتباطا بواقعنا المحلي بما أن التنمية هي مسؤولية الجميع، سواء كان سلطات أو مواطنين أو مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، لذلك ينبغي تغيير النظرة التقليدية التي كانت تربط كل شيء بالدولة، وتجاوز مرحلة الإعلام التنميطي المبني على المعارضة من أجل المعارضة، كما كان سائدا في الماضي، بل انتقل من كونه سلطة رابعة إلى كونه سلطة

---

[1]- نصر الدين العياضي، **إشكالية المحلي في علاقة الإعلام بالمجتمع**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 15، (الجزائر:جانفي/جوان،1997) ص33 تاريخ الاطلاع:2014/04/25 على الساعة:09:30 متوفر على الموقع:

http://www.aleqt.com/2006/11/29article-7143html

[2]- نصر الدين العياضي، نفس المرجع.

أولى، إلى جانب هذا لا بد من الانتقال من مرحلة الدعاية والتعبئة والخطابات الإيديولوجية إلى مرحلة الإنتاجية من خلال جمعيات المجتمع المدني التنموية حتى يساهم بقسط في التنمية المحلية. [1]

7- التركيز على مشاركة المواطن:

حيث انه من المهم في أية دراسة لا بد من الانطلاق من المواطن، ليس كصاحب حق وواجب، فالمواطن من منطق موازي هو مشارك وفعال من خلال التأثير في صنع القرارات كونه أداة فعالة في فرض مبدا المسؤولية، لذلك لا بد للإعلام المحلي أثناء قيامه بمهامه وأدواره أن يمس جميع شرائح المجتمع بغض النظر عن (السن، الجنس، الفئة العمرية، المنطقة)، والمشاركة هنا تكون بنقل والاهتمام بمشاكل وقضايا المواطنين في جميع مناطق المجتمع، وفي أي مجال (زراعة، صناعة، فلاحة...) ونقلها إلى صناع القرار، وكذا تقريب المعلومة إلى المواطن دون العمل على إخفائها وذلك لتحقيق مبدأ الديمقراطية.

دور الإعلام المحلي في تحقيق الحكم الراشد المحلي:

إن الأهمية التي ينطوي عليها الإعلام المحلي في عملية المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها، فضلا عن دوره في تدعيم آلية الشفافية والمساءلة في الكشف عن فضائح الفساد ومكافحته، وتعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية، وذلك فإن الإعلام يعتبر كآلية لاستدامة الحكامة من خلال حرية الصحافة وحرية انتشار المعلومة، حيث يخرج من طابعه الإخباري إلى المساهمة في رسم السياسة العامة وتنوير الرأي العام وتوجيهه وتثقيفه، فهو يفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة في اتخاذ القرارات، حيث يعمل على تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات من خلال متابعة أخبار السلطات الثلاثة، ويعمل على نقل ما يجري داخل كل سلطة من السلطات وإبراز أوجه التقصير من السلطات إعلاميا عن طريق المراقبة والتحليل والنشر والتعليق ويمكن الإفصاح بالمعلومة، فالاتحاد الحر المستقل من شأنه أن يدعم جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وإشاعة قيم الحكم الراشد وحقوق الإنسان من من خلال نشر ثقافة حرية الرأي والتعبير والتعددية، فهو يعمل على نبذ انتهاكات حقوق الإنسان المادية والمعنوية، إذ يساعد الإعلام المحلي لتحقيق الحكم الجيد على إيجاد قوانين وتشريعات ثابتة وعادلة لتحقيق المصلحة العامة، وذلك بالتنسيق والانسجام بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والفواعل المحلية (الولاية، البلدية) لتجسيد الحكم الراشد. [2]

كما يعتبر الإعلام المحلي كمؤشر لتحقيق الحكم الراشد المحلي، فإن وجود وسائل إعلام حرة ونزيهة يعني وجود حرية التعبير، وإن حرية التعبير وحرية الرأي العام هي رمز الممارسة الفعلية للديمقراطية والعمل الديمقراطي، ولتحقيق الحكم الراشد المحلي لا بد من إشراك مؤسسات الإعلام المحلية للمشاركة في إدارة الدولة والاعتماد على التمثيل لكافة أفراد المجتمع وتعزيز مفهوم الرقابة. [3]

---

[1]- رياض بن شعبان، **الديمقراطية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الاستوني وإسقاطه على الجزائر**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 33.

[2]- مُحَّد أبو سمرة، **الإعلام والسلطات الثلاثة**، مرجع سابق، ص ص 102-103،

[3]- نفس المرجع، ص 103.

يلعب الإعلام المحلي دورا بارزا بارز الأهمية في تحقيق التنمية المحلية وذلك يبدو جليا من خلال البرامج التي يتناولها، وبغض النظر عن وسائل الإعلام المحلي سواء كانت سمعية، بصرية، مرئية فإن برامجها تتمحور حول:

1- البرامج الإخبارية:

وتضم النشرات الإخبارية واللقاءات وكل البرامج الإخبارية التي تصحب النشرات من تعليق وتفسير، وقد يدخل ضمن هذا الإطار البرامج الخاصة بالمناسبات الوطنية والعالمية، وكذا البرامج الإخبارية التي تهتم بالندوات الصحفية واللقاءات مع الشخصيات البارزة في المجتمع وتقديم المعلومات والأحداث والحقائق للمجتمع المحلي. [1]

2- البرامج الثقافية التربوية:

وتندرج ضمن كل البرامج التي تبرز قيم وعقائد شعوب المجتمع المحلي على اختلاف الشعوب الأخرى، ويتضمن أفكار معينة لتنوير الجمهور، إما أن تكون على شكل مجلة ذات فقرات متنوعة تشمل لقاءات حية او ندوات أو معارض او كل ما من شأنه أن ينشر الثقافة والتعليم.

3- البرامج الدينية:

ويشمل هذا النوع من البرامج تلاوة القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والصلوات، ومحادثات في مجال الدين والسيرة النبوية والتي تتعلق بجوانب التوجيه والسيرة والتربية.

4- البرامج الرياضية:

تحظى البرامج الرياضية لدى غالبية وسائل الإعلام المحلي باهتمام بالغ نزرا لما لها من أهمية في بناء الفرد وتنشئته، وتتميز هذه الأخيرة بالحيوية والحركة.

5- البرامج السياسية:

وهي تهتم بالحياة السياسية الوطنية منها والدولية، كمناقشة القرارات الصادرة عن السلطة، إعطاء وجهات النظر وإجراء مقابلات ولقاءات حول موضوع من المواضيع التي تهتم بالحكومة والدولة. [2]

6- البرامج الاجتماعية والاقتصادية:

وتهتم بالقضايا الاجتماعية المختلفة لأفراد المجتمع والتعريف بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في دفع عجلة التنمية، كما تهتم بقضايا الطفولة وحقوق الإنسان ومشاكل الشباب والمجتمع المحلي.

7- البرامج العلمية والتكنولوجية:

ويمكن تصنيفها ضمن البرامج التعليمية التي تهدف إلى إكساب الأفراد خاصة المثقفين لمعلومات قيمة مختلفة في مجال العلم والتكنولوجيا مثل التاريخ والعلوم والحياة الجامعية ونمط الحياة Life style. [3]

---

[1]- فضيل دليو، **مقدمة في وسائل الاتصال**، مرجع سابق، ص ص 140-141.

[2]- معوض مُحَمَّد، **المدخل إلى فنون العمل التلفزيوني**،دط(القاهرة: ، دار الفكر العربي، د.س.ن ص 197).

[3]- مُحَمَّد قنطاره، **إنتاج البرامج الإذاعية العلمية والتكنولوجية**، (اتحاد إذاعات الدول العربية، 2006)، ص 06.

8- البرامج الترفيهية:

وتشمل البرامج المتنوعة التي تتميز بالحركة الطليقة، وتصدر منوعات مثل الأغاني، الألعاب الجماعية، الألغاز والمسابقات، وهي تهدف إلى التسلية والترفيه من جهة، وتنشيط فكر الأفراد من جهة أخرى. [1]

[1]- عبد المجيد شكري، **الاتصال الإعلامي والتنمية**، ط1(القاهرة:دار الفكر العربي، 1995)، ص ص 180-181.

خلاصة الفصل:

من هنا نخلص إلى أن الإعلام المحلي و التنمية المحلية بناء على ماهيتهما وخصائصهما وكذا الوظائف والأشكال والأهمية، حيث يعكسان الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي في المجتمع المحلي وذلك من خلال ما يتناوله الإعلام المحلي لقضايا التنمية المحلية وكذا قضايا حساسة في حياة المواطن اليومية والمجتمع برمته من جهة، وما تتناوله السياسات العامة والبرامج الحكومية والتي تكون للأجهزة المركزية والمحلية لدولة ومنهم الإعلام المحلي دور فعال في مجال التصميم والإعداد والإشراف،وهذا ما يبدو من خلال البرامج التنموية التي يقدمها الإعلام في المجتمع المحلي.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

إن ظهور وسائل الإعلام في المجتمع لخدمة هذا المجتمع نفسه، فهي بلا شك تؤثر فيه وفي نفس الوقت تتأثر به مهما كانت طبيعة المجتمع الذي تنشط فيه هذه الوسائل، هذا ما يدفعنا إلى الاهتمام بالتفاعل الحادث بين الظروف الموجودة في المجتمع وتأثير الإعلام في خلق ظروف أخرى، أو المساهمة في تغيير أو تحسين الظروف الموجودة سابق وهذا بكل أبعادها، وفي هذا السياق فقد ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية قدرة الإعلام المحلي على تحقيق التنمية المحلية وهذا من خلال الحضور القوي والفعال للإعلام ومشاركته الفعالة من خلال الواقع المعايش لوسائل الإعلام المحلية.

لذلك سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى واقع الإعلام المحلي في الجزائر انطلاقا من التطور التاريخي الذي مر به الإعلام المحلي في الجزائر عبر سنوات عديدة مع إبراز الملامح والمشاكل التي صادفته هذا من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنحاول أن نتناول فيه واقع التنمية المحلية من خلال الأثر الذي يتركه الإعلام المحلي وذلك محاولة معرفة الجذور التاريخية لتنمية المحلية في الجزائر، وكذا الملامح التي تكمن فيها التنمية المحلية، وأخيرا المشاكل التي وقفت كحجر في وجه التنمية المحلية.

المبحث الأول: واقع الإعلام المحلي في الجزائر:

المطلب الأول: التطور التاريخي للإعلام المحلي في الجزائر:

عرف المجتمع الجزائري منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حركة كبيرة وانتشار واسع في وسائل الإعلام والاتصال كما ونوعا، بحيث تعد الصحف العمومية والخاصة وتوسع نطاق التغطية لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة وتنوع ظهور وتوزيع الإذاعات المسموعة المحلية على كافة أنحاء القطر الجزائري، بعدد التنوع الثقافي الذي يتضمن المجتمع بحيث أصبح لكل دائرة ثقافية واجتماعية نوعية محطة إذاعة عمومية محلية خاصة بها، هذا بالإضافة إلى التطور الحاصل في تعدد وسائل الإعلام والاتصال الحديثة الأخرى. [1]

مراحل الإعلام المحلي في الجزائر:

I- الإعلام المحلي في مرحلة ما قبل الثورة 1947:

لقد عرفت الجزائر فن الصحافة بعد مصر، وكان ذلك عام 1847 لأن الصحافة الفرنسية كان ظهورها عام 1830، ولقد تطورت هذه الصحافة مع الزمن، من أبرزها صحيفة الجزائر أصدرها الأستاذ عمر راسم 1908، وجريدة ذو الفقار التي أصدرتها صحيفة عمر بن قدور 1913، كما أصدرت جريدة الفاروق عام1912. [2]

وكذا جريدة المنقذ التي أصدرها عبد الحميد بن باديس، وبعد منعها صدرت كمجلة تحمل اسم الشهاب، كما برز أيضا في هذه الفترة الصحافي الكبير إبراهيم أبو اليقظان الذي أصدر ما بين عامي 1938 و1962 عشرة صحف من بينها واد ميزاب، أما الأمير خالد الجزائري فقد سبقه في هذا المجال بإصدار جريدة الإقدام في 1919، ثم توالت الصحف بالظهور مثل جريدة البصائر عام 1947 ثم جريدة [3]الشعب وغيرها.

II- الإعلام المحلي في مرحلة الثورة 1954-1962:

---

[1]- السعيد بومعيزة، **الإعلام الجواري المفهوم والخصائص**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد، 18، (الجزائر: جوان 2004)، ، ص ص 253-254.

[2]- سيف الإسلام الزبير ، **الإعلام والتنمية في الوطن العربي**، دط،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص 42.

[3]- عبد القادر زبادية وآخرون، **تاريخ المغرب العربي الحديث، سلسلة التاريخ المدرسي**، (الجزائر: المعهد التربوي الوطني 1985)، ص ص 103-104.

باندلاع الثورة التحريرية عام 1954 أصدرت السلطات الفرنسية بوقف نشاطات هذه الصحف والنشرات، إلا أن بعضها كان يصدر بطريقة سرية منها جريدة "الجزائر الحرة".

وأصدرت الثورة أول منشور لها في 31 أكتوبر 1954، وفي هذا المنشور تضع الخطوط العامة للثورة الجزائرية، من حيث وسائل الكفاح المسلح والدخول في المفاوضات مع العدو وإذا جنح للسلم والتفاوض ثم بناء المستقبل أي بناء الجزائر الجديدة، ولم يكن للثورة الجزائرية من وسيلة للإعلان والإعلام عن أهدافها إلا بواسطة المناشير التي توزع على الأجانب في الخارج وعلى المواطنين في الداخل، وباللغتين العربية والفرنسية، ولما أخذت الثورة الجزائرية طريقها بعد ثمانية عشر شهرا من الكفاح المسلح تقرر إصدار جريدة "المجاهد" باللغتين، أصدر منها 18 عددا وهذا تفاديا لكل تعصب، وكذا لفتت نظر العالم إلى القضية الوطنية.

إلى جانب ذلك كنا نستعمل أساليب توزيع المناشير وإصدار مجلات جهوية، حيث كانت كل ولاية تصدر مجلة بحسب إمكانياتها وتطلق عليها اسم.

كما يشير إلى إنشاء وكالة للأنباء سنة 1960 وهي وكالة الأنباء الجزائرية التي مازالت تنشط حتى الآن، وبالنسبة للإذاعة فقد كانت الثورة تستعمل الإذاعات العربية كلها، وتستعمل إذاعات محلية للثورة الجزائرية.

وبعد إعلان الاستقلال مباشرة سنة 1962 م، دخلت جريدة المجاهد إلى أرض الوطن، واستقرت وكالة الأنباء الجزائرية في العاصمة، وصدرت في مدينة قسنطينة جريدة باسم الأحرار، وفي الجزائر العاصمة أول جريدة يومية هي جريدة الشعب بالعربية وأخرى بالفرنسية. [1]

III- الإعلام المحلي في مرحلة بعد الاستقلال 1962-1978:

تحول الإعلام في هذه المرحلة من إعلام حربي إلى إعلام بناء وتشييد، بعد عام 1962 تم احتلال مبنى الإذاعة والتلفزيون في الجزائر العاصمة والتي كانت تعتبر فرعا مكملا للإذاعة والتلفزيون في باريس، وكان الوضع السائد على العموم يتسم بالفوضى وعدم التنظيم، إضافة إلى أن الاقتصاد كان مخربا، وكانت الأمية عامة والفوضى أعم، ومشاكل الحرب من يتامى وأرامل ومعطوبي حرب التحرير، هذه المشاكل كلها كانت مطروحة أمام وسائل الإعلام الناشئة يضاف إليها البطالة.

---

[1]- سيف الإسلام الزبير ، مرجع سابق، ص ص 44-45.

وهنا جاء دور الإعلام لوضع إطار لهذه المشاكل، وفي نفس الوقت لتوعية الجماهير من أجل البناء والتشييد.

إلا أن مجموعة من المثقفين والإعلاميين السابقين من الجزائريين تدخلوا لشغل المناصب الشاغرة ومواصلة إصدار الصحف والجرائد بقصد النضال من أجل التنمية الشاملة وإعادة ما خربته الحرب، لأن التنمية لا تأتي إلا بعد التمهيد لها ووضع الأسس لها، وبدأت هذه الجرائد في توعية الرأي العام بضرورة التنمية ووضع الأنظمة المستقرة للنظام الذي تسير عليه الجزائر.

وابتداء من سنة 1966 دخلنا في مرحلة ثانية هي مرحلة البناء والانطلاق في التنمية الوطنية والتشييد، وقد وضعت التخطيطات والتصميمات لمشاريع قصيرة ومدة طويلة، من جملتها أن الجزائر بدأت تعيد النظر في العلاقات البترولية الفرنسية الجزائرية، ولقد كانت الجزائر أولى الأقطار المنتجة للبترول التي رفضت الاحتكار الصارم الذي كان مفروضا من طرف الاحتكارات الرأسمالية البترولية، فبدأت الجزائر بفرض أسعار البترول، وكانت الضربة القاسية للفرنسيين، وبدأت المتاعب بل استمرت الجزائر وفرنسا وشارك الإعلام الجزائري في بلورة الرأي العام في الداخل وتنوير الرأي العام العالمي في الخارج لحقوق البلدان المنتجة للبترول في أن تتصرف في خيراتها وفي أن تبسط سيادتها على ثرواتها الطبيعية، بالإضافة لموجة التأميم التي أصبحت بواسطتها كل الأموال الجزائرية تصب في خزينة الدولة الجزائرية، الأمر الذي مكنها من الاستثمار في مشاريع التنمية المحلية، في الاقتصاد والصناعة، في الزراعة وفي التربية والتعليم والبناء الحضاري، وكان للإعلام فيها دور خطير لأنه يوجه الرأي العام في الجزائر إلى تبني المشاريع الاقتصادية والإنمائية للخروج من حالة التخلف. [1]

إن السياسة الجزائرية للاتصال مركزة اكثر في الميدان السمعي البصري وخاصة الراديو والتلفزيون ، وبقدر ما رأينا جهود السلطات مبعثرة في شأن الصحافة والكتاب، فإننا نرى جهود هذه السلطات متواصلة في شأن الراديو والتلفزيون ولعل السبب يرجع في ذلك إلى أمرين:

1- هو تقليدي او تبعي، فقد برزت الجزائر مستقلة في فترة عرفت ازدهار كبير للتلفزيون في أوروبا والعالم الغربي، فانتشار أجهزة التلفزيون وتوسيع الشبكات التلفزيونية بدأ مع الستينات من القرن العشرين، وهذا النمو والانتشار أثر على السياسة الجزائرية في هذا الميدان.

2- السبب الثاني يرجع إلى الظروف المحلية الوطنية وهي تمتاز بتفشي الأمية من جهة، وبوضعية الراديو والتلفزيون وهي وسائل تسيطر عليها السلطات بدون منازع خلافا لما هو الشأن في الصحافة أو الكتاب،

---

[1]- الزبير سيف الإسلام، مرجع سابق، ص ص 46-55.

والمكتوب بصفة عامة، وهذه الوضعية شجعت السلطات على أن تركز اهتماماتها على تقوية شبكات الراديو والتلفزيون وانتشار استعمال أجهزة هذه الوسيلة، لقد بدأ يظهر اهتمام السلطات بتوسيع شبكات الراديو والتلفزيون بعد سنة 1966، وكانت الراديو الجزائرية من قبل لا تسمع قبل هذه السنة، فانصب الاهتمام أولا بتوسيع شبكة الراديو فأنشأت في سنة 1966 محطتان جديدتان للإرسال الأولى بعين البيضاء قرب قسنطينة والثانية قرب وهران، حيث أصبح الراديو الجزائري مسموع في جميع التراب الوطني سنة 1978.

أما الاهتمام بالتلفزيون فقد بدأ سنة 1968 عندما أنشأت دار الإذاعة والتلفزيون بقسنطينة وبدأت هذه الناحية تستطيع رؤية التلفزيون، وبعد ذلك أنشأت عدة محطات الربط للتوزيع بحيث أصبح شمال البلاد يستطيع مشاهدة التلفزيون سنة 1970، هذه الجهود مكنت الإرسال بالراديو والتلفزيون أن يغطي جميع التراب الجزائري. [1]

IV- الإعلام المحلي بعد التعددية:

كانت أحداث أكتوبر 1988 نقطة تحول في الساحة السياسية، إذ أصدرت السلطة قرارات بتعديل الدستور في 23 فيفري 1989 والذي نص على حماية حريات وحقوق المواطن، كما أقر بالتعددية السياسية لأول مرة في البلاد في مادته 40 والتي جاء فيها: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به".

كما تم تعديل قانون الإعلام 1982 حيث فتح المجال لحرية التعبير مع صدور قانون الإعلام 1990، وأهم ما جاء فيه هو ما نصت عليه المادة 02: "الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الواقع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي، وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات السياسية في التفكير والتعبير طبقا للمواد 35-39-40 من الدستور".

وهكذا شهدت فترة بداية التسعينات انفجار غير مسبوق فيما يتعلق بالعناوين من يوميات وأسبوعيات وصحف مستقلة وأخرى حزبية بلغت العشرات، فتكسر احتكار الدولة لوسائل الإعلام وخصوصا الصحافة المكتوبة، أما وسائل الإعلام الثقيلة كالتلفزيون والإذاعة فقد بقيت مغلقة في وجه التعددية فلم تنشأ قنوات أو إذاعات حرة. [2]

---

[1]- زهير إحددان، مرجع سابق، ص ص 106-107.

[2]- أحمد بروال، **تطور التشريعات الإعلامية في الجزائر**، محاضرة في مقياس قانون الإعلام لطلبة السنة الثانية ماستر إعلام واتصال، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم الإعلام والاتصال، 2012، ص 12.

ونتيجة الصراع الحاد الذي ظهر بين السلطة والصحافة المستقلة بعد إصدار قانون 1990 من أجل التضييق عليها عن طريق العقوبات المختلفة والضغط الممارس على الصحف خاصة في مجال الطبع والنشر والإشهار، مثل ما حدث مع جريدة الخبر إذ منعت الدولة الإشهار الخاص بها على هذه الصحيفة منذ 2004، حيث كانت تؤيد المعارضة في الانتخابات الرئاسية آنذاك. [1]

ومما جاء في هذا القانون أيضا هو رفع التجريم عن الصحافة بإلغاء عقوبة السجن وتعويضها بالغرامات المالية التي تتراوح ما بين 50 إلى 250 ألف دينار إلى ما بين 150 إلى 750 ألف دينار، وهذا يعني إلغاء المتابعات القضائية ضد المؤسسات الإعلامية، وسيكون على الصحفيين والمحررين والرسامين الكاريكاتوريين وحدهم دون الناشرين والمؤسسات الإعلامية تحمل العقوبات الجزائية التي قد تصدرها المحاكم ضدهم، في قضايا جنح الصحافة والقذف والتشهير في حق الهيئات الرسمية وفقا للمادة 44 مكرر في مشروع قانون العقوبات الجديد، الذي أقر تعديله بأمر من رئيس الجمهورية.

ولم يشمل التعديل الجديد إلى أي مسؤولية لمسؤولي الصحف والهيئات الإعلامية التي يعمل فيها الصحفي ونشر مقال فيها أو الرسم الكاريكاتوري قيد المتابعة القضائية وهو يعني تجسيد المؤسسة الإعلامية عن التابعة الجزائية إن هذا المشروع يعني تضييق الخناق على الصحفيين، في ظل الوضع الهش لعدد كبير من المؤسسات الإعلامية التي لا تحتمل في الغالب حتى مصاريف المحامين دفاعا عن الصحفيين، وعلى الأسرة الإعلامية وممارسة الضغط لتعديل مواده قبل صدوره رسميا. [2]

الإعلام الجزائري في فترة حكم أحمد بن بلة 19 جوان 1965-15 سبتمبر 1963:

كان على الدولة الجزائرية أن تجد نمطا إعلاميا يتوافق وسياسة 1962 عقد الاستقلال الجزائر، فالجزائر لم يكن لديها تجربة في ميدان الصحافة المكتوبة أو الإعلام، وعليه كان على الحكومة بتأسيس جرائد وطنية وان تحدد سياسة واضحة بالنسبة لقطاع الإعلام، وتجسدت أول خطوات إيجاد نمط إعلامي محدد في ملأ الفراغ الإعلامي وتحديد مهام الصحفي التي اقتصرت آنذاك على التجنيد والتكوين الإيديولوجي والسياسي والتعبئة والتوجيه، حيث ألغى وزارة الإعلام وعوضها بمديرية الإعلام ومنها تم القضاء على أشكال تعدد المصادر، حيث وجد صحف تابعة لوزارة الإعلام وأخرى للحزب، لكن ما لم يتغير خلال هذه المرحلة هو

---

[1]- عثمان لحياني، **الصحفيون وحدهم في مواجهة الرئاسة والجيش والبرلمان والقضاء**، الخبر،العدد، 6378، 07 مارس 2014، ص 05.

[2]- يوسف تمار، **الاتصال والإعلام السياسي**، ط1(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012)، ص 75.

الأداء الإعلامي الذي كان يعد نضالا من أجل خدمة النظام القائم أكثر من ممارسة مهنية على قاعدة الاحترافية والتعبير الحر. [1]

الإعلام الجزائري في فترة حكم هواري بومدين 27 جوان 1965-1978:

ناد الرئيس الراحل هواري بومدين عملية عزل بن بلة إثر انقلاب عسكري وأصبح بعدها رئيسا لمجلس الثورة، وفي هذه المرحلة تم إلغاء مديرية الإعلام ووضع وزارة الإعلام، كما توجه النظام الاشتراكي إلى تحقيق إعلام اشتراكي وذلك بالقضاء في بادئ الأمر على الصحافة الاستعمارية، حيث ألغيت وأصدرت بعض الجرائد كجريدة المجاهد، وتكفلت وزارة Alger Républicain تأميمها مثل جريدة الإعلام بعملية توجيه واحتكار المادة الإعلامية لتجعل من الصحافة والإعلام كما يقول الدكتور زهير إحددان وسيلة لنشر أفكار الثورة، حيث يقول الرئيس الراحل 1968 أن الإعلام يجب أن يكون في خدمة الثورة والوحدة الوطنية، ولعل أهم ما طبع هذه الفترة فيما يتعلق بالمجال التشريعي هو صدور القانون الأساسي للصحفيين، وهو القانون الأول من نوعه حيث حدد مبادئ الأداء الإعلامي 1968 سبتمبر، أما عن موقف الخطاب الرسمي إزاء الممارسة الإعلامية كشرف المهنة وسرها والأداء الصحافي فلم يخرج عن نطاق الاختيارات الاشتراكية وأهداف الثورة.

الإعلام الجزائري في فترة حكم الشاذلي بن جديد 07 فيفري 1979-11جانفي 1999:

عند انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في جانفي 1979، تم اقتراح الشاذلي بن جديد للاضطلاع بمهام الأمين العام للحزب، ثم رشح لرئاسة الجمهورية وانتخب رئيسا في فيفري 1979. [2]

ولعل ما ميز هذه الفترة صدور قانون الإعلام لسنتي 1982-1990، لكن ما قبل هذا القانون جرت تحولات هامة في فضاء الإعلام منها صدور لائحة الإعلام للمؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير والتي أكدت على الملكية الجماعية لوسائل الإعلام، والذي وصف الإعلام بوسيلة تعبئة هدفها تجنيد وتنظيم كل القطاعات من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، وبالتالي لم يعطي هذا القانون ضمانات لحرية الإعلام بل أخضع القطاع إلى توجيهات فبوادر التفتح الحزب الواحد والنظام الاشتراكي الذي ظل يحتكر وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والوكالات الإشهارية خاصة بتاريخ 1985.

---

[1]- صالح بن بوزة، **وسائل الإعلام في الجزائر بعد الاستقلال**، المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الاتصال، دار الحكمة الجزائري، ص ص 25-26.

[2]- وهيبة حمودي، **"انعكاسات الخطاب الرئاسي لعبد العزيز بوتفليقة على الممارسة الإعلامية في الجزائر"**، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والاتصال، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص .

إلى جانب أحداث أكتوبر 1988 جاءت لتحدث في هذه الفترة تغييرات استراتيجية وانقلابا هاما في الساحة السياسية والإعلامية، حيث تم إقرار التعددية السياسية بموجب صدور دستور 90-04 هو ما أعطى دفعا قويا للممارسة الإعلامية الحرة التي اتسع نطاقها بمجرد صدور المنشور الحكومي 1990/03/19 الذي فتح المجال للصحافيين من أجل تشكيل صحف مستقلة أو البقاء في الصحف التابعة للقطاع العمومي مع ضمان دفع أجورهم لمدة سنوات حتى وإن انفصلوا عن الصحف الحكومية التي كانوا يعملون فيها، وجاء قانون الإعلام الذي كان المنطلق الحقيقي لتكريس التعددية الإعلامية والتي ظهرت معالمها، والذي نص على إنشاء لجنة متابعة شهر على السير الحسن للأداء الإعلامي في الفترة الانتقالية من خلال تقديم الدعم المالي والقانوني، وانقسمت فيها الصحف إلى حكومية وحزبية مستقلة

الإعلام الجزائري في فترة حكم مُحَمَّد بوضياف 29 جوان 1992-15 جانفي 1992:

شهدت الساحة السياسية عدم استقرار شديد وذلك بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، فتم حل المجلس، وفي هذه الفترة دخلت الجزائر المجلس الشعبي الوطني ونصب المجلس الأعلى للدولة في 1992/01/15 دوامة من العنف فتم إعلان حالة الطوارئ، وبموجب المرسوم المتعلق بحالة الطوارئ تم تجميد قانون الإعلام وبدأت حملة الاعتقالات ضد الصحافيين بحجة الدفاع عن الأمن أو الدفاع عن المصالح العليا للبلاد أو حماية النظام العام، وتم إثر ذلك توقيف العديد من الصحافيين وغلق الجرائد الخاصة واستلزم هذا إنشاء غرفة قضائية بموجب ، حكم من محكمة الجزائر تتكفل بفحص كافة القضايا المتعلقة بالعامل الصحفي.

الإعلام الجزائري في فترة حكم الرئيس اليامين زروال 15 أفريل 1999-16نوفمبر1995:

بعد اغتيال الرئيس مُحَمَّد بوضياف وتعيين علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدلة، دخلت الجزائر في مرحلة انتقالية وتعرضت الجرائد المستقلة في هذه الفترة إلى حملة مضايقات، فتأزمت العلاقة بين السلطة والصحافة، وعرف هذا التأزم أوجه بتعيين بلعيد عبد السلام رئيسا للحكومة حيث وضع لجان رقابة على مستوى المطابع وغلق عدة جرائد، هذه التضييقان أسفرت عنها صراع بين الناشر وأصحاب المطابع، بالإضافة إلى امتناع البنوك العمومية من تقديم تسهيلات في هذا المجال. [1]

ومن هنا يمكن تمييز مرحلتين أساسيتين مرت بهما حرية الإعلام في الجزائر وهما مرحلة الحزب الواحد (1962-1982) ومرحلة ما بعد التعددية الحزبية (ما بعد 1982 إلى يومنا هذا).

---

[1]- وهيبة حمودي، نفس المرجع، ص.

ففي المرحلة من 1962-1982 كانت تعيش الجزائر في ظل نظام الحزب الواحد، حيث كرس دستور 1963 مبدأ حرية التعبير بصفة عامة، حيث نص في مادته التاسعة عشر (19) على "أنه تضمن الجمهورية حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والتدخل العمومية وحرية الاجتماع".

إلا أن هذه الحرية لم تكن مطلقة بل كانت مقيدة من طرف السلطة، وهذا نستخلصه من المادة 22 من نفس الدستور التي تنص على: "لا يجوز لأي كان أن يستغل الحقوق في المساس باستقلال الأمة وسلامة تراب الوطن والوحدة الوطنية ومنشآت الجمهورية ومطامح الشعب والاشتراكية ومبدأ وحدانية جبهة التحرير.

أما فيما يتعلق بالتنظيم القانوني للإعلام في ظل دستور 1976 فإنه لم يضف شيئا إذ انه سار في نفس الاتجاه الذي سار عليه دستور 1963.

أما قانون الإعلام لسنة 1982 (06 فيفري 1982) فقد استمد معظم أحكامه من دستور 1976 وهو أول قانون للإعلام في الجزائر، وقد احتوى على 119 مادة موزعة، ومما سبق ذكره نجد أن الإعلام في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 1989 كان إعلاما موجها ومحتكرا من طرف السلطة. [1]

أما في المرحلة التي تلت قانون الإعلام في الجزائر في سنة 1982، حيث عرفت الجزائر تحولا هاما إذ انتقلت من نظام لا يعترف إلا بالحزب الواحد إلى نظام يقر بالتعددية الحزبية، فقد صدر دستور 23 فيفري 1989 الذي فتح عهدا جديدا للجزائر حيث كرس مبدأ التعددية السياسية وبالتالي تعددية إعلامية، وقد ضمن حرية الرأي والتعبير. [2]

وبعدما جاء قانون 1990 (03 أفريل 1990) المعدل لقانون الإعلام 1982 عدل العقوبات، وقد جاء هذا القانون بعد أحداث أكتوبر 1988 حيث طلبت حركة الجزائريين MGA بإعادة النظر ومناقشة دستور 1989، حيث أن قانون 1990 تم فيه زيادة أجور الصحافيين وزيادة المنتوج وذلك انطلاقا من منع المنشور الذي أصدره "مولود حمروش" في 19 مارس 1990 والذي فتح المجال أمام الصحافيين لإنشاء صحفهم الخاصة المستقلة، بالإضافة إلى بعض الإذاعات.

ويمكن القول أن هذه الفترة شكلت العصر الذهبي للإعلام المحلي لكنه لم يستمر طويلا نظرا لدخول البلاد في مرحلة غير مستقرة سياسيا وامنيا تغيرت معها العديد من المعطيات بدأت بفرض حالة الطوارئ 1992، وتم ذلك بتجميد العمل بدستور وقانون الإعلام وفرضت قيود شديدة على الإعلاميين والصحافة

---

[1]- نور الدين تواتي، **الصحافة المكتوبة السمعية والبصرية في الجزائر**،ط1(الجزائر: دار الخلدونية، 2008)، ص15.
[2]- نور الدين تواتي، نفس المرجع.

حتى تعرضت لكثير من المضايقات والمتابعات القضائية نظرا للحدود التي رسمتها لها السلطة ومنعتها من تجاوزها، وإلى غاية ذلك كان الحديث فيما يخص التعددية مرتبط فقط بالصحافة المكتوبة، أما قطاع السمعي البصري بما في ذلك السنيما وحتى الإشهار كان من ممتلكات الدولة ولم يكن المجال مفتوحا أمام الخواص في هذا القطاع، غير أن قطاع التلفزيون عرف إنشاء أول قناة فضائية حكومية سنة 1944 موجهة أساس للجالية الجزائرية بالخارج، وظل الوضع على ما هو إلى غاية صدور تعليمة الرئيس السابق [1] اليامين زروال رقم 17 الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 1997 والتي ركزت على نقطتين أساسيتين أولهما: الحق في الإعلام وحرية التعبير، والثانية مبدا الخدمة العمومية، فقد كان الرئيس يؤمن بأن الإعلام والصحافة لا ينبغي أن تمجد السلطة بل بالعكس عليها أن نقدها بطريقة موضوعية، وهو ما أكده خلال الندوة الصحفية التي عقدت في 05 ماي 1996 وقد كان من الإعلام الجزائري أن يعرف تقدما كبيرا في ذلك فتح السمعي البصري أمام الخواص، حيث وضع مشروع قانون جديد للاتحاد بالتشاور بين رجال الإعلام والقانون والمثقفين والمختصين وكان ذلك خلال الجلسة الوطنية المنعقدة في 29-30 ديسمبر 1997 بقصر الأمم، هو القانون الذي تضمن إنشاء القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة، غير أن تقليص الرئيس السابق لعهدته الرئاسية وتنظيم انتخابات مسبقة في أفريل 1999 غير من المسار الذي رسم لقطاع الإعلام وفوت على الجزائر فرصة شهد مرحلة تجسيد حرية الإعلام بكل مقاييسها وقضى على حلم الإعلاميين ومعهم المواطن الجزائري في التمتع بهذا الحق.

الإعلام في عهد الرئيس بوتفليقة (1999-2014):

عند تولي الرئيس بوتفليقة سدة الحكم عام 1999 أول ما قام به هو تجميد مشروع قانون الإعلام ودفنه، وتم إقرار السير بقانون 1990 ليعلن بعدها عن مواقفه بصراحة اتجاه قطاع الإعلام وخاصة قطاع السمعي البصري، وكشف عن نيته في الإبقاء على احتكار الدولة لهذه المؤسسات ليعيد بذلك الأوضاع لنقطة الصفر، فقد صرح خلال المقابلة التي أجرتها معه قناة Mbc بأن الدولة هي التي تمول الإذاعة والتلفزيون وهما موجودان للدفاع عن سيادة الدولة ولم تنشأ [2] هذه الإذاعات وهذه التلفزة لمنحها لأولئك الذين يهاجمون الدولة ويتسببون في نكسة شعبهم، وعلى أي حال فهناك صحافة حرة ومجال لحرية التعبير، فمن أراد التعبير فله ذلك، "ولكن وسائل الدولة ملك للدول" وكانت هذه الكلمات التي قضت نهائيا على حلم الحرية الإعلامية وكشفت عن خوف السلطة من هذه الحرية وانها تعتبر دائما الرأي الآخر عدوا لها لا مكملا لرأيها.

---

[1]- مريم ماضوي، **حرية الإعلام في الجزائر بين المد والجزر**، مجلة الوطن الجزائري، العدد 1537.(الجزائر: 2013) ص11.

[2]- مريم ماضوي، مرجع سابق.ص11.

وتظهر ملامح وضعية حرية الإعلام خلال عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال تتبع الأحداث التي عرفها القطاع ، والبداية كانت بتعديل قانون العقوبات 2001 الذي أصبح يسمح بسجن الصحفيين لمدة سنة وتغريمهم غرامات مالية باهظة، بالإضافة إلى احتكار الدولة باحتكار شراء الورق والمطابع والإشهار وسياسة تعليق الصحف ومعاقبتها، وكذا تعليق سحب يوميات جريدة الخبر، الوطن...، بحجة عدم دفع المستحقات، لكن رغم هذا ظلت وضعية الإعلام في الجزائر مستقرة، أما في سنة 2004 تغيرت ملامح الإعلام المحلي في الجزائر، حيث ظهرت حملة الانتقام التي قادها رئيس الجمهورية ضد كل وسائل الإعلام التي وقفت ضده خلال الحملة الانتخابية.

هذه الحقائق قد تدل من جهة على ما يعانيه قطاع الإعلام المحلي في الجزائر في مواجهة السلطة الحاكمة، لكنها من جهة أخرى لا يجب أن تمنعنا من النظر إلى المكتسبات التي حققها القطاع في عهد الرئيس بوتفليقة، إذ يرجع له الفضل في تحسين القطاع وتسخير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وجعلها في متناول الإعلاميين، الأمر الذي أدى إلى تطوير عملهم، فعهد بوتفليقة رغم التقيد على وسائل الإعلام إلا انه عرف استخدام المطابع الملونة والتحول من البث التماثلي إلى الرقمي وإنشاء شبكة موسعة من الإذاعات المحلية التي تسير كلها في اتجاه تشجيع الإعلام المحلي والجواري [1] ، وزيادة القنوات ناهيك عن الدعم المالي والتقني الذي حضي به القطاع، بالإضافة إلى الاستخدام اللا مشروط لشبكة الانترنت وهو الأمر الذي تحسد عليه الصحافة الجزائرية دون بقية الدول العربية، كما أن الإعلام المحلي كان له مساحة كبيرة في تغطية قضايا الفساد ولعل أهمها قضية الخليفة (بنك الخليفة)، وفي هذا الشأن يقول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: أنني أضمن لوسائل الإعلام ومؤسساتها أحسن مستقبل يكرس في ظل بلد ديمقراطي، إنني أهاجم الخطاب ولا أحارب الصحفيين ولا الصحافة المستقلة وإنما الجميع شهد بأن العكس هو الصحيح، لكن ما لم أقبله بشدة هو توظيف هذه الصحف للأكاذيب والدعاية ووسائل الإثارة والاستغلال والنهب المالي. [2]

الإعلام المحلي في الفترة ما بين 2010-2014:

تميز الإعلام المحلي ما بين هذه الفترة بارتفاع كبير على مستوى الإعلام المحلي سواء كان صحف، إذاعات جديدة، إذ عرفت ارتفاع الصحف الجديدة اليومية من 79 جريدة إلى 142، وتم منح 36 اعتماد لإصدار جرائد في سنة 2012، و39 في سنة 2013، مع الإشارة إلى إصدار قانون الإعلام سنة 2012 والقانون العضوي المتعلق بالنشاط السمعي البصري، وقد حققت العديد من النجاحات في مجال محاربة الفساد

[1]- مريم ماضوي، نفس المرجع.ص11
[2]- وهيبة حمودي، نفس المرجع، ص 145.

من خلال الكشف عنه، انتشرت الإذاعات المحلية بشكل رهيب وتطورت بعد أن كانت كغيرها من الوسائل الإعلامية التي تخضع في كل مرة للقوانين التي تفرضها السياسة الإعلامية التي كانت تحدد لها مهامها ووظائفها في المجتمع انطلاقا من الإطار العام للسياسة المنتهجة وأصبحت تتماشى مع كل الأوضاع والظروف.

حيث أصبح عدد الإذاعات 39 إذاعة موزعة على التراب الوطني، تهدف إلى ترسيخ الثقافات المحلية والتمسك بوحدة التراب الوطني، ومن بين هذه الإذاعات الرائدة إذاعة سيرتا بقسنطينة، إذاعة باتنة، إذاعة الهضاب بسطيف.

كما أحدث قانون الإعلام 2012 هيئة سماها سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو نفس القانون الذي حمله قانون الإعلام 1990 فيما كان يسمى آنذاك بالمجلس الأعلى للإعلام، حيث تقوم هذه الهيئة على نشر وتوزيع الإعلام عبر كافة القطر الجزائري مع ضمان نوعية عالية المحتوى لنشرات ولإبراز الثقافة الوطنية المتعددة ودعم النشر باللغات المحلية (العربية، الفرنسية، الأمازيغية)، وكذا سن المبادئ التي يتم عليها توزيع الإعانات المالية التي تمنحها الدولة للمؤسسات الإعلامية.

وتضم سلطة الضبط 14عضوا يعينون بمرسوم رئاسي، ويتم انتخاب نصفهم من طرف زملاء المهنة شريطة اكتساب المرشح خبرة 15 سنة، أما النصف الثاني فيتم تعيينهم كالآتي:

- يختار رئيس الجمهورية 03 أعضاء ومنهم رئيس سلطة الضبط.
- يعين رئيس المجلس الشعبي الوطني عضوين اثنين من غير البرلمانيين.
- يختار رئيس مجلس الأمة عضوين اثنين من غير البرلمانيين.

بالإضافة إلى هذا تكريس مبدأ الحرية والتي أعلن عنها قانون الإعلام من خلال:

1- حرية المعرفة: وهي الحق في الحصول على المعلومات اللازمة حتى تستطيع تنظيم حياتنا والحصول على قدر من المشاركة في الحكم وهو حق اجتماعي لكافة الجماهير.

2- حرية القول: وهو الحق في نقل المعلومات بحرية وتكوين الرأي في أي موضوع والمناقشة حوله، وهو بدوره حق المجتمع تؤديه عنه وسائل الاتصال.

3- حرية البحث: وهي الحق في اتصال وسائل الاتصال بمصادر المعلومات التي يجب معرفتها ونشرها وهو حق للمجتمع.

إلى جانب تأكيد مبدا الفصل بين السلطات الثلاثة، فلا تستبد السلطة التنفيذية بالصحافة والإعلام فتقيدهما، ولا تصدر السلطة التشريعية ما يتنافى مع روح الدستور في تأكيد هذه الحرية، ويكون من حق القضاء الدفع بعدم دستورية القوانين المخالفة وتحدد من غلواء السلطة التنفيذية.

لذلك فإن الجزائر دخلت من خلال الإصلاحات الجديدة التي قدمها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سنة 2012 بحزمة من الإصلاحات السياسية المعلنة لمرحلة جديدة في إرساء مسار الديمقراطية، فسخرت لقطاع الإعلام والاتصال الإمكانيات اللازمة لتمكينه من استيعاب والتوظيفي المعلوماتي التكنولوجي الناجم عن الثورة التقنية وذلك من أجل تأطير الممارسة الإعلامية المهنية للصحفيين وقطاع الإعلام في الجزائر، حيث تواكب هذه التحولات، المر الذي تطلب وضع إطار قانوني والمتمثل في المشروع العضوي لقانون الإعلام الجديد الذي صدر في شهر جانفي 2012، الذي يعد بمثابة شهادة ميلاد القنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، وكذا رفع الجريمة على الجنح الصحفية في الجزائر وإصدار سلطة الضبط الخاصة بالسمعي البصري والصحافة المكتوبة وتنظيم نمط الصحافة الإلكترونية في قانون الإعلام 1990، ومن بين الإصلاحات التي عرفها قطاع الإعلام في الجزائر هي:

1- صدور قانون الإعلام الجديد ورفع الاحتكار على قطاع السمعي البصري:

حيث من الملاحظ من قانون الإعلام الجديد الصادر سنة 2012، ومن خلال المواد المنبثقة فيه نجد أن قطاع الإعلام اجتاز مرحلة جديدة غير تلك المرحلة التقليدية، وذلك من خلال التعديلات التي أعادت الاعتبار لقطاع الإعلام في الجزائر ومراجعة مجموعة النقائص لتحديد مسار الممارسة الإعلامية كالتركيز على حقوق الإعلاميين والحياة المهنية وأخلاقيات المهنة. [1]

2- تحديد مفهوم الخدمة العمومية وفعالية الإعلام الثقيل:

حيث يبدو في هذا الصدد إعادة الاعتبار في المؤسسات الإعلامية الإذاعة بالدرجة الأولى، إذ وصلت إلى هامش كبير من الحرية دليل على ذلك هناك حصص تفاعلية في جميع المجالات عكس التلفزيون الذي لا يزال يراوح مكانه منذ أمد طويل على عكس الإذاعة الوطنية وحتى القنوات الجهوية التي وصلت إلى تحقيق الخدمة العمومية في المجتمع المحلي نحو 48 ولاية وعلى جميع الأصعدة، ، كما أن الخدمة العمومية بدأت في

[1]- رفيق بشرى، **الإعلام الجزائري 2014/2012 أفق نحو الانفتاح والتعددية**، موقع الإذاعة المحلية، أنظر: تاريخ الاطلاع 2014/5/28 على الساعة 14:22

www.radioalgerie.dz

توفير هذه الخدمات في مجالات معينة وخاصة المجالات المادية المعروفة من طرف الهيئات المكلفة بتحقيق هذه الخدمة العمومية (قطاع عام أو خاص)، وذلك من أجل تحقيق متطلبات المواطنين للوصول إلى التنمية.

3- خوصصة القطاع الإعلامي:

حيث اكد وزير الاتصال عبد القادر مساهل على أن القطاع الإعلامي سيعرف تطورا ملحوظا لاسيما في خوصصة قطاع الإعلام وفتح المجال أمام الخواص للتعبير عن الآراء بكل حرية، بالإضافة إلى حرية إنشاء المؤسسات الإعلامية الخاصة التابعة للقطاع الخاص وتقليص حجم القيود عليها وفتح قنوات الاتصال الخاصة، مع الحفاظ على أخلاقيات المهنة (السب، الشتم، القذف)، ومعتبرا أن الحاجة من فتح السمعي البصري هو إعطاء الدفع من جهة والاستجابة للحاجيات الإعلامية للمواطن واستقطاب العمال المهنيين ذات الكفاءة العالية [1] مع مراعاة المراقبة للقنوات الخاصة حتى لا يتم التقاط قنوات فضائية أجنبية تروج أفكار ومعتقدات بعيدة.

4- تطوير القطاع الغام الإعلامي:

كما يبدو من خلال الفترة من خلال التصريحات التي أعلن عنها الدستور 2012 حيث يدعو الرئيس بوتفليقة إلى إبقاء مجال السمعي البصري العمود الفقري شريطة تطوير نفسه للمنافسة في المستقبل مع القطاع الخاص والقنوات الخاصة، وضرورة التجاوب مع التطورات الراهنة كفتح بعض القنوات الفضائية التي ترمز للممارسة الفعلية للإعلام مثل قناة النهار TV والشروق TV والتي تعمل على نقل أحداث وتطورات وقضايا المجتمع المحلي من القاعدة إلى القمة أو من القمة إلى القاعدة، وكذا تنظيم حرية إنشاء الفضائيات والسهر على أدائها وشفافية قواعدها الاقتصادية وتجنب الفوضى والتسرع والارتجال، ومنح الفرصة للجميع للتنافس بشفافية على أساس معايير الجودة والاحترافية لترقية الإنتاج الوطني، وإلى جانب هذا الدعوة إلى تشكيل وإنشاء بطاقة الصحافة الخاصة بالصحفيين في جانفي 2013 طبقا للقانون العضوي حول الإعلام وإنشاء نقابة تمثيلية، ويتم البث عبر النظام الرقمي (رقمنه الإعلام بالنسبة للاداعة و التلفزيون على حد سواء و اعتبار البث الرقمي ليس بمثابة تتطور فحسب بل بمثابة تحدي ثقافي وسياسي واقتصادية، وكذا التعاون والشراكة بين مختلف المؤسسات الإعلامية (الإذاعة، الصحافة، التلفزيون) في مجال البث الرقمي وكذا في إعداد وإنتاج المضمون بهدف ضمان خدمة عمومية تأخذ بعين الاعتبار القيم الاجتماعية والثقافية للجمهور. [2]

---

[1]- خطاب ألقاه وزير الاتصال والإعلام عبد القادر مساهل على القناة الجزائرية الثالثة يوم 2014/05/15 على الساعة: 20:15، نشرة الأخبار.

[2]- رفيق بشرى،نفس المرجع

5- تحقيق الدعم من طرف سلطة الضبط السمعي البصري:

بما أن سلطة الضبط هي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسير بموجب القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري لا بد لها من التوجيه على أساس القانون لأن التقنين يختلف عن الضبط، والتفريق بين وضع القوانين وضبط نشاط الإعلام المحلي.

المطلب الثاني: سمات الإعلام المحلي في الجزائر:

يتفق العديد من الأكاديميين والباحثين المتخصصين في علوم الإعلام بأن هناك ملامح أساسية للإعلام المحلي وتتحدد في:

- إن الإعلام المحلي قد تجاوز الأساليب التقليدية المتمثلة في نقل المعلومة فقط إلى المشاركة الفعالة في كافة خطط التنمية وتتبع سيرها من خلال مختلف الأنشطة والأشكال الإعلامية المحلية.
- يظهر دور الإعلام المحلي بوضوح أثناء تعرض الواقع إلى أزمات وحالات طوارئ مفاجئة من خلال اعتماد الإعلام على استفزاز الواقع اليومي وخلق جو من الألفة والتفاعل مع الضحايا والمتضررين.
- يساهم في تلقين الناس المهارات والأساليب اللازمة التي تقتضيها عملية التحديث والتطوير لاسيما الجرأة وانتقاد المسؤولين وعدم الخوف منهم.
- يشارك الإعلام المحلي في تنمية المجتمع المحلي المباشر من خلال شتى الأنشطة والإسهامات كمحو الأمية وتنظيم الدورات التكوينية والتثقيف النسائي. [1]
- أنه إعلام هادف يسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع الأساسية ومصالحه الجوهرية، فهو يقوم بتهيئة الأجواء المناسبة لغرض إنشاء الخطط التنموية، كما يهدف بالدرجة الأساس إلى تعزيز قدرات الجمهور من أجل المشاركة الإيجابية في عملية التنمية والقضايا التي تهم المجتمع الذي يعيشون فيه.
- مبرمج ومخطط يرتبط بخطط التنمية ومصالح المجتمع.
- شامل ومتكامل، فهو إعلام شامل يرتبط بنواح اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تربوية، ويسعى إلى إقناع الرأي العام بضرورة التغيير الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية. [2]

---

[1]- Gareth locksley, The media and Development, The international bank for reconstruction and Development, Washington, 2009

[2]- إسلام عبد العزيز، الإعلام التنموي.تاريخ الاطلاع2014/5/19على الساعة 23:00
http://www.ahewar.org

- إعلام متعدد الأبعاد، حيث تتعدد أبعاده لتشمل الأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- إعلام واقعي، فهو إعلام واقعي في أسلوب معالجته لمسائل المجتمع وطرحها، ويعبر عن مفهوم الناس وتطلعاتها وقابلا لمسايرة القضايا المستجدة، يستند إلى الوضوح في التعامل مع الجمهور والثقة المتبادلة.
- حديث متطور يستخدم أساليب مشوقة حديثة.
- متفتح يستفيد من خبرات وتجارب الدول والمجتمعات الأخرى.
- نقل التراث الثقافي من جيل إلى آخر.
- تنمية الحس الديمقراطي وممارسة الديمقراطية.
- التركيز على دور الشباب وقضاياهم.
- التركيز على الإحساس بالمال العام وتقديره والحفاظ عليه. [1]
- التأثير في اتجاهات ومواقف الأفراد والجماعات لجعلهم أكثر استشعارا بالمشكلات التي تواجه عملية التنمية، وأكثر استعدادا للمساهمة في حلها، وفي هذا الشأن يمكن لوسائل الاتصال بأساليبها ووسائلها تعديل وتغيير المفاهيم والسلوكية السلبية إلى مفاهيم وسلوكيات إيجابية.
- البحث عن مكامن الخلل الذي يعتري المجتمع، سواء في بعده البيئي أو التعليمي أو الاجتماعي...، وما إلى ذلك، فلا يكتفي بوصف المشكلة فقط، وإنما مدعو إلى التنقيب في العوامل المؤدية إليها، ثم تقديم الحلول الناجحة والممكنة لها. [2]
- يعمل على توسيع الآفاق الفكرية ولفت انتباه الناس إلى القضايا العامة، فنظام الاتصال هو أداة للتغيير نحو نظام اجتماعي شامل.
- التعليم، حيث يقوم بتعليم الناس المهارات والأساليب اللازمة التي تتطلبها عملية التنمية، ترسيخ التطورات الإيجابية في مجال التعليم والاهتمام بالتربية جنبا إلى جنب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي.
- تقديم قيادة الإدارة الحكومية لشعبها لبعث أفكارها ومعتقداتها وخطوات عملها.
- بعث الطموح والتطلع إلى حياة أفضل وإيجاد مناخ فكر يحفز الناس على التغيير والتطور. [1]

---

[1]- أسامة بن صالح حريري، **تهيئة الدور للإعلام لتنمية الوعي لدى الجماهير**، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث: www.minshawi.com.

[2]- ولبر شرام، **أجهزة الإعلام والتنمية القومية**، ، (القاهرة، 1970)، العدد 271690، تاريخ الاطلاع2014/04/05

الفرع الأول : الإعلام المحلي والسلطات الثلاث في الجزائر:

إن الإعلام الناجح هو ذلك الإعلام المستقل عن كافة السلطات إلا بما يتعلق بأسرار الدولة، لكن كل ما يبدو في الجزائر أنها تتميز بسيطرة سلطة على سلطة، حيث نجد أنها تحاول إقحام الإعلام في أعمالها وعدم السماح لتغطية أخبار هامة وأحداث طارئة أو أزمات من الضرورة أن يعرفها كل الناس، حيث تعمل على إخفاء الحقيقة وتحجب الإعلام عن تزويده بالوقائع، وهذا لا يعني سلامة عمل السلطات في هذا المجال بل يعني أنه خوف لا مبرر له، وأن إعطاء الإعلام الحرية التامة ليتحدث بصراحة وينقل الحقيقة إنما يؤدي إلى نجاح السلطة وليس إلى تعثرها وعكس ذلك يعتبر نوع من الفساد والتسلط والتخويف والهيمنة على وسائل الإعلام، يعمل على مساعدة السلطات على أداء أعمالها على أكمل وجه، ويساعد على تحقيق مبدأ هام في أجهزة الحكم وهو مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يعمل الإعلام المحلي على متابعة أخبار السلطات سواء كانت تنفيذية، تشريعية، قضائية، ويسلط الضوء عليها وينقل أخبارها عبر وسائل الإعلام لإخبار الناس بما يجري داخل كل سلطة من السلطات وما يتمخض منها من قرارات وقوانين وآليات تنفيذ، إبراز أي تقصير من السلطات إعلاميا، كما أن السلطات أيضا تستعين بالإعلام لتغطية اجتماعاتها وجلساتها وقراراتها وأحكامها، ولكن قد تحدد السلطة أو كل السلطات على حدة لتجدد المعلومات التي تريد نشرها بواسطة الإعلام، وهنا إما أن يكون الإعلام مقيدا فينفذ ما يعطى له فقط، أو يكون هناك حرية للإعلام تجاه السلطات وذلك بأن لا يكتفي الإعلام بالنشر فقط وفق قيود مرسومة، ولكن ليتخطى ذلك حتى يعمل بحرية ومصداقية وممارسة دور الرقابة على عمل السلطات بالتحليل والنشر والتعليق، ومن هنا تبرز العلاقة الوثيقة بين السلطات الثلاثة والإعلام والرأي العام، حيث أنها جميعا ستؤثر في بعضها، فإذا كانت العلاقة صحيحة فإن السلطات ستكون خاضعة للرقابة، وأن الإعلام يتمتع بالحرية والمصداقية والشفافية، وسيحصل أخيرا على ثقة الجماهير وعلى تكوين الرأي العام.

الفرع الثاني: الإعلام بين الحرية والتقيد:

إن الإعلام المحلي بمفهومه البسيط هو نشر الوقائع والآراء في صيغ مناسبة مسموعة أو مرئية وبواسطة الرموز الوسائل التي يفهمها ويتقبلها الجمهور، وهو بذلك يكون أداة الاتصال الحضارية تخدم المجتمع المحلي لاتخاذ ما يناسبهم من مواقف، ولا يتأتى هذا إلا بوجود حرية إعلامية موجهة للمستقبل الذي بدوره له الحق في الإعلام Le droit d'information، حيث يقال أن الحرية ذاتها تشبه العملة التي يتداولها الناس

---

[1]- خالد إبراهيم المحجوبي، **الموسوعة العربية لتنمية**،مجلد1(لبنان:2006)

في الأسواق، ولعملة الحرية وجهان أولهما الرأي العام وثانيهما الإعلام، والمقصود من هذه المقولة هو أن المناقشة الحرة هي الشرط الأول في الوصول إلى حرية الإعلام سواء كان عالمي أو محلي.

أما حرية الإعلام والصحافة فقد أصبحت بديهية لا ينازع فيها أحد، وضمانها نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونصوص الدساتير المتتابعة والتي تأكدت بصفة خاصة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر سنة 1948، وتفسير معنى حرية التعبير يختلف اختلافا كبيرا عند التطبيق من دولة إلى أخرى، إذ تعتبر بعض النظم أن حرية الإعلام هي حجر الزاوية في الديمقراطية وتحميها بالقانون، في حين قد تقيد هذه الحرية في بعض النظم الأخرى وفق ما تراه السلطة الحاكمة ملبية للاحتياجات الوطنية، كما أنها قد تعتبر أنه لا حرية لأعداء الدولة. [1]

وحرية الإعلام تعني مجموعة من الأمور لا بد أن تتأسس عليها، والتي نص عليها قانون الإعلام الجزائري، حيث يمارس نشاط الإعلام في الدولة بحرية في إطار أحكام القانون العضو ي والتشريعي والتنظيم المعمول بهما "وفي ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية والدين الإسلامي وباقي الأديان وكذا احترام الهوية الوطنية والوحدة الوطنية ومتطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني، ومهام والتزامات الخدمة العمومية وحق المواطن في إعلام كامل وموضوعي، بالإضافة إلى سرية التحقيق القضائي والطابع التعددي للآراء والأفكار، ناهيك عن كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية". [2]

هذا ومن جهة أخرى عدم خضوع وسائل الإعلام المحلية لرقابة سابقة من جانب السلطة، ولا تقبل هذه الرقابة في جميع الأحوال حتى في الظروف الاستثنائية كحالات الحرب والطوارئ إلا على مضض وفي أضيق الحدود، وكذا تقييد قدر الإمكان المجال الذي يكون في وسع المشرع فيه إيراد تشريعات تجرم ما لم يستلزم صالح المجتمع تجريمه، وهذا يعني أن الحرية المعترف بها للفرد ليست مطلقة وإنما تحددها القوانين القائمة والتي يعد الفرد إذا انتهكها مسؤولا مدنيا وجنائيا، وحق الأفراد في الجماعات في إصدار الصحف دون اعتراض من السلطة، وأخيرا حرية وسائل الإعلام في انتقاء الأنباء ونقلها، وحرية الرجوع إلى مصادر المعلومات. [3]

المطلب الثالث: مشاكل الإعلام المحلي في الجزائر:

---

[1]- نور الدين تواتي، **الصحافة المكتوبة و السمعية و البصرية في الجزائر**، مرجع سابق،ص31

[2]- المادة 02 من **قانون الإعلام الجزائري**، **قانون عضوي** رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 يتعلق بحرية الإعلام في الجزائر.

[3]- حرية الإعلام في الجزائر من خلال القوانين والتشريعات، منتدى الإعلام، الثلاثاء أكتوبر 29ن 2013، أطلع عليه يوم 2014/05/21، على الساعة 13:10، من الأنترنت www.ahlamontada.net/pdf

يلعب الإعلام المحلي دورا مهما في التعبير عن اهتمامات واحتياجات المجتمع المحلي وتعزيز الوعي بين المواطنين بالقضايا التي تعاني منها البيئة المحلية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما أوجد ارتباطا بين دور الإعلام والتنمية والمشاركة الشعبية تعرف بالإعلام التنموي الذي يشارك فيه المواطنين بجهودهم وهو ما يمتد بدوره إلى توعيتهم بالمشاركة السياسية في صناعة القرار والمشاركة في إدارة الشأن العام بهذه الأقاليم وهي نفس الأسباب التي دفعت الدولة إلى التوسيع في إنشاء الإذاعات والقنوات الإقليمية.

لكن لم تؤدي هذه الإذاعات والقنوات الإقليمية دورا ملموسا في المجتمعات المحلية رغم زيادتها بسبب القيود المفروضة على عملها وأصبحت أداة إضافية في سيطرة السلطة التنفيذية على الإعلام الإقليمي من خلال نقل أنشطتهم التقليدية والرسمية بدلا من قيامه بدور فعال والتثقيف والتنوير للرأي العام المحلي والتصدي للمشاكل التي تواجهها هذه المجتمعات وهو ما أدى إلى عدم التعويل عليه في المساهمة في تطوير تلك المجتمعات خاصة في ظل مرحلة الإصلاح الحالية التي تم الاهتمام بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتأثره بشدة إلى الاستماع والمشاهدة للإذاعات والقنوات المحلية.

وواجهت الصحافة المحلية تحديات كبيرة من عدم توفر رأس المال المنتظم والكوادر الصحفية والمهنية المعربة من خريجي الجامعات لضمان استمرارها، غالبا ما ينظر الناس إلى وسائل الإعلام باعتبارها أدوات تعكس العالم المحيط بهم حيث تستخدم المادة الإخبارية في الحصول على المعلومات كما تعكس قيم المجتمع وعاداته وأنماط سلوكه، وتعد وسائل الإعلام وفق هذا المفهوم بمثابة النافذة التي تطل من خلالها على العالم الخارجي وينظر بعض الناس لوسائل الإعلام بصورة مختلفة حيث يرون أنها تختار التركيز على بعض الموضوعات والقضايا ليس لكونها تعكس الواقع الاجتماعي، وإنما لتحقيق بعض هذا الواقع ونتيجة تراكم التعرض لوسائل الإعلام يبدو العالم الذي صنعته تلك الوسائل حقيقيا في أذهاننا، وقد لا يستطيع بعض الناس أن يميز هذا العالم المصطنع من العالم الحقيقي، ويرى هؤلاء أن وسائل الإعلام لا تعكس ما يحدث في العالم الخارجي. [1]

مشاكل الإعلام الجواري:

1- العراقيل الإدارية الرسمية:

وتتمثل في حرمان الصحيفة من الإشهار العمومي الذي تقدمه الشركة الوطنية للنشر والإشهار "**لاناب**" المحتكرة للإشهار العمومي، فإذا كانت الصحيفة ذات انتشار محلي جواري فإنها تخشى حرمانها من الإشهار، ولذلك تسعى مرغمة وعلى حساب خطها الإعلامي الجواري التي تبني خط مشوش بين الجهوي والوطني

[1] - عبد الله أبو الحمد حسين، **تحديات الإعلام المحلي (صحافة-إذاعة-تلفزيون) أثناء الفترة الانتقالية**،(الكويت) يوم 1-13/12.جانفي 2013.

للخروج من الدائرة المحلية، فتقوم بنشر أخبار من مختلف ولايات الوطن من أجل الاستفادة من الإشهار العمومي.

2- سقوط صحف جوارية:

في دوامة العلاقات الخاصة والبزنسة والابتزاز وبتحكيم ذلك في كون الإدارة ومحرري الصحيفة الجوارية يسقطون في نسج العلاقات الخاصة والتي تمتد إلى البزنسة والحرج في نشر أخبار جوارية هامة يشعرون بأنها تمس بالمسؤولية، خاصة وان امتداد السنوات الطويلة لعمر الصحيفة الجوارية تجعل من قوتها المتنامية وسطوتها لدى الرأي العام عند بائعي الضمائر من مديرها ومحرريها ومراسليها أداة للضغط والهدم والابتزاز، ناهيك عن انعدام الخبرة والكفاءة الإعلامية لدى بعضها، حيث تنشر في صفحاتها كل ما هب ودب، بل ورأينا في نشر أخبار دعائية وتضليلية هي في الحقيقة محض إعلانات تجارية ورسائل شخصية لا تحمل أي غرض إعلامي أو نشر أخبار عن أحداث لم تقع أصلا.

وبسبب نسج العلاقات الخاصة والبزنسة والحصول على المزايا والمنافع غير المشروعة، نجد لدى إدارة ومحرري مثل هذه الصحف الجوارية عدم القدرة على المحافظة على حياة الصحيفة من خلال فقدانها لهامش المناورة الضروري لعملها وحياتها والمتمثل في الحفاظ على العلاقة الجيدة للصحيفة مع محيطها وصونها في نفس الوقت لقدرتها على نشر الأخبار مهما كان نوعها في إطار الموضوعية والمصداقية والاحترافية دون خوف أو طمع من أي كان. [1]

3- عدم تأثير العديد من الصحف الجوارية والإعلام الجواري في المسؤولين المحليين لاتخاذ قرارات لصالح المواطنين أو لقضية من القضايا المطروحة، لذلك نجد المواطنين يلجؤون لنشر انشغالاتهم ومشاكلهم إلى الصحف الكبرى ذات الامتداد الوطني، التي توزع إلى العاصمة تحديدا من أجل أن تطلع عليها مصالح الرئاسة والحكومة والوزراء والجمعيات والأحزاب والنقابات وغيرها، وهدف هؤلاء المواطنين إسماع صوتهم وانشغالاتهم إلى مراكز الدولة حتى تنزل المطرقة كما يقولون على رؤوس المسؤولين المحليين لحل المشاكل، والمسؤول المحلي الجاد وله ضمير مهني ومسؤول بالفعل نجده متناغما ومتفاعلا مع الإعلام الجواري الذي يساعده كثيرا في معضلات كثيرة، أما المسؤول المحلي فإنه لا يتحرك إلا إذا كلمته الوصاية المركزية عن مشكلة رأتها منشورة في صحيفة وطنية، حيث مقرات الرئاسة والحكومة والجمعيات الكبرى والأحزاب والنقابات وغيرها.

---

[1]-- خليفة قعيد، **دور الإعلام الجواري في خدمة الوطن والمواطن**، العدد 14895:تاريخ الاطلاع15/5/2014/www.elwatandz.com/algerie/1148.html

4- الانعدام الكلي لوجود مصالح إعلامية رسمية في بعض القطاعات والأجهزة الهامة، وكذا عدم توفر الموجود منها على المحترفين الذين يفهمون الإعلام ويفرقون بين معنى الحق في الوصول إلى الخبر ومصدر المعلومة، ومعنى فتح المجال للشائعات ولكلام الشارع، وفي حالة خلق مصدر الخبر ومنع الوصول إلى المعلومة التي يبحث عنها الصحفي. [1]

إن الإعلام المحلي في الجزائر ليس مستقلا تماما، حيث تعمل فيه وسائل الإعلام مثل التلفزيون، الإذاعة تحت إشراف الدولة، وتوجد قوانين صارمة لوسائل الإعلام المكتوبة، كما تعتبر الأخبار مهنة خطرة ولقد قتل عدد من الصحافيين من طرف جماعات دينية متطرفة، وهذا ما تخصصه الصحف الجزائرية يوما في السنة للاحتجاج على هذه الوضعية.

إن من الطبيعي أن تكون الصحف المحلية باللغة العربية أو الفرنسية، لكن هذا يجعل من الصعب على العالم الخارجي معرفة ما يحصل في البلاد، كما أنه غياب النقد القوي للحكم يعتبر عائقا مهما لنمو عادل للبلاد، كما يبدو أن الولوج إلى الأنترنت أقل في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى.

كما أن اللافت للانتباه هنا أن قانون الإعلام الجزائري لم يرد فيه أي مرسوم حول الإذاعات المحلية، وبقي دائما يدور حول الإعلام الرسمي الوطني، إلا أن هذا لا يعني إغفال أهمية الإعلام المحلي نظرا للحاجة الدائمة للمعلومات ذات الطبيعة المحلية، كما يمكن أن يلعب هذا النوع من الإعلام دورا مساندا للإعلام الرسمي، وأيضا إعطاء فرصة لكل عناصر العملية الاتصالية في أداء دورها وبالتالي تحقيق فكرة الاتصال الفعال وكذا القضاء على فكرة تصلب الثقافة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الثقافة لكل منطقة. [2]

- التداخل فيما بين وسائل الإعلام المحلية الأربعة: المقروءة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، فالإعلامي المقروء ينتقلون إلى المرئي كمذيعين أو معدي برامج أو مقدمي برامج في المرئي يكتبون في المقروء، كما أن معلومات المرئي تصبح مصدرا للمقروء.
- غياب التشريعات المنظمة لوجود وسائل الإعلام الأربعة والمنظمة للعلاقة فيما بينها مثل السرقات العديدة التي يقوم بها الإعلام المقروء للمعلومات التي يجمعها فرع من فروع الإعلام الإلكتروني.
- عدم وضوح مصدر المعلومة: ليس هناك ما ينظم العلاقة بوضوح بين مصدر المعلومة وصاحب الحق بها، أي الإعلامي، والمصدر إما هو الحكومة أو سلطة الأمر الواقع على الأرض.

---

[1]-خليفة قعيد،نفس المرجع.

[2]- ليليا شاوي، **دور الإذاعة المحلية في ترسيخ الهوية الثقافية**، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم الإعلام والاتصال، 2008، ص 26.

- غموض المعلومة الخاصة بالإعلاميين أنفسهم أي طرق توظيفهم وارتقائهم المهني وظروفهم المعيشية وضماناتهم.
- كما أن أكثر المحتاجين في التنمية هم الأقل قدرة على الوصول إلى الإعلام، ففئات النساء واللاجئين والفقراء والأشخاص ذوي الإعاقات والأميين والسجناء، كلها فئات مستهلكة للإعلام المحلي ولكنها لا تظهر على شاشته لا بأشخاصها ولا بهمومها، ولا تستطيع بلوغه في غالب الأحيان.
- إن العلاقة المباشرة بين الإعلام والتنمية، فهي الوقت الذي يحتاج فيه الإعلام إلى مساندة منظمات المجتمع المدني من اجل تخفيف أو رفع الرقابة والضغوط عنه أو من أجل تنظيم أوضاع العاملين فيه. [1]

[1]- شاوي ليليا، نفس المرجع، ص 26.

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر:

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المحلية بالجزائر:

المرحلة الأولى: التنمية المحلية في الجزائر إبان الحقبة الاشتراكية 1962/1988:

لقد شهدت الجزائر النموذج الاشتراكي كنمط أول للتنمية يهدف بالدرجة الأولى إلى بناء الاقتصاد الوطني وتطويره، وإحداث تغيير اجتماعي شامل لمصلحة القاعدة العريضة من الشعب، وقد اعتمد هذا النمط على الاحادية الحزبية وأسلوب التخطيط كمدخل رئيسي للتنمية، وقد تميز هذا النسق من التنمية بالدور المميز للدولة ورسم وتوجيه النشاطات الاقتصادية والتنسيق بين قطاعاتها المختلفة [1] ، ونهوض القطاع العام بالدور الرائد والقيادي في إنجاز مخططات التنمية، غير أنه سرعان ما أفضت ممارسات وتطبيقات هذا النظام إلى أزمة حادة في البلاد، حيث كانت حوادث 05 أكتوبر 1988 ومختلف الحوادث التي أعقبتها فيما بعد مظهرا من مظاهره، الشيء الذي طرح ضرورة التحول عن الإيديولوجية الاشتراكية ومختلف آلياتها لصالح الخيار التنموي الليبيرالي. [2]

حيث نظرت مختلف مواثيق الجزائر المستقلة إلى التنمية المحلية ضمن الرؤية الوطنية للتنمية التي تنبثق من الأهداف الاستراتيجية لثورة التحرير الكبرى، وقد أرسى دعائمها أول بيان لها في نوفمبر 1954 الذي أعلن بأن الكفاح الذي يخوضه أصحاب هذا البيان هو من أجل الاستقلال بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في دائرة المبادئ الإسلامية.

وقد سار ميثاق الصومام إلى هذا الهدف تبعده فلسفة مواقف الحزب الشيوعي الجزائري، ثم جاء ميثاق طرابلس منبها بأن انتهاء الثورة المسلحة لا يعني نهاية المعركة، بل المعركة يجب أن وتتواصل وتعزز وتتوسع لبناء الدولة، ولقد اعتمد في ذلك على الاشتراكية كمرجع لاستلهام كافة الأسس وأساليب البناء والتنمية الشاملة، وقد حددت أسسها في الميدان السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي وفق مبادئ هذا الخيار. [3]

1- الأحادية الحزبية: حيث ينظر إليها على أنها أداة لبناء الوحدة الوطنية ودعم التنمية الشاملة، حيث يعود ميلادها إلى أول دستور جزائري الصادر في 10 سبتمبر 1963، حيث تعبر عن إرادة الشعب الشاملة هي

---

[1]-عبد الله شريط، **الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر**، (الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984)، ص 150.

[3]2- الطاهر بن خرف الله، **تشكيل المجالس الشعبية البلدية بالجزائر دراسة سوسيولوجية**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985، ص 60.

أن يتعلم ويعلم ويوضح بكل الوسائل ما يعنيه التطور والتنمية والاستقلال بمفهومه الشامل غير البنية الاجتماعية عشية الاستقلال، حيث أنه في السنوات الأولى كانت لا تحتوي على النخبة الكافية لتأطير الحزب من أجل القيادة بهذه المهمة والنهوض بها [1] ، الشيء الذي جعل الحزب تتصدره طبيعة تنقصها الخبرة وتؤطر قاعدته فئة لا تملك من فنون التسيير والتأطير شأنه شأن جهاز الإدارة الذي وجد نفسه يتخبط في مشاكل عدة منها: انهدام الإطارات اللازمة والقادرة على تسيير البلاد، فراغ رهيب في مختلف الوظائف الإدارية والفنية بسبب انسحاب الفرنسيين من الأجهزة الإدارية من ناحية، والنقص الملحوظ في الجزائريين الذين باستطاعتهم سد ذلك الفراغ من ناحية أخرى، فإذا كانت المشكلة ندرة المستخدمين في القطاعات غير السيادية [2] كالتعليم والصحة ...إلخ، قد حلت عن طريق جلب الأساتذة والأطباء ...إلخ من أجل تعليم وخدمة أبناء وأفراد المجتمع في إطار التبادل والتعاون، فإن المشكلة في الجهاز الإداري والحزبي، لم يكن لها مخرج سوى فتح باب التوظيف والتأطير على مصرعيه، لجميع من يحسن الكتابة والقراءة من الجزائريين، ومن جهة أخرى فإن اللجوء إلى جلب المتخصصين الأجانب لا يخلو من مخاطر حتى في قطاعات غير سيادية في دولة لم تعرف بعد وجهتها السياسية الواضحة [3] ، وأن عدم تهيئة جبهة التحرير الوطني قبيل الاستقلال للأوضاع الجديدة التي تلت خروج المستعمر كان عقبة في وجه التنمية والتحولات التي يتطلبها الوضع الجديد، ووقعت التحولات والتغيرات خاصة في الأقاليم المحلية بعيدة عن النظام ومنطق التفكير، الشيء الذي انعكس سلبا على الريف والتنمية فيه، ويعود السبب في عدم نهوض الحزب بمهمته في توجيه التنمية ومراقبتها كاملة لعدة أسباب:

– فإذا كانت جبهة التحرير الوطني، قد تمكنت من تعبئة كافة الطبقات الاجتماعية لهدف الاستقلال، فإن الحزب في الاستقلال عجز عن تحويلها إلى طبقة واحدة ذات مصلحة واحدة.

– الضغط الإيديولوجي للحزب، الذي أكده مؤتمر طرابلس رغم التصريحات الرسمية بأن عقيدة الحزب هي الاشتراكية، فإنه لم يتمكن من تأدية مهمته السياسية على احسن وجه، كما أن نشاطه يكاد ينعدم. [4]

– إعطاء الأولوية لبناء الدولة على حساب الحزب، وقد أفرزت هذه الأولوية نمو بيروقراطية الإدارة، ترفض في كثير من الأحيان تدخل الحزب في أشغالها.

---

[1]- الطاهر بن خرف الله، نفس المرجع، ص60.

[2]- عبد الله شريط،نفس المرجع السابق،ص ص151،150.

[3]- سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**،ط1(الجزائر: دار الهدى، 1993)ص ص 36-48.

[4]- سعيد بوشعير، نفس المرجع السابق، ص 36.

2- الاقتصاد المخطط (الموجه): يعتبر الاقتصاد المخطط ركيزة تنظيم سير عملية التنمية الشاملة في فترة ما قبل الإصلاحات، وأداة الدولة لتحقيق أهداف الاشتراكية، وقد شرعت الجزائر في اعتمادها هذا الأسلوب سنة 1967 بتطبيق أول مخطط ثلاثي الذي تبعته سلسلة من المخططات الأخرى. [1]

وأثناء الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر مرحلة التسيير الذاتي، وهو التنظيم الذي شمل كافة الملاك الشاغرة التي احتلها العمال بخروج المعمرين، حيث صاغت الدولة مجموعة من النصوص القانونية المنظمة بقصد استغلالها وتوظيفها في التنمية، فتجربة التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية كرست توجها سياسيا فيما بعد تمثل في الإيديولوجية الاشتراكية، إلا أنه وكما نصت المادة 01 من المرسوم رقم 63-95 المتعلق بتنظيم المؤسسات المسيرة ذاتيا، عن إمكانية إلحاق بعض المؤسسات أو أماكن الاستغلال ذات الأهمية بالقطاع العمومي وتسييرها بقرار من رئيس الحكومة، وفتح المجال للقطاع العام أن يظهر بقوة وذلك لكثافة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الذي فرضته المعطيات الموضوعية [2] ، والمتمثلة في:

- الوضعية الاقتصادية المتدهورة في البلاد، وخاصة في الأقاليم المحلية عشية الاستقلال، وذلك راجع إلى الطابع العسكري الذي طغى على السياسة الاستعمارية اتجاه الريف الجزائري.

- انتشار بطالة سافرة في صفوف أفراد المجتمع، وكانت خلفية السياسة العسكرية في الريف تهدف إلى القضاء على المقاومة الذي أبدته البوادي والأرياف، وقد كان هدف الدولة الأساسي في اتباع سياسة المخططات هو بلوغ أهداف اجتماعية، ولتحقيقها تقوم بتنظيم إطار خاص بالإنجاز والتنسيق والتسيير والإشراف على مخطط التنمية، وقد شرعت الجزائر ابتداء من المخطط الثالث 1967-1969 في استراتيجية التصنيع باعتباره محرك الاقتصاد من جانبين، فهو يزود سوق العمل بآلات صناعية إنتاجية ويستقبل منتوجات العمل الأخرى [3] ، ومن اهم البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر في الحقبة الاشتراكية:

- المخطط الثلاثي الأول 5.4 مليار دج أي بنسبة 56.64 % من مجموع مستثمراته.
- المخطط الثلاثي الثاني: وقد خصص له 20.8 مليار دج بنسبة 56.6 % من مجموع مستثمراته.
- المخطط الرباعي الأول وقد خصص له 74.2 مليار دينار بنسبة 64.6 %.
- المخطط الرباعي الثاني وقد خصص له 122 مليار دج بنسبة 34.8 .%

---

[1]- محمد بلقاسم وحسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،الجزء الأول،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)،ص42.

[2]- محمد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع العام في الجزائر "استقلال المؤسسات"**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص 10.

.

- المخطط الخماسي وقد خصص له 85.5 مليار دج أي بنسبة 23.5 %. [1]

المرحلة الثانية: التنمية المحلية بعد التحول عن الاشتراكية (التنمية بعد دستور 23 فيفري 1988):

لقد استطاع النظام السياسي أن يجعل من التنمية موضوعا استهلاكيا ذا وظيفتين وذا مردودية عالية وقوية في تثبيت أركانه، فبينما انتهج الأسس السابقة بمبررات تنموية تتطلبها وضعية البلاد بعد الاستقلال، فإنه في نفس الوقت يحاول أن يستعرض إنجازاته التنموية لدعم أركانه وكسب الشرعية، ولهذا نجد كافة الشخصيات السياسية في الجزائر لا تستطيع أن تعمل وتنجز مسؤولياتها في الظل، وبدون تغطية القنوات الإعلامية وفي مقدمتها التلفزة لمختلف المشاريع التنموية، غير أن عقم الأسس السابقة في قيادة البلاد وإغراقها في أزمة حادة جعلت النظام السياسي يقتنع بضرورة تغيير أسس العمل، مبررا هذا التغير على أنه أنجح في التسيير وأضمن للتنمية. [2]

كما أن تغيير التوجه القائم غداة حوادث 05 أكتوبر 1988 انصب خاصة مع انهيار المعسكر الشرقي، واستبداله بخيار ذو محتوى سياسي واقتصادي يتمثل في:

– المحتوى السياسي: ويتضمن التعددية الحزبية والديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة والمشاركة في عملية تسيير التنمية.

– محتوى اقتصادي: وهو طريق اقتصاد السوق الذي هو قاعدة من قواعد التطور الاقتصادي، حيث أقدمت الجزائر مثل باقي دول العالم الثالث ودول الشرق على إصلاحات اقتصادية بغرض تنمية فعاليتها التسييرية، وضمان النمو الكافي، وتتمثل التنمية المحلية في هذه الفترة بـ:

- الإرادة في استبدال الاقتصاد المركزي المخطط والبيروقراطي الموجه باقتصاد السوق الذي يتحكم فيه بالدرجة الأولى قانون العرض والطلب.
- البحث عن استقلالية أكثر في تسيير المؤسسات العمومية.
- الإرادة في الخوصصة بأقل التكاليف.

---

[1]- حسن بهلول و محمد بلقاسم، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،نفس المرجع ، ص ص 164-165.

[2]- سعيد بوشعير،نفس المرجع السابق، ص 178.

- البحث عن تحرير الأسعار، التجارة الخارجية، والمبادلات بدون تكاليف اجتماعية، غير أن إشكالية المديونية الخارجية لب الزمة الاقتصادية في الجزائر، جعلت من عملية الإصلاح عملية معقدة، وقد اختارت الجزائر خيار التدخل في تحقيق التحول الاقتصادي من خلال حملة من الخطوات والمراحل المتسلسلة التي شرعت في تطبيقها منذ بداية الثمانينات.
- إعادة الهيكلة.
- استقلالية المؤسسات.
- عملية الخوصصة. [1]

المرحلة الثالثة: التنمية المحلية بعد دستور 1990 ومع الألفية الجديدة:

1- المؤشرات الاقتصادية:

شهدت الجزائر في هذه الفترة في المجال الاقتصادي خصوصا بعد الأزمات التي عرفتها الجزائر في الفترات السابقة، فهي لم تعرف التحسن الاقتصادي ماعدا قطاعة الصناعة الذي عرف تدهورا مستمرا ونسب نمو سالبة متأثرا ببرامج الإصلاح والتعديل وما نجم عنها من عمليات تسريح للعمال وخسائر مالية ناجمة عن عمليات التظهير المالية ومع مطلع 1995 إلى 2000، لتزداد وتيرة هذا التحسن مع بداية الألفية الجديدة لارتباطها خاصة بالمداخيل النفطية، إذ عرفت الخيرة تزايدا مضطردا، فعرف الناتج المحلي الإجمالي نموا بمعدل 4.9 % سنويا، حيث سجل النمو الاقتصادي الوطني معدلا قدره 2.6 % سنة 2000 و2.1 % سنة 2001 و4.1 % سنة 2002، و6.8 % سنة 2003 و5.2 % سنة 2004 ونسبة 5.1 % سنة 2005 و5.4 % سنة 2006 و4.4 % سنة 2007، ويعد هذا التحسن إلى الزيادة في أسعار المواد الزراعية وكذا ارتفاع الأجور وكذا زيادة رواتب العمال والموظفين بالقطاع العام، وزيادة التنافسية بين المستوردين الخواص.

– قطاع الصناعة: قامت الدولة في سنة 2000 بإعادة تنظيم تسيير رؤوس الأموال التجارية، كما وضعت جملة من الإصلاحات سمحت للقطاع الصناعي العمومي بفرض سيطرته، كما عرف فرع الحديد والصلب نموا بقدر 5.1 % ويعود هذا إلى إعادة تشغيل مركب الحجار، وكذلك بالنسبة للكهرباء والإلكترونيك والصيدلة والأسمدة فقد قدرت بـ 6.4 %، أما الصناعات الغذائية فعرفت تراجعا شديدا، أما فيما يتعلق بالقطاع

[1]- جعفر بلقاسم، **التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية دراسة حالة ولاية برج بوعريريج 1988-2000**، (مذكرة الماجستير)،غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، ، 2003، ص ص 42-48.

الخاص فعرف تطورا إيجابيا قدره 6.4 % [1] ، أما سنة 2001 شهدت الانطلاق الفعلي لبرامج الإنعاش الاقتصادي والقيام بتعديلات على مستوى المؤسسات.

– قطاع الطاقة والمناجم: عرف هذا القطاع خلال الفترة 2000-2007 تطورا، وهذا ما حققه فرع المحروقات (سونطراك و فروعها) وارتفاع أسعار البترول وارتفاع عدد الآبار المحفورة.

2– المؤشرات الاجتماعية:

تعتبر الجزائر من أكبر الدول معاناة من البطالة، حيث أدى تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي إلى تفاقم مشكلة البطالة خاصة مع عمليات التسريح الواسعة، ورغم هذا فإن هذه الفترة 2000-2007 شهدت ملامح التطور وانخفاض البطالة إلى مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي ساهم في خلق 728500 منصب شغل، ومختلف الأجهزة التي وفر لها الدولة من اجل مكافحة البطالة ومنها:

- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (Esil) وهو هيكل تابع لمديرية التشغيل، مهمته تسيير عقود ما قبل التشغيل الخاصة بالجامعيين.
- عقود ما قبل التشغيل (CPE) موجهة إلى حاملي الشهادات من الجامعيين والتقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 – 35 سنة.
- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) يعتبر جزء من الشبكة الاجتماعية، فقد سمح بتوفير 1515000 منصب شغل.
- الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة (Tuphimo) وهو يدخل في إطار البرامج التي تقوم بتسييرها وكالة التنمية الاجتماعية.
- الصندوق الوطني لمنحة البطالة: ومهمته تشجيع النشاطات بإنشاء مناصب الشغل بواسطة الشركات المصغرة لذوي السن اكثر من 35 سنة.
- المؤسسة المصغرة والقرض المصغر تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) وقد سمحت هذه المخصصات بتوفير مناصب عمل. [2]

كما ركزت الجزائر خلال هذه المرحلة على مجمل البرامج والمخططات التنموية لتحقيق التنمية المحلية، لاسيما وان الجزائر ومنذ عدة سنوات مضت حاولت إرساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنوات 2001-2009**، (الجزائر:2010) ، ص ص 15-21.

[2]- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **نفس المرجع**، ص ص 40-46.

التنمية المحلية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ويتضح هذا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية (الولاية، البلدية) عبر الإصلاحات المستمرة وذلك في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وإلى غيرها من الإصلاحات الجارية في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، وقد مست هذه الإصلاحات الجماعات المحلية كهيئة لا مركزية أسندت لها مهمة غدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنميةعلى المستوى المحلي. [1]

* **برامج التجهيز:**

1- المخطط البلدي للتنمية: هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو اكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين، ودعما للقاعدة الاقتصادية، ويشمل المخطط التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنتاج والتجهيزات التجارية، وتنص المادة 86 من القانون رقم 08-90 على أنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي، بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر عليه وتنفيذه.

2- المخطط القطاعي للتنمية: هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه استمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها.

* **البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية:**

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: هو برنامج يبادر به رئيس الجمهورية يدوم 4 سنوات، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة، وتعزيز المرافق العامة في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية والتنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية. [2]

2- برامج صندوق الجنوب: هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في المجال مقارنة بالمناطق.

---

[1]- واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات موقع: www.startimes.comتاريخ الاطلاع 2014/4/20 على الساعة14:20

[2]- أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، جامعة ديمشق متوفر على موقع:تاريخ الاطلاع2014/4/22 http://www.ulum-rlld.html/175-

3- الصناديق الخاصة: تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات مختلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية، بالإضافة إلى صناديق أخرى مثل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق الكوارث الطبيعية.

بالإضافة إلى البرامج القطاعية المخصصة للولايات (المحافظات) والبلديات الممولة بصفة نهائية من الموازنة العامة للدولة، حيث لعبت البرامج دورا في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان بدرجة مقبولة نسبيا، وكان لها الفضل في سد النقائص التي تضمنتها البرامج المركزية ذات البعد الوطني التي تتجاوز الحاجات الخاصة لكل إقليم.

المطلب الثاني: ملامح التنمية المحلية في الجزائر من 2001-2014:

يبدو جليا من ملامح وسمات التنمية المحلية في الجزائر تظهر من خلال ما سنتطرق إليه من برامج وخطط تنموية، وكذا دور الفواعل المحلية (الولاية، البلدية) والمجتمع المدني والقطاعات الخاصة، وكذا الإعلام المحلي حيث أن كل هذه الفواعل تساهم في التحقيق التنمية المحلية.

1- برامج التنمية المحلية في الجزائر:

إن استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حالية تندرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر والمتمثلة في دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر مركزا على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية، ويتركز على المحاور التالية:

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات.
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.
- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

وبالتالي فإن المشاريع الواجب إدراجها في البرنامج لا تتحقق إلا باستعمال المنتجات المحلية، وقد خصص له مبلغ 525 مليار دج ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدى المؤسسات والأنشطة الزراعية

المنتجة وغيرها، إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. [1]

الجدول رقم 01: عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بمليار دج					مجموع رخص البرامج %
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.5	65.4	12.4
التنمية المحلية	23.4	42.9	-	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	225.0	100

المصدر: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 ص 123.

وتهدف العمليات التي يجب تنفيذها إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة، والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة 2001-2004 والذي عمل على تحقيق جملة من الأهداف.

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث انه ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الاقتصادية اثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص.

[1]- البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005 متوفر على موقع:تاريخ الاطلاع 2014/4/23 على الساعة00:00انظر:
www.univ-ecosetif.comseminaires/pub-investment/1-15.

– **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

– **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع إلى الدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى المعرفي والتعليمي للأفراد واستخدام التكنولوجيا.

– **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** ويعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة، ويشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى:

1- تحسين ظروف معيشة السكان 45.5 %.

2- تطوير المنشآت الأساسية 40.5 %.

- دعم التنمية الاقتصادية 8 %.

- تطوير الخدمات العمومية 4.8 %. [1]

- تطوير تكنولوجيا الاتصال 1.1 %.

أ– تحسين ظروف معيشة السكان:

يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر لقطاع السكن ويليه قطاع التربية الوطنية في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي وذلك بتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي.

ب– تطوير المنشآت الأساسية:

[1]- ناجية صالحي و فتيحة مخناش ، **"تقييم برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، أبحاث المؤتمر الدولي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص 06.

احتل المرتبة الثانية من قيمة البرنامج، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه على أربعة قطاعات: النقل، الأشغال العمومية، الماء وتهيئة الإقليم.

ج– دعم التنمية الاقتصادية:

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات:

– **الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له 300مليار دج، وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر من أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

– **الصناعة:** حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

– **الصيد البحري:** حيث خصص له قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

– **السياحة:** حيث خصص له قيمة 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** إذ أنه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري. [1]

– **تكوير الخدمة العمومية وتحدياتها:** الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف التي مرت بها الجزائر، خصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة كالتالي:

أ– البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنه 61 محطة أرضية.

ب– العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس، يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و51 مؤسسة عقابية.

ج– وزارة الداخلية: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

---

[1]- ناجية صالحي فتيحة مخناش ، نفس المرجع.ص6.

ج– التجارة: إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف: إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

هـ– المالية: حيث يهدف إلى تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص. [1]

3– برنامج التنمية الخماسي 2010–2014:

حيث يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الأعمار الذي انطلقت قبل10 سنوات/ وهو يشمل شقين اثنين هما:

1– استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه.

2– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج، ويخصص برنامج 2010–2014 اكثر من 40 % من موارده بتحسين التنمية المحلية.

– ما يقارب 5000 منشأة لتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة لتعليم و التكوين المهني.

– أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصص و 377 عيادة متعددة التخصصات ، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

– مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

– توصيل مليون بيت شبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

– تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه و إنهاء الأشغال بجميع تحلية مياه البحر.

– أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة لشبيبة و الرياضة و كذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين و الشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال.

*كما خصص برامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة[1] العمومية و ذلك:

---

[1]- برنامج الانعاش الاقتصادي الجزائري2010-2014.: www.radio- bordjbouarreridj.dz/index.php ?option=com

- أكثر من 3100 مليار موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث الطرقات و زيادة قدرة الموانئ.

– توسيع شبكة النقل و تحديث السكك الحديدية و تحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالترامواي) و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات .

– ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و إدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل.

* و علاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية.

– أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدى التنمية الفلاحية و الريفية .

– ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي لتأهيل و تسيير القروض البنكية.

* أما تشجيع إنشاء مناصب شغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة.

* و على صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دح لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية لتعليم كلها و في المرافق العمومية[2]

2– ملامح التنمية من خلال دور الفواعل المحلية في الجزائر

كما تبدو ملامح التنمية المحلية من خلال الدور الذي تقوم به كلا من الولاية و البلدية على جميع الأصعدة و المتمثلة في جعل التشريع الجزائري الجماعات المحلية المحرك الأساسي لتنمية المحلية من خلال تكريس هذا الحق في كل من قانون البلدية و الولاية.

1– دور الولاية في مجال التنمية المحلية:

---

[1] - برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2010-2014 موقع الأنترنت :
www.radio- bordjbouarreridj.dz/index.php ?option=com.

[2] - برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري للفترة ما بين 2010-2014.نفس المرجع.

تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية مثل التهيئة العمرانية ، الصحة ، الثقافة، السياحة، السكن ، الفلاحة و الري، الهياكل الأساسية الاقتصادية، التجهيزات التربوية و تجهيزات التكوين المهني، النشاط الاجتماعي.[1]

- **في مجال التهيئة العمرانية و التجهيز و الهياكل** الأساسية: حيث تقوم الولاية بتحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية، و رسم النسيج العمراني و مراقبة تنفيذه، كما تبادر بكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلدية و الأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية و صيانتها و تصنيفها، حسب الشروط المعمول بها و المبادرة بكل عمل من شأنه فك العزلة عن الأرياف.[2]
- **في المجال الثقافي و السياحي**: حيث تسعى الولاية بموجب مخططها إلى إنشاء مواقف ثقافية و تقديم دعمها و مساعدتها لهذه المرافق، كما تتولى ترقية التراث الثقافي، كما تتخذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السيادية.[3]
- **في المجال الاجتماعي**: تقوم بعدة أدوار منها:
  - المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات.[4]
  - تولي إنجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلدية و أعمال الوقاية من الأوبئة.[5]
  - العمل على تدعيم البلديات فيما يخص تطبيق برامجها الإسكانية[6]

في المجال الاقتصادي: تعمل الولاية لتحقيق التنمية المحلية على

- المصادقة على مخطط الولاية في المجال الاقتصادي.
- ترقية الاستمارة على مستوى المنطقة و تقدير النفقات.
- حماية و توسيع الأراضي الفلاحية و التهيئة و التجهيز القروي، و ترقية الأراضي الفلاحية و حماية الثروة الغابية و الثروة الحيوانية.[7]

2- دور البلدية في التنمية المحلية

تمثل البلدية الوحدة القاعدية التي تمثل الدولة على المستوى المحلي و بهذا تعتبر المحرك الأساسي لتنمية المحلية بحكم علاقاتها المباشرة مع المواطنين و ارتباطهم بها و يتمثل في:

---

[1] - ناصر لباد، **القانون الإداري، التنظيم الإداري**،ط3(الجزائر: د.د.ن، د.س.ن)، ج1، ، ص 82.
[2] - عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الاداري**، ط2(الجزائر:جسور النشر، 2007)، ص 256.
[3] - المادة 60،70 من القانون رقم 90/09 المتعلق بالولاية.
[4] - المادة 79 من القانون 09/90 المتعلق بالولاية .
[5] - المادة 74 من القانون 09/90 المتعلق بالولاية.
[6] - المادة 62 من نفس القانون 09/90.
[7] - المادة 61-60 من القانون رقم 09/90 المتعلق بالولاية.

1- **في مجال التهيئة العمرانية** : أعطت الدولة صلاحيات واسعة للجماعات المحلية لاسيما البلديات فيما يخص الحركة التنموية الشاملة، قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تصبو إليها الدولة، يكون ذلك عن طريق مخطط بلدي لتهيئة العمرانية و الذي يجسد الخطة الوطنية لتهيئة العمرانية على المستوى القاعدي و يتم بواسطة أداتين حددهما القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير و المتمثلة في :

- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير: حيث يأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و المخططات التنموية ويقوم بالتمييز بين وظيفة الفلاحة و السكن و الصناعة و يحدد المناطق الصناعية الواجب تنميتها، إضافة إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها سواء أكانت أثرية أو ساحلية أو فلاحية.
- مخطط شغل الأراضي: يحدد حقوق استخدام الأراضي و البناء بحيث يحدد المساحة العمومية و المساحات الخضراء و المواقع المخصصة للمنشآت العمومية.
- في المجال الاجتماعي و الثقافي: أعطى المشرع الجزائري بموجب المادة 89 من قانون البلدية للمجلس حق المبادرة باتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة [1] و مد يد المساعدة إليها في مجالات الصحة و التشغيل و السكن، و ألزم البلدية بإنجاز مراكز الصحة و قاعات العلاج.[2]
- في المجال الاقتصادي: تتمتع البلدية بإمكانية الإشهار في المجالات الاقتصادية طبقا للتشريع المعمول بها، و طبقا لما جاء به قانون 99-08 فإن تدخل البلدية في ميدان الاستثمارات يتمثل في تخصيص رأس مال على كل استثمارات تسند إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية و تمثل البلدية في أجهزة التداول الخاصة بصناديق المساهمة.[3]

3-المجتمع المدني كفاعل في تحقيق التنمية المحلية

إن الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية و ذلك فهو قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة و تقليص التبعية المفروضة على المجتمع و الدولة من جهة أخرى.

كما يعتبر نقطة حوار أساسية بين منظمات المجتمع المحلية و كذا وسيلة لتضامن و أداة لنقل الخبرات و التجارب الوطنية و كذا متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية و الديمقراطية و حقوق الإنسان.

---

[1] - المادة 101، 102 من القانون 08/99 المتعلق بالبلدية.
[2] - المادة 103 من القانون 08/99 المتعلق بالبلدية.
[3] - المادة 109/110 من القانون 08/99 المتعلق بالبلدية.

- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعين و الإعلاميين و إيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب و البناء.
- التنسيق مع وسائل الإعلام المحلي بقطاعاتهم المختلفة لنشر الثقافة المدنية و عرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم و معالجة القضايا التي تخص شرائح المجتمع العريضة و كذا التعبير عن الحريات العامة الفردية و الجماعية.
- تحقيق التوازن و العدالة في توزيع الأعباء و المكاسب التنموية و استثمار الإمكانيات البشرية و المادية المحلية.
- تحقيق رؤية مستنيرة و معبرة نحو المستقبل.
- يفسح المجال لمشاركة المواطنين في تخطيط احتياجاتهم و اتباعها و ترشيد السياسات و القرارات وتلافي الأخطاء قبل وقوعها.
- العمل التطوعي لتحقيق التنمية المحلية من خلال التعرف على الفجوات الموجودة في المجتمع المحلي و تجريب طرق جديدة لمقابلة احتياجات المجتمع و كذا تكميل العمل الحكومي و تدعيمه لصالح المجتمع المحلي و ذلك في جميع المجالات سواء كانت اجتماعية، سياسية ، اقتصادية ، ثقافية.[1]

4-دور القطاع الخاص في التنمية المحلية

يعمل القطاع الخاص هو الآخر على تحقيق التنمية المحلية لكونه فاعل من فواعل التنمية المحلية في المجتمع المحلي فهو من خلال الدور الذي يقوم به المجتمع كدعم المنافسة المحلية، كما يساهم في تقليص حجم الدولة نحو الخصخصة، كما يبدو الدور في تكوين القيمة المضافة و الذي يعتبر بمثابة وسيلة تحليل للحكم على مدى مساهمة كل قطاع أو فرع في التنمية المحلية و كذلك يعمل على توفير فرص العمل للمواطنين و تشجيع الاستثمار المحلي.

كما يعتبر القطاع الخاص أحد الأطراف الرئيسية في معادلة الحكم الراشد المحلي و تحقيق التنمية المحلية من خلال رفع مستوى المعيشة و توفير فرص العمل و تحسين الخدمات المقدمة، و ذلك لما يتميز به من قدرة على الابتكار و التجديد و حسن الاستجابة و تقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة و بالفعالية اللازمة، و كذا

[1] - آسيا بلخير ، **الدولة وشبكات المجتمع المدني**، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، علوم سياسية و تنظيمات إدارية، تخصص حوكمة محلية و تنمية سياسية و اقتصادية، مقياس ، سنة 2012-2013.

إتاحة أساليب أفضل و أرخص تكلفة في تقديم الخدمات التي تربط بين الأنشطة الاقتصادية و تحسن أساليب المعيشة.[1]

دور الإعلام المحلي كفاعل في تحقيق التنمية المحلية:وهذا مالمسناه من خلال الفصل الأول في علاقة الإعلام بالتنمية المحلية.

المطلب الثالث: مشاكل التنمية المحلية في الجزائر

من أجل الوقوف فعلى العوائق التي تعترض التنمية المحلية لابد من معرفة البيئة التي يعمل في إطارها الحكم المحلي، و الذي يساعدنا على فهم المشاكل التي تعترض التنمية المحلية، حيث نجد أن إدارة الحكم في الجزائر ضعيفة، حيث يصعب على من يراقب العمل التنموي الإداري في الجزائر أن يلاحظ مدى فشل الحكومات المتعاقبة، و عجزها منذ الاستقلال في تهيئة بيئة ملائمة من شأنها تحقيق دفعة قوية في مجال التنمية بشتى مستوياتها و خاصة على المستوى المحلي، و مدى تخلف النظام السياسي و الإداري و عجزه عن تحقيق طموحات المواطنين و تلبية احتياجاتهم.

حيث تتميز بيئة الحكم المحلي في الجزائر بمشكلة التخلف السياسي و الإداري و ضعف عملية المشاركة الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى وضع حدود للقوة و النفوذ النسبي للمؤسسات الديمقراطية كالمجالس الشعبية المنتخبة و مؤسسات المجتمع المدني و هو ما يساهم في نمو العديد من الأمراض خاصة استشراء الفساد الإداري، و الذي أدى إلى تباطئ الإدارة و سوء تنظيمها، الذي يدفعنا إلى النظر ماذا قدمت السلطات المحلية للمواطن؟ خاصة في ظل وجود أجهزة و مؤسسات تفوق تكاليفها بكثير عائداتها المحتشمة إن لم تكن منعدمة، ما يفسر بالعجز الذي تعاني منه معظم بلديات الوطن.

و يمكن أن نلخص واقع الحكم المحلي في الجزائر ب: [2]

- تداخل الأدوار بين السلطات المحلية و المركزية، و تعظيم أدوار السلطة المركزية يقابله مباشرة التقليل من أدوار السلطة المحلية في ظل صعوبة تنازل. المستويات المركزية عن تداخلها القوي في الأمور المحلية.

1- ضعف العلاقة بين الإدارة و المواطن: تضمن المشاركة التبعية الفاعلة للجميع على حد سواء أن يكون لهم صوت مسموع في اتخاذ القرار، حيث تؤدي المشاركة إلى إضفاء الشرعية العامة المحلية، لكن الواقع بعيد كل البعد حيث أن المواطن في معزل تام عن الإدارة و هذا نتيجة غياب الإعلام على المستوى المحلي في ظل التطور

---

[1] - حليمة بومزبر ، **الديمقراطية المحلية و دورها في تعزيز الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الرشادة و الديمقراطية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة 2010/2009، ص 115.

[2] - بومدين طاشمة، **ورقة بحث "الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"**، في ملتقى: الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر، واقع و تحديات، الشلف: 16-17 ديسمبر2008، ص7.

الحاصل على الثورة المعلوماتية، حيث يعتبر غياب بنك المعلومات على مستوى الجماعات المحلية أحد أهم هذه المظاهر.

كما أن النشاط و الحركية على المستوى المحلي تبرزه العلاقة بين المواطن و الإدارة فإذا كان المواطن يقضي مصالحه في الإدارة و يجد التعامل مع الموظف عملية سهلة و تم الاضطلاع على ملفه بكل شفافية و تعرف على حقوقه، فلا شك أن يساهم بفعالية في بناء الجماعة المحلية إلا أن تشهد عكس ذلك فالمواطن غير مطلع على حقوقه، و يجد الموظف دائما أعذار لتهرب من تقديم المعلومات و القيام بتوجيهه، كما تعترض عملية الإعلام إلى مشاكل أخرى مثل اللغة المعقدة بالنسبة للمواطن و عدم تحديد الشخص الذي يكلف بإعلام المواطن مما يجعل هذا الأخير يمكنه الاتصال به و يمكن حصرها في:

أ- **غياب الإعلام:** إن الملاحظ من خلال الواقع غياب الإعلام سواء من طرف التلفزيون، الراديو، الصحافة المكتوبة، ما جعل المواطن في معزل تام عن الإدارة، خاصة الذين يتجهون إلى الاستثمار في ظل غياب بنك المعلومات على مستوى الجماعات المحلية.[1]

ب **– ضعف الخدمات:** إن الغرض من وجود الإدارة هو خدمة للمواطن، لكن ما هو سائد في الإدارة المحلية هو اعتقاد أغلب الموظفين أنهم بأدائهم للخدمة يسدون معروفا للمواطن، من جهة أخرى افتقاد أعوان الاستقبال لتكوين الملائم، حيث تؤكد الدراسات الحديثة على ضرورة مراعاة الجانب السيكولوجي و الاجتماعي للمواطن. و التعامل مع كل حالة على حدة، كذلك فإن احترام مواعيد تقديم الأوراق الإدارية و كذلك مواعيد قضاء مشاغل المواطنين على جميع مستويات الإدارة المحلية يندرج ضمن مستلزمات حفظ و صورة الإدارة من الأمور التي تعرقل مسيرة التنمية المحلية.

2- **العجز في الميزانية:** يعد مبدأ التوازن من المبادئ الأساسية للميزانية و هو الحالة التي يكون فيها مجموع النفقات يساوي مجموع الإيرادات و الإخلال بذلك يؤدي إلى فائض في النفقات (عجز مالي) و يرجع السبب إلى :

- اختلال التوازن ما بين الموارد و النفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية و عدم انسجامها مع النفقات.
- الزيادة السريعة في نفقات أجور و تكاليف مستخدمي البلدية.
- الزيادة في مصاريف التسيير العام و المصاريف على الملاك العقارية و المنقولة.

---

[1] - لاري دياموند، **حتمية الحكم الراشد**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، على موقع تاريخ الاطلاع2014/5/16على الساعة15:20انظر: www.cipe-arabia.org/pdf.

- تعمل البلدية لبعض المصاريف و التي هي من صلاحيات وزارة معينة.
- النمو الديمغرافي و زيادة عدد السكان.

3- **غياب عنصر التنظيم:** و نعني بها توفير القدرات البشرية بغية تقريب الإدارة من المواطن و تحسين الخدمة العمومية و تحقيق التنمية المحلية في إطار اللامركزية و تدعيم الاستثمار و خاق مناصب شغل، غير انه ما يلاحظ أن العديد من الجماعات المحلية ليس لها قدرات مالية ولا بشرية تمكنها بفعالية في مجال التنمية.

كما تتعدد أسابا التي تؤثر على التنمية المحلية بين أسباب تنظيمية و تقنية و أسباب بشرية و أخرى مالية.

1- **أسباب تنظيمية وتقنية:** حيث أن الاهتمام بالتنمية المحلية مرتبط بفلسفة اللامركزية و خاصة بعد الإخفاق في تقديم الخدمات العامة بفعالية و كفاءة و التي تساهم في توسيع قواعد الديمقراطية المحلية، أين تكون مشاركة المواطنين فعلية لكن الواقع يثبت عكس ذلك حيث يبدو أن احتكار السلطات المركزية لعملية صنع القرار مما يؤدي إلى تقليص دور الجماعات المحلية في عملية اتخاذ القرار، و يبرز هذا من خلال عمليات التخطيط التي تتكفل بها المصالح المركزية مع استبعاد مشاركة الجماعات المحلية ومن بين هذه العمليات نجد المشاريع الوطنية الكبرى التي تفرض الإدارة المركزية تجسيدها على إقليم الولاية معينة و كذا المخططات البلدية لتنمية التي يحدد محتواها على المستوى المركزي مما أفقدها أهميتها ومن هنا نلمس ضعف لامركزية التخطيط مما يستدعي إعادة النظر في تكريس اللامركزية.[1]

2- **ضعف الموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية و كيفية تسيرها من اهم العوامل التي تؤثر على نجاعة و فعالية عمل أي هيئة عمومية حيث أن العنصر البشري أساس أي عمل و مكلف بتقديم الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها و ما يمكن قوله أو ملاحظة أن الجماعات المحلية خاصة البلديات تعيش حالة سيئة نظرا لسياسة التوظيف المحلي التي لم تأخذ بعين الاعتبار المستوى التأملي للموظفين، إضافة إلى ضعف الموارد مما أثر سلبا على نشاطاتها التنموية حيث تتسم الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية بالتضخم الكمي الذي يعود مرجعها نتيجة المغادرة الجماعية للفرنسيين العاملين في الإدارة المحلية و غير المحلية الجزائرية حيث وجدت الجماعات المحلية الجزائرية أثناء هذه الفترة نفسها في حالة عجز يسري شبه كامل مما اضطرها إلى توظيف جماعي واسع لسد الفراغ حيث أن

---

[1] - المدرسة الوطنية للادارة، **ملتقى حول الرهانات الجديدة لتنمية المحلية، حلقة** دراسية.من إعداد الطلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2005، 2006 ص 47، موجود على الرابط:www.tomohoma.com، أطلع عليه يوم 20/05/2014 على الساعة 10.00.

هذا التوظيف لم يكن مخطط بل كان عفويا بالإضافة إلى ضعف الوصاية في رقابة إجراءات التعيين و العزل مما أدى هذا التضخم الكمي إلى انعكاسات خطيرة على المالية المحلية إلى جانب النقص النوعي أي أنه على الرغم من التوظيف الجماعي غداة الاستقلال إلا أن الافتقار إلى الموظفين المؤهلين لازال مطروحا ذلك أن التوظيف غداة الاستقلال لم يكن يراعي فيه شروط الكفاءة بقدر مراع فيه سد الفراغ حيث لازالت الجماعات المحلية بحاجة إلى موظفين مؤهلين للقيام باختصاصاتها، و كذلك عجز على المستوى المحلي في التكوين و التأطير و قلة الدورات التكوينية و الأيام الدراسية، و عدم الانضباط في تحسين برامج الترقية كما أن البطالة المنتشرة تدفع إلى توظيف المواطنين العاطلين لمساعدتهم بغض النظر عن مستواهم التعليمي، بالإضافة إلى أن المرسوم 62-503 المؤرخ في 19 جويلية 1962 قد خفض شروط الدخول إلى الوظيف العمومي، كما أن النصوص المتعلقة بالوظيف العمومي بعد ذلك بالغت كثيرا في تقديم الامتيازات و التحفيزات لصالح كل من الإدارة المركزية و إدارة الولاية على حساب البلدية، و هذا كله يعكس الموارد البشرية المحلية.[1]

3- **أسباب مالية:** تعاني المالية المحلية من مشاكل و تتمثل في تبعية النظام الضريبي المحلي لدولة و هذا راجع إلى القيود المفروضة على المالية المحلية من مقتضيات الوصاية التي تمارسها الإدارة المركزية بالإضافة إلى الغش و التهرب الضريبي نتيجة انعدام الحس المدني، و انتشار السوق السوداء و نقص أساليب التسيير المتبعة من طرف إدارة الضرائب و نتيجة لهذا تسخر الدولة (الخزينة العمومية) سنويا العشرات من الملايير كان من الأجدر أن تستغل في مجال التنمية المحلية، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي تعيق تجسيد التنمية المحلية كعدم التحكم في النفقات حيث يفسر عجز الميزانية المحلية بعدم نمو مواردها و نفقاتها بشكل جيد.

بالإضافة إلى:

- تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية و انخفاض مستوى أدائها، ما ينقل كاهل ميزانيتها، وهذا ما أدى التعقيد الإجراءات الإدارية، و ضعف التواصل مع المواطن من خلال أنتشار ثقافة الاتكالية و عدم أداء الخدمة.
- عدم توضيح السياسات العامة للإدارة المحلية، نتيجة غياب المخطط الهيكلي العام.

[1]- المدرسة الوطنية للإدارة، نفس المرجع.

- المحسوبية و الوساطة التي أدت إلى عدم المساواة و تكافئ الفرص، و عدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة.
- تسيس موظفي الجهاز الإداري المحلي، الأمر الذي أدى إلى ضعف اهتماماتهم بتنمية قدراتهم و معارفهم الإدارية، في ظل غياب ثقافة سياسية حيث أن التنمية السياسية لا يمكن تحقيقها دون وجود خلفية ثقافية لأي مجتمع، فالثقافة السياسية هي التي تحدد نمط العلاقة بين النظام السياسي و القوى الاجتماعية و مؤسساتها.
- غياب التجديد و الاعتماد على الحلول المعدة مسبقا دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في الظروف البيئية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية.
- بطئ حركة القوانين و التشريعات، و غياب المعايير العلمية مقارنة بالتغييرات و التطورات المجتمعية و العالمية و الإدارية.
- عدم القدرة على تغيير السلوك و القيم السلبية نتيجة عدم وجود قوى تقاوم التغيير، الأمر الذي أدى إلى شيوع الفساد في الوسط الإداري المحلي، و غلبة المصالح الشخصية على المصالح العامة و ضعف الرقابة الإدارية.
- ضعف العلاقة بين السلطة المركزية و الجماعات المحلية.
- أزمة التوزيع في ظل عدم التوازن الإقليمي، و التي تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد و المنافع المادية و غير المادية في المجتمع، و قد نعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية، و إنما أيضا توزيع أعباء التنمية. [1]

- القيادات المحلية (المحافظون، و رؤساء المراكز و المدن و الأحياء و القرى و رؤساء أعضاء المجالس الشعبية المحلية، و ممثلي المجتمع المدني) التي لا تتمتع بالكفاءة و القدرة على استيعاب العمل الجماعي على المستوى القانوني و على مستوى القدرة على التدبير شؤون المجتمع، منا يؤدي إلى تبذير الإمكانيات المادية و المعنوية.
- الإفراط في السلطة المطلقة لرئيس المجلس المنتخب أو الإداري.

كما أن المسؤوليات و السلطات المناطة بالبلديات و بمؤسسات الحكم المحلي لا تتناسب و الموارد المالية المخصصة لها مما يجعل هذه البلديات غير قادرة على تحقيق آمال مواطنيها.

[1] - بومدين طاشمة، **الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، نفس المرجع، ص ص 16-17

- النمو السريع للمدن و عجز السلطات المحلية على الوفاء بطلب الخدمات المتزايدة أدى في بعض البلدان إلى تقليص دور البلديات و السلطات المحلية و إلى إنشاء مؤسسات شبه حكومية تابعة ضمنيا للحكومة المركزية.
- التحايل عن القانون و توظيفه لخدمة مصالحه (الفساد السياسي و الإداري) و التلاعب بالأموال الجماعية تحت طائلة القانون الذي يجتاح إلى الدقة و الوضوح.
- رهن أمور شؤون الجماعة بيد السلطة الوصية التي تستغل تلك الوصاية لتسخير موارد الجماعة في أمور لا علاقة لها بالعمل الجماعي.[1]

خلاصة الفصل

[1] - عبد النور ناجي - **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة**، (عنابة:منشورات باجي مختار، 2010)، ص77.

من خلال ما سبق نجد أن واقع التنمية المحلية في الجزائر يعتبر جزءا مهما في عمليات التنمية الوطنية و في ظل العولمة و ظهور الإعلام المحلي ورقمنته إذ أصبحت لتنمية المحلية شأنا كبيرا و هذا من خلال واقع الإعلام المحلي و انتشاره الواسع عبر كافة التراب الوطني فإنه من خلال الملامح التي يتسم بها على المستوى الداخلي تعكس التنمية المحلية داخل المجتمع المحلي لذلك فغن وجود وسائل الإعلام المحلي و تطوره و ازدهاره يؤدي فعلا إلى تحقيق التنمية المحلية، و نظرا لتوفر وسائل الإعلام المحلية السريعة و المتطورة و جعلها في متناول الأفراد المحليين و ممارسة العمل الإعلامي الفعلي و الفعال يؤدي في حقيقة المطاف إلى تحقيق مطلب التنمية المحلية على مختلف المستويات و هذا ما شهدناه من خلال تطرقنا إلى واقع الإعلام المحلي و التنمية المحلية في الجزائر حيث يبدو للملاحظ أن واقع العلام المحلي مرتبط بواقع التنمية المحلية فهما يسيران في نفس المستوى و إن وجود تنافر أو عدم تجاوب بين المتغيرين يعكس واقع المجتمع المحلي و يؤدي إلى الإخلال بالتنمية في الجزائر و عدم قدرة على مواكبة التطورات الراهنة و الالتحاق بالركب الحضاري.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

نتطرق من خلال هذا الفصل إلى إعطاء لمحة بسيطة عن إذاعة قالمة ومدى اهتمامها بتحقيق التنمية المحلية.

وسنقوم بإسقاط هذه الجوانب على الواقع الملموس من خلال إجرائنا لمقابلة في الإذاعة لنرى ما جاءت به إذاعة قالمة من تحسينات واهتمامات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدينية والترفيهية ومختلف المجهودات التي قامت بها الإذاعة للارتقاء بمستوى أدائها في الميادين المختلفة.لتحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: بطاقة فنية عن إذاعة قالمة وعن الحصة الإذاعية الخاصة بالتنمية المحلية:

المطلب الأول: بطاقة فنية عن إذاعة قالمة الجهوية:

أ- نبذة تاريخية عن الإذاعة:

إذاعة قالمة هي إذاعة محلية بالشرق الجزائري بدأت كمشروع في أوت 2008، بدأت برامجها باللغة العربية على موجة 106.97.6. 50 FM، وانطلقت إذاعة قالمة التي تعد من الإذاعات الفنية يوم 27 ديسمبر 2008 م في الذكر الثلاثين لرحيل القائد الرئيس "هواري بومدين"، وقد أشرف كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالاتصال السيد "عز الدين ميهوبي" برفقة المدير العام للإذاعة "توفيق خلادي" والمدير العام للبث الإذاعي والتلفزي "عبد المالك يولو" على انطلاق بث هذا المنبر الإعلامي الجديد بفريق عمل شاب وجاد يسعى إلى إسماع صوت الجماهير من خلال منابر الإذاعة، وقد أشاد السيد "ميهوبي" في كلمة افتتاحية على المجهودات المبذولة في إطار إنشاء الإذاعات الجهوية لتكريس حق المواطن في الإعلام الموضوعي الصادق، وتتوفر إذاعة قالمة المحلية التي تطلب إنجازها أكثر من 17 مليون دج من الميزانية الوطنية على جهاز إرسال أحدها بعاصمة الولاية وآخر بجبال ماونة، كما يغطي بثها مساحة جغرافية تشمل 06 ولايات مجاورة، وتتوفر هذه المحطة الإذاعية على تجهيزات تقنية وهياكل للبث والإنتاج وفضاء التركيب يسمح للصحفيين والمخرجين بأداء عملهم في احسن الظروف، حيث تبث برامجها عبر أمواج (106.5 و 97.6) FM من الساعة السادسة وخمسون دقيقة صباحا إلى الساعة الثامنة مساءا. [1]

ب- مقرها:

أصبح لولاية قالمة هذه المدينة التي تقع في الشرق الجزائري، إذاعة محلية جهوية تسمع صوت جماهيرها وتحاول إحياء تراثها من وسط المدينة بنهج السعيد بومعزة طريق

[1]- اداعة قالمة متوفر على موقع: تاريخ الاطلاع: 2014/4/9 على الساعة:17:33 www.radio-guelma.dz

بلخير، والإذاعة من مقرها تعمل جاهدة على بث الأصالة عن طريق أثيرها الصادر من أعالي ماونة، كما لها موقع على شبكة الأنترنت www.radio-guelma.dz .

ج- خصائص إذاعة قالمة الجهوية:

تتميز إذاعة قالمة بجملة من الخصائص المشتركة مع غيرها من الإذاعات وغير المشتركة فهي:

- تساهم بدرجة كبيرة في تثقيف وترفيه وإرشاد المستمع.
- كما أنها تلبي متطلبات الجمهور بمختلف مستوياته الاجتماعية والذوقية مع مراعاة خصوصية المنطقة وثقافتها المحلية.
- تحاول مساعدة المواطنين من خلال التقريب بينهم وبين الإدارات والهيئات المسؤولة لتسهيل أعمالهم وإيجاد الحلول للمشاكل.
- مناقشة المواضيع المهمة والتي تعكس الواقع المعاش دون مجاملة أو إخفاء الحقائق مما يسهل البحث في الأسباب والاقتراحات والحلول.
- تقديم كل ما هو جديد من خلال النشرات المحلية والخارجية، وهو ما يساعد المواطن على معرفة كل ما هو جديد على الساحتين الداخلية والخارجية وإعطائه فهم أوسع واحتوائه أكثر لهذه التغيرات المشاركة. [1]

المطلب الثاني: هيكل إذاعة قالمة الجهوية:

تكون إذاعة قالمة الجهوية رفقة الشاب المسير لها من خمسة هياكل تنظيمية، كل هيكل مكلف بعمل يساعد على حسن سير وتسهيل عمل باقي الهياكل.

وتصدر هذه القائمة الهيكل الإداري والمتمثل في الإدارة المشكلة من المدير كمسؤول أول في الإذاعة والمشرف على أبجديات العمل الإذاعي، تليه السكرتارية التي تساعد المدير في أعماله، ومن ثم تأتي القسم المكلف بالدراسات والإشهار.

---

[1]- نفس الموقع www.radio-guelma.dz.

أما الهيكل الثاني وهو قسم الأخبار وفيه نجد أربعة صحافيين القائمين على تسيير وحسن سيره، يليه هيكل قسم مهم وصعب لا تستطيع أي إذاعة الاستغناء عنه وهو قسم الإنتاج، وهو مكون من خمسة منشطين وأربعة مخرجين، وكذلك لا ننسى القسم التقني المكون من أربعة مهندسين، وأخيرا الأعوان المكونين من سائقين ومراسلين وأعوان أمن من مختلف دوائر و بلديات الولاية. [1]

[1]- مسؤول عن قسم الدراسات:لاداعة قالمة

شكل رقم : يوضح الهيكل التنظيمي لإذاعة قالمة الجهوية

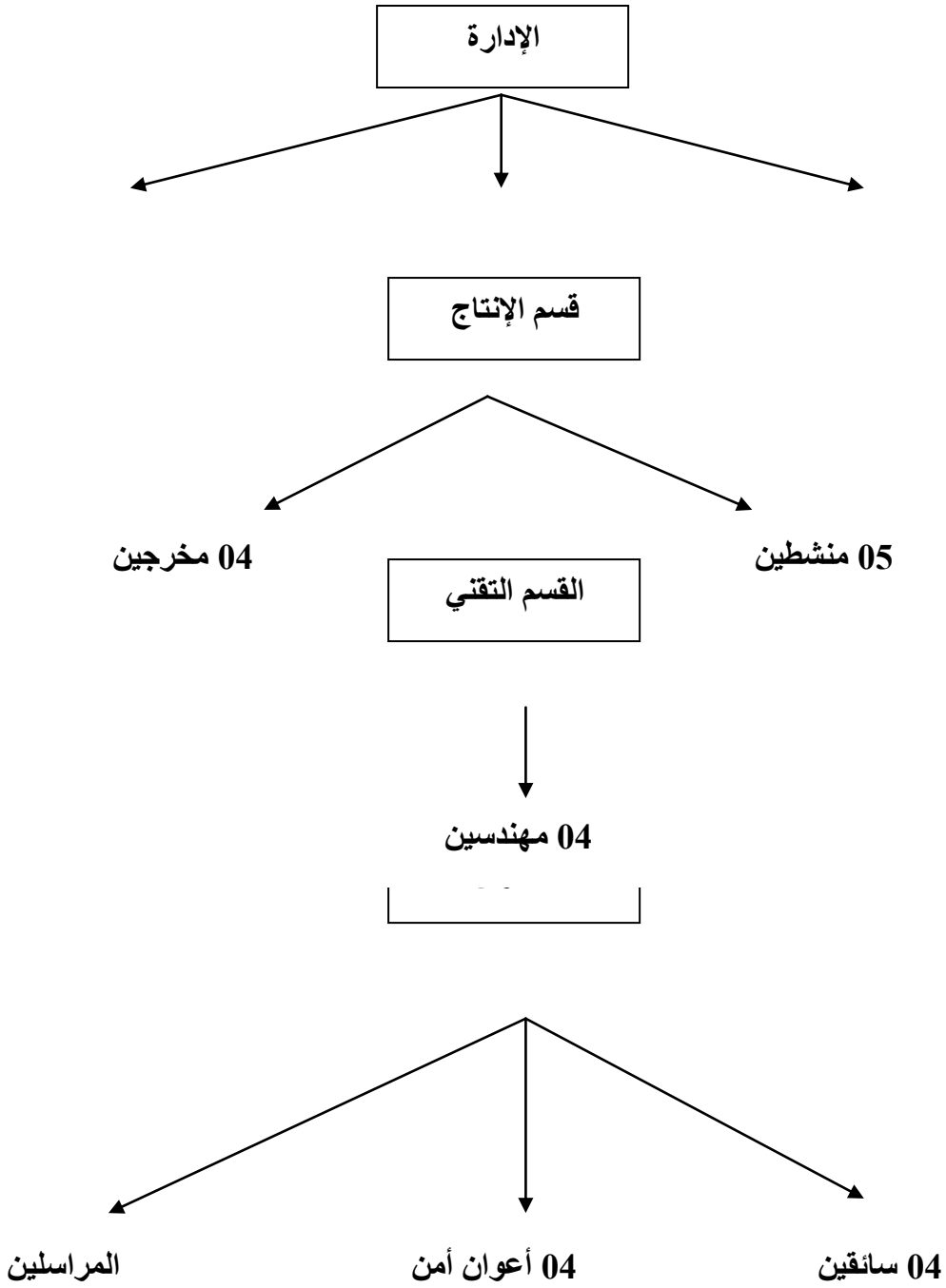

الهيكل التنظيمي لإذاعة قالمة

المصدر: قسم الدراسات والإشهار لإذاعة قالمة الجهوية.

المطلب الثالث: البرامج والحصص التي تقدمها إذاعة قالمة حول التنمية المحلية:

لقد اهتمت إذاعة قالمة الجهوية بتقديمها للعديد من البرامج والحصص الإذاعية والتي تلعب دورا في إبراز الإعلام المحلي كعنصر فعال ومطلب أساسي في تحقيق التنمية المحلية، ومن بين هذه الحصص الخاصة بدور الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية في العديد من المجالات:

1- عنوان الحصة: "ملفات تنموية"

مقدم الحصة: الصحافي "نور الدين زغدودي".

وتقدم هذه الحصة مجموعة من الملفات والبرامج التنموية الخاصة بمشاكل المنطقة.

2- عنوان الحصة: "في ضيافة بلدية" "عالم إشهار" وهي حصة كذلك تهتم بالمشاكل التي تعاني منها الولاية، وكذلك مشاكل الشباب مثل السكن والبطالة، حيث يقوم بعض الصحافيين بزيارة ميدانية في كل مرة في إحدى بلديات الولاية والتعرف على سلبيات ونقائص ومشاكل البلديات.

3- عنوان الحصة: "عين على المجتمع" وتضم محاور النظافة والتلوث البيئي، ارتفاع الأسعار، تصليح الطرقات، بناء المشاريع التنموية.

4- عنوان الحصة: "قالمة أرض وفلاحة"

مقدم الحصة: الصحافية "نهلة بكوش"، وتضم الحصة محاور تنموية فيما يخص الفلاحة والزراعة وماهي التقنيات الحديثة لتطوير هذا المجال وما هي الأدوية المستخدمة في ذلك، وذلك لتنمية قطاع الفلاحة والذي ينعكس على المجتمع المحلي. كان هذا من الناحية الاقتصادية [1]

.

[1]- مقابلة مع الصحافية زهرة سحاب يوم 2014/04/13 على الساعة 13:30 سا، بمقر إذاعة قالمة.

أما من الناحية الاجتماعية فنجد بعض البرامج والحصص الإذاعية التي تبثها الإذاعة لتحقيق التنمية المحلية في المجال الاجتماعي.

1- عنوان الحصة: "حياتنا"

مقدم الحصة: الصحافية "كريمة بالواحد"، وتتناول هذه الحصة حياة الأفراد والأسر داخل المجتمع وكيفية توعيتهم لاسيما الحياة الزوجية، وإعطاء بعض النصائح والإرشادات التي تتعلق بالأسرة.

2- عنوان الحصة: "الأمثال العربية" إسقاطات على الواقع المحلي.

مقدم الحصة: الصحافية "زهرة سحاب"، وتهدف هذه الحصة إلى خلق الوعي في سلوك الأفراد وخلق ثقافة الانتماء والتنشئة الاجتماعية.

3- عنوان الحصة: "استشارات قانونية"

مقدم الحصة: "منشط النشرة" وفيها تتناول مجموع القوانين التي تحمي الأفراد والمجتمع حتى يدرك فيها المواطن حقوقه من واجباته.

4- عنوان الحصة: "شبابنا"

مقدم الحصة: "بتينة تباني"، وفيها يتعلق بالمواضيع التي تخص الشباب (طلبة، عمال، بطالون، منحرفون..) وتقديم الإرشادات حول ما تعانيه هذه الفئة وتقديم السبل.

5- عنوان الحصة: " أبجديات التربية"

مقدم الحصة: "أمال جبابلية"، وتهتم فيها كيف نربي أبنائنا وأجيالنا وغرس روح المواطنة وتحسين سلوكاتهم وتصرفاتهم. [1]

أما من الناحية الثقافية، فنجد هي الأخرى تدعمها إذاعة قالمة من أجل تحقيق التنمية المحلية في المجال الثقافي.

1- عنوان الحصة: "برامج تراثية: كيف كنا وكيف ولينا"

[1]- مقابلة مع الصحفي سليم بوعزيز يوم 2014/04/14 على الساعة 9:30 سا، بمقر إذاعة قالمة.

مقدم الحصة: "كملية بودودة"، وتهدف فيها الإذاعة المحلية إلى الحفاظ على التراث بما فيه عادات وتقاليد المنطقة (لباس، أكل، حرف يدوية...).

2- عنوان الحصة: "حياة المستهلك"

مقدم الحصة "منشط الفترة"، ويتناول فيه إرشادات تتمثل في المستهلك بالدرجة الأولى وتنمية الثقافة الاستهلاكية لدى المواطنين.

3- عنوان الحصة: "صوت الجبال"

مقدم الحصة "محمد صالح فلاح" وفيها يتناول تاريخ التنمية الثقافية.

بالإضافة إلى فإن إذاعة قالمة تقدم أيضا مواضيع أخرى خاصة بالتنمية المحلية كتنمية الثقافة الدينية الفقهية والرياضية والتقنيات الحديثة الرقمية في مجال العولمة. [1]

- مشاريع مستقبلية:

يبقى باب الاجتهاد مفتوح لإثراء الحصة حسب نوعية المواضيع المطروحة في الزمان والمكان بأفكار ومشاريع جديدة باعتبار أن التنمية المحلية تبقى دائما حاضرة سواء في التقارير الإخبارية والريبورتاجات أو الحصص الخاصة التي يطرحها أحد الزملاء، أو الحصص العادية كالحصة "ملفات تنموية"، و"عين على المجتمع" وخاصة ان سنة 2014 هي سنة التنمية المستدامة.

[1]- مقابلة مع الصحفي سليم بوعزيز يوم 2014/04/14 على الساعة 9:30 سا، بمقر إذاعة قالمة.

المبحث الثاني: بطاقة فنية حول البيانات والمعلومات الإذاعية الخاصة بالتنمية المحلية:

المطلب الأول: خطوات العمل الميدانية:

إن عملية اختيار أدوات الدراسة التي تسمح بجمع البيانات والمعلومات حول الموضوع، دور الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية، والتي تحكمها طبيعة الموضوع والمناهج المستخدمة، وبعد استطلاعنا للفصول النظرية تم إجراء المراحل الخاصة لدراسة دور الأعلام في التنمية المحلية وذلك عن طريق استخدامنا لمجموعة من الأدوات التي مكنتنا من جمع المعلومات حول الموضوع، وتتضح خطوات العمل في:

المرحلة الأولى: تعتمد هذه المرحلة على الملاحظة لأنها تعد من أهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات، كما أنها تفسح لنا المجال أي أمام الباحث وتمكنه من ملاحظة مجال العمل وسلوك وعلاقات المبحوثين في أجواء طبيعية، فقد استفدنا من الملاحظة انطلاقا من زيارتنا الميدانية لمقر إذاعة قالمة الجهوية، وذلك من خلال جمع المعلومات الداخلية للإذاعة وما تشمل عليه من أقسام وتنظيمات داخلية للإذاعة، والمظهر العام للموظفين والإذاعة وملاحظة سلوكات وتصرفات المسؤولين والموظفين وعلاقاتهم بمرؤوسيهم وهذا طبعا بالاعتماد على الملاحظة بناء على تصور عام حول إذاعة قالمة الجهوية.

المرحلة الثاني: إلى جانب الملاحظة اعتمدنا في موضوعنا هذا أيضا على المقابلة، حيث قمنا باختيار عينة عشوائية من مختلف الإطارات والعمال والصحافيين المهنيين، وقدمنا لهم مجموعة من الأسئلة المجهزة حول دور إذاعة قالمة الجهوية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، والتي المراد منها جمع المعلومات والبيانات حول موضوع البحث.

المرحلة الثالثة: من خلال هذه المرحلة قمنا بتوزيع مجموعة من الاستبيانات لعينة عشوائية، كما قمنا بفرز البيانات الإحصائية وذلك بتدوينها في جداول حتى تسهل علينا عملية التحليل والتقسيم.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان:

استهدفت الدراسة عينة من طلبة جامعة 08 ماي 1945 قالمة ذوي التخصصات التالي: علوم سياسية، حقوق، الذين شكلوا العينة محل الدراسة والتي شملت 50 طالبا وطالبة جامعية، فتحصلنا على النتائج التالي:

البيانات الشخصية:

جدول رقم 01: يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
ذكر	22	% 44
أنثى	28	% 56
المجموع	**50**	**% 100**

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس أن 22 مفردة من أفراد العينة ذكور، و28 مفردة إناث وهذا ما يدل على تنوع العينة من حيث الجنس، كما يدل أيضا على أن فئة الإناث هي الفئة الأكبر التي تدرس في الجامعة بمختلف فئاتها العمرية التي تسمح لها بالدراسة، وبمختلف مستوياتها الدراسية، وكذلك حسب اختصاصات الدراسة، في حين نلاحظ أن أغلبية الذكور يتجهون أكثر إلى العمل من الدراسة.

جدول رقم 02: يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
20-18	05	% 10
25-20	41	% 82
25 فما فوق	04	% 08
المجموع	**50**	**% 100**

من خلال ملاحظتنا للجدول الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية، نجد أن فئة من 20 إلى 25 سنة التي بلغ عدد الطلبة والطالبات فيها 41 مفردة قد احتلت الرتبة الأولى بنسبة 82 %، ثم تليها الفئة العمرية الممتدة من 18 إلى 25 سنة، 05 مفردات أي ما يعادل نسبة 10 %، أما أقل فئة تمثيل هي الفئة التي تمتد من 25 سنة فما فوق، حيث بلغ عددهم 04 مفردات أي بنسبة 08 % من مجمل أفراد العينةّ، وهذا يدل على ان الفئة العمرية متنوعة من حيث الفئات العمرية.

جدول رقم 03: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
سنة أولى	15	% 30
سنة ثانية	11	% 22
سنة ثالثة	19	% 38
ماستر	05	% 10
دكتوراه	00	% 00
المجموع	**50**	**% 100**

يوضح هذا الجدول من خلال توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي أن أعلى نسبة من الطلبة احتلت المرتبة الأولى هي السنة الثالثة 19 مفردة والتي قدرت نسبتها بـ 38 %، ثم تليه السنة الأولى 15 مفردة والتي قدرت نسبتها بـ 30 %، لتأتي نسبة السنة الثانية 11 مفردة والتي قدرت بـ 22 %، أما بالنسبة لفئة الماستر 5 مفردات فقدرت نسبتها 10 %، في حين نسبة الدكتوراه قد كانت منعدمة 00 % وهذا راجع لكون أغلبية طلبة السنة الثالثة لديهم أيضا تحضير لشهادة ليسانس على اختلاف تخصصاتهم، مما يمكن من سهولة الوصول إلى هذه الفئة من المستوى الدراسي باعتبار تواجدهم الشبه الدائم في مكتبة الجامعة.

جدول رقم 04: يوضح توزيع أفراد العينة حسب تخصص الدراسة:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
أدبي	31	% 38
علمي	19	% 62
المجموع	**50**	**% 100**

نلاحظ من خلال هذا الجدول والذي يبين توزيع أفراد العينة حسب تخصص الدراسة أن 31 مفردة أي ما يناسبها 62 % من أفراد العينة هم من تخصص أدبي، و19 مفردة أي ما يناسب 38 % هم من تخصص علمي، وهذا مما يدل على أن دراستنا ارتكزت على قسم العلوم السياسية وقسم الحقوق، وكذلك لسهولة فهم ذوي التخصص الأدبي للغة الإعلامية اكثر من ذوي التخصص العلمي الذي يعتمدون بكثرة على لغة الأرقام.

بيانات عن آراء الطلبة حول الإعلام المحلي:

جدول رقم 05: يبين نسبة عينة البحث لأكثر الوسائل الإعلامية المحلية المفضلة لمتابعتها:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
تلفزيون	28	% .56
إذاعة	16	% 32
صحف	6	% 12
المجموع	**50**	**% 100**

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة من أفراد العينة المقدرة بـ 56%هم يعتبرون أن التلفزيون أكثر الوسائل الإعلامية المحلية المفضلة لديهم، ثم تليها نسبة 32 % من أفراد العينة الذين يفضلون متابعة الإذاعة المحلية، ويأتي في الأخير نسبة 12 % من الأفراد العينة الذين يعتبرون أن الصحف أفضل الوسائل الإعلامية المفضلة لديهم، ومن هنا يتضح أن التلفزيون من أكثر الوسائل الإعلامية المحلية تفضيلا لدى أغلب أفراد العينة وذلك لكونه من الوسائل السمعية البصرية التي تقدم المادة الإعلامية بشكل واضح، حيث يجمع بين عنصري الصوت والصورة في آن واحد، مما يزيد من قدرة أفراد العينة على الاستيعاب أكثر، فلتلفزيون قدرة على إقناع الأفراد، من حيث عرض مختلف البرامج والمواضيع المحلية والدولية بشكل مباشر، مما يجعل عقل المشاهد يتقبل ما يشاهده منطقيا، حيث يمكن متابعة الأخبار من خلاله في أي وقت وفي أي قناة، وبالتالي فهو أكثر تأثيرا وجذلا للانتباه وأكثر وسيلة متعة وتوعية وتثقيفا من خلال برامجه في شتى

المجالات، وبالتالي فالتلفزيون يشمل كل الجوانب الإعلامية من المسموع والمرئي إلى المكتوب.

جدول رقم 06: يبين نسبة عينة البحث للخدمات التي يقدمها الإعلام المحلي:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
توعوية	14	% 28
تنموية	16	% 32
تثقيفية	13	% 26
ترفيهية	5	%10
مجالات أخرى	2	%4
المجموع	**50**	**% 100**

يتضح من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة متمثلة في 32 % من أفراد العينة الذين يعتبرون أن أهم الخدمات التي يقدمها الإعلام المحلي هي الخدمات التنموية، بينما نجد نسبة 28 % من أفراد العينة الذين يعتبرون أن أهم الخدمات التي يقدمها الإعلام المحلي هي الخدمات التوعية، بينما نجد 26% من أفراد العينة الذين يعتبرون أن أهم الخدمات التي يقدمها الإعلام المحلي هي الخدمات التثقيفية، في حين نسبة10 % الخاصة بأفراد العينة الذين اختاروا الخدمات التنموية الترفيهية، كما أجاب بعض أفراد العينة بأن هناك خدمات أخرى يقدمها الإعلام المحلي تمثلت في خدمات إخبارية، اقتصادية، تعليمية، حضارية، صحية، دينية، اجتماعية كمساعدة المحتاجين وجمع التبرعات، وذلك باعتبار أن الدور الذي يلعبه الإعلام المحلي دور تنموي بالدرجة الأولى من خلال مساهمته في تنمية المجتمع المحلي خاصة وذلك بتقديم النصائح والإرشادات

لهم، ولأن الإعلام المحلي يقترب من الناس ويعيش حياتهم ويعمل على تقديم الخدمات التنموية من أجل ترسيخ ثقافة بيئية إيجابية مكانية لأفراد المجتمع، وبالتالي تكريس هذه الثقافة في إطار تحقيق التنمية المحلية.

جدول رقم 07: يبين الدور الفعال للإعلام المحلي في الوسط المحلي:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
نعم	30	% 60
لا	00	% 00
نوعا ما	20	% 40
المجموع	**50**	**% 100**

يوضح هذا المجال ان اعلى نسبة متمثلة في 60 % من أفراد العينة الذين كانت إجابتهم بـ "نعم"، في حين أن نسبة 40 % تمثلت في الإجابة بـ "نوعا ما".

ونلاحظ أن أفراد العينة لا يعتبرون أن للإعلام المحلي دور فعال في الوسط المحلي كانت إجابتهم منعدمة، وهذا يدل على أن الإعلام المحلي له دور فعال في الوسط المحلي، وذلك يعود إلى اهتمامه بالقضايا المحلية التي تخص المواطن المحلي لأن دوره يكمن في طرح قضايا تخص اهتمامات وانشغالات الجمهور المحلي وتلبية احتياجاته والعمل على تعريف الناس بها.

جدول رقم 08: يوضح مدى مساهمة الإعلام المحلي في حل القضايا والأزمات المحلية:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
نعم	14	% 28
لا	03	00
إلى حد ما	33	% 66
المجموع	**50**	**% 100**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة خاصة بالذين يعتبرون أن الإعلام المحلي يساهم إلى حد ما في حل القضايا والأزمات المحلية بنسبة 66 %، بينما نجد نسبة 28 % الذين يعتبرون أن الإعلام المحلي يساهم في حل القضايا والأزمات المحلية، وهذا راجع إلى أن الإعلام المحلي يساهم في حل القضايا والأزمات ويهمل قضايا وأزمات أخرى وذلك لأن الإعلام المحلي محدود النطاق ولا يمكنه معالجة كل القضايا الخاصة بالمواطنين وأن يعالج إلا القضايا التابعة للمنطقة المنتمي إليها، ومن بين القضايا التي يعالجها الإعلام المحلي قضايا سياسية، اجتماعية، صحية، دينية، تعليمية ...الخ.

بيانات حول مدى اهتمام الطلبة المستمعين لبرامج إذاعة قالمة الجهوية:

جدول رقم 09: يبين نسبة تكرار عينة البحث للاستماع لإذاعة قالمة:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
نعم	48	% 96
لا	02	% 04
المجموع	**50**	**% 100**

قدرت نسبة المستمعين لإذاعة قالمة 96 % وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالذين لا يستمعون للإذاعة والتي كانت نسبتهم 04 %.

نستنتج أن أغلب أفراد العينة يتابعون إذاعة قالمة وهذا راجع ربما لأن إذاعة قالمة تتناول غالبية الأخبار المحلية عن ولاية قالمة لتشبع حاجاتهم، بالإضافة لأنها تتناول مختلف المنوعات، كما انها وسيلة متوفرة في كل مكان تقريبا من الوطن، ويسهل التقاطها حيث نستطيع الوصول إلى مختلف الأفراد والجماعات والمناطق نتيجة تسهيلات الاستماع إلى الراديو الذي نجده في الهاتف النقال من خلال ظهور تكنولوجيا جديدة وهي خدمة FM نجده في السيارة.

جدول رقم 10: يوضح نسبة تكرار عينة البحث لمدى استماع الطلبة لإذاعة قالمة:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
دائما	04	% 08
أحيانا	37	% 74
نادرا	09	% 18
المجموع	**50**	**% 100**

قدرت نسبة الطلبة المستمعين للإذاعة أحيانا بـ 74 % وهي أكبر نسبة، تليها نسبة الإجابات بـ نادرا والتي قدرت بـ 18 %، وأخيرا قدرت نسبة الإجابة دائما بـ 08 %.

نستنتج من هذه النسب أن أفراد العينة أغلبهم يستمعون للإذاعة "أحيانا" وربما هذا راجع إلى عدم توفر الوقت أو انشغال الطلبة بدراستهم أو نتيجة لظروف معينة تخص الطلبة سواء في حياتهم اليومية أو العملية.

جدول رقم 11: يبين نسبة تكرار عينة البحث للفترات التي تستمع فيها للإذاعة:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
صباحا	18	% 36
ظهرا	02	% 04
مساءا	05	% 10
حسب الظروف	25	% 50
المجموع	**50**	**% 100**

يتضح من خلال هذا الجدول أن نسبة عينة البحث الذين يستمعون لإذاعة قالمة حسب الظروف قدرت بـ 50 %، لتأتي بعدها الفترة الصباحية بنسبة 36 %، بينما نجد فترة المساء بنسبة 10 %، في حين تأتي أدنى نسبة لفترة الظهيرة التي قدرت بـ 04 %.

تفسر لنا هذه النتائج أن عينة البحث تكون فترة استماعهم للإذاعة حسب الظروف وذلك يعود إلى محاولة الطلبة للاستفادة قدر الإمكان من البرامج التي تقدمها الإذاعة خلال فترة راحتهم التي تسمح لهم بالاستماع لبرامج الإذاعة على اختلافها من أجل التركيز والاستيعاب أكثر.

جدول رقم 12: يبين نسبة عينة البحث لعدد الساعات التي تستمع فيها الإذاعة:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
ساعة	07	% 14
ساعتين	28	% 56
أكثر من ساعة	15	% 30
المجموع	**50**	**% 100**

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان الذين يستمعون للإذاعة لمدة ساعتين هم الأكثر نسبة 56 %، ثم الذين يقضون مدة أكثر من ساعة في الاستماع بنسبة 30 %، وتليها الذين يقضون مدة ساعة بنسبة 14 %.

تفسر لنا هذه النتائج ان مدة الاستماع هي ساعتين، وهذا راجع إلى وجود وقت فراغ، أو لأن مدة الراحة للطلبة تسمح إلى ساعتين فقط من أجل الاستفادة من البرامج الإذاعية أو لوفاء الطلبة لبعض البرامج الإذاعية التي يفضلون الاستماع إليها والتي مدتها ساعتين فقط.

جدول رقم 13: يبين نسبة تكرار عينة البحث لعادات الاستماع للإذاعة:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
بمفردك	30	% 60
مع العائلة	12	% 24
مع الأصدقاء	05	% 10
الامتناع عن الإجابة	03	% 06
المجموع	**50**	**% 100**

كانت أكبر نسبة من عينة البحث المستمعين للإذاعة بمفردهم والتي قدرت بـ 60%، لتأتي بعدها نسبة المستمعين مع العائلة وقد قدرت بـ 24 %، أما نسبة المستمعين مع الأصدقاء فقد كانت 10 %، وأخيرا قدرت نسبة الممتنعين عن الإجابة بـ 06 % وذلك لأن الإذاعة تعتمد على حاسة السمع فقط وهذا ما يجعل الطالب يلجأ للاستماع إلى الإذاعة بمفرده من أجل التركيز والاستيعاب أكثر والاستفادة مما يقول المذيعون، وأيضا لأن الإذاعة لديها القدرة على التأثير الوجداني في المستمعين من خلال الكلمة المسموعة والموسيقى والشعارات والإيقاع النفسي الذي يتراوح بين التوتر عن طريق الخبار والمعلومات الجادة والاسترخاء عن طريق الموسيقى والعناصر الترفيهية، وهذا كله يأتي إذا كان الفرد يستمع للإذاعة بمفرده، وبالتالي استقطاب الإذاعة لأكبر عدد من المستمعين.

جدول رقم 14: يوضح الدافع الرئيسي للاستماع لإذاعة قالمة:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
لأنها تعالج المواضيع المحلية	16	% 32
لأنها ترفه عنك وتشغل وقتك	12	% 24
لأنها الوسيلة الوحيدة المتاحة في أوقات العمل	07	% 14
لأنها الوسيلة الوحيدة التي تمكنك من التدخل في المشاركة والنقاش	09	% 18
لأنها الإذاعة الوحيدة المتاحة التي تلتقطها	02	% 04
دوافع أخرى	04	% 08
المجموع	**50**	**% 100**

كان الدافع الرئيسي لاستماع الطلبة لإذاعة قالمة كونها تعالج المواضيع المحلية وقدرت بنسبة 32 %، ليكون الدافع الثاني كونها ترفه عن الجمهور وتشغل وقتهم بنسبة 24 %، لتأتي بعدها نسبة 18 % لكونها الوسيلة الوحيدة التي تمكنك من التدخل في المشاركة والنقاش، في حين نسبة 14 % لكونها الوسيلة الوحيدة المتاحة في أوقات العمل، 08 % لتعادلها نسبة وجود دوافع أخرى، وفي الخير نجد نسبة 04 % لكونها الإذاعة المحلية الوحيدة التي تلتقطها وذلك باعتبار أن الإذاعة المحلية وسيلة اتصال جواريه في ولاية قالمة، وبالتالي فمن وظيفتها معالجة المواضيع المحلية للولاية وتزويد مواطنيها بالمعلومات من مختلف المواضيع والأنشطة الموجودة في الولاية، حيث تعمل من خلال قربها للجمهور على التعرف بالقيم والتقاليد السائدة في المجتمع القالمي، ومن ثم إمكانية إشباع دوافع وحاجات جمهورها، مع مراعاة القيم السائدة، كما تعمل على تكوين

الاتجاهات الإيجابية والأنماط السلوكية السليمة لدى الأفراد المحليين للولاية، وبالتالي فهي تعمل على ترسيخ ونشر الثقافة المحلية في المجتمع.

جدول رقم 15: يبين أهم البرامج المفضلة للاستماع إليها:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
ثقافية	14	% 28
ترفيهية	09	% 18
اجتماعية	10	% 20
اقتصادية	01	% 02
سياسية	03	% 06
دينية	07	% 14
برامج أخرى	06	% 12
المجموع	**50**	**% 100**

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أعلى نسبة من أفراد العينة ترى بأن البرامج الثقافية هي المفضلة الاستماع غليها والتي قدرت بـ 28 %، لتأتي بعدها البرامج الاجتماعية بنسبة 20 %، ثم تليها البرامج الترفيهية بنسبة 18 %، ثم البرامج الدينية 14 %، ثم تأتي نسبة الذين اختاروا برامج أخرى والتي قدرت بـ 14 %، وقد تمثلت هذه البرامج في البرامج الصحية، توعوية، تحسيسية، رياضية، إخبارية.

في حين نجد البرامج السياسية بنسبة 06 % ثم تليها أدنى نسبة الخاصة بالبرامج الاقتصادية والتي قدرت بـ 02 %.

من خلال النسب السابقة نستنتج أن البرامج الثقافية هي أكثر البرامج استماعا من طرف الطلبة، وذلك لأن الإذاعة تهتم بالدرجة الأولى بالجانب الثقافي من خلال الفعاليات الثقافية التي تقوم بها الولاية على المستوى المحلي بصفة خاصة والمستوى الوطني بصفة عامة، حيث تعمل الإذاعة كوسيلة لتزويد السلطات العليا بالمشاكل الثقافية، فهي تنقل رسائل معينة على لسان المثقف والجمهور.

كما تساعد على تزويد المواطنين بالمعارف المختلفة وتنمية أفكارهم، ثم تأتي البرامج الاجتماعية من خلال محاولة حل مشاكل المواطنين ونقل أصوات المستمعين إلى المسؤولين، وذلك لأن هذا النوع من البرامج قريب من المواطنين، أما فيما يخص البرامج الترفيهية فهي تلقى إقبالا من طرف الشباب بشكل كبير وهذا لحبهم للموسيقى والترفيه، أما الدينية فتكون من أجل معرفة أمور الدين على اكمل وجه، أما الذين أجابوا على البرامج السياسية وذلك من أجل معرفة أخبار البلاد وكل ما يطرأ من جديد على المجتمع، في حين الذين أجابوا بالبرامج الاقتصادية لمعرفة اقتصاد الوطن.

جدول رقم 16: يوضح مستوى أداء وتأثير إذاعة قالمة:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
جيد	10	% 20
المتوسط	37	% 74
دون المستوى	03	% 06
المجموع	**50**	**% 100**

نلاحظ انه من خلال هذا الجدول أن اعلى نسبة من أفراد العينة أي 74 % يعتبرون مستوى أداء وتأثير إذاعة قالمة متوسط، ثم تليها نسبة 20 % من يعتبرون

مستوى أدائها وتأثيرها جيد، وفي الأخير نسبة 06 % يعتبرون أن أدائها دون المستوى، هذا راجع ربما إلى حداثة نشأة الإذاعة مما أدى إلى أن يكون دورها في المجتمع ذو مستوى متوسط لا يفي بالغرض حسب آراء بعض مستمعيها أي أنها لم تتعرض لمختلف انشغالات مواطنيها تلبية لاحتياجاتهم، وربما هذا راجع إلى نقص البرامج التي تعالج بعض المواضيع المهمة داخل المجتمعات والتي لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب.

جدول رقم 17: يبين مدى تلبية إذاعة قالمة الجهوية لرغبات شرائح المجتمع:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
نعم	05	% 10
لا	02	% 04
أحيانا	43	% 86
المجموع	**50**	**% 100**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة لأفراد العينة الذين يرون بأن إذاعة قالمة تلبي رغبات شرائح المجتمع أحيانا والتي قدرت بـ 86 %، في حين نجد أن نسبة الذين يعتبرون إذاعة قالمة الجهوية تلبي رغبات جميع شرائح المجتمع والتي قدرت بـ 10 %، وفي الأخير نجد نسبة أفراد العينة الذين يرون أن إذاعة قالمة لا تلبي رغبات المجتمع والتي قدرت بـ 04 %.

نستنتج من هذه النسب أن أغلب أفراد العينة يرون أن إذاعة قالمة تلبي رغبات شرائح المجتمع أحيانا وهذا لأنها تأخذ البعض من انشغالاتهم، أو ربما بعض المواضيع التي تتطرق إليها إذاعة قالمة لا تهم بعض المستمعين، أو ليس لديهم معلومات كافية عنهم، وبالتالي عدم الاستماع إليها يؤدي إلى عدم تلبية رغبات غير المهتمين بها.

جدول رقم 18: يوضح الاستماع للبرامج الخاصة بالتنمية المحلية التي تبثها إذاعة قالمة:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
نعم	19	% 38
لا	01	% 02
أحيانا	30	% 60
المجموع	**50**	**% 100**

من خلال الجدول يتبين أن أعلى نسبة من أفراد العينة أي 60 % يستمعون لبرامج التنمية المحلية التي تبثها إذاعة قالمة أحيانا، ثم تليها نسبة 38 % الذين يستمعون إلى هذه البرامج، في حين نجد نسبة 02 % للذين لا يستمعون برامج التنمية المحلية التي تبثها الإذاعة الجهوية، وهذا راجع إلى ثقافة المجتمع الجزائري بصفة عام والمجتمع القالمي بصفة خاصة، الذي لا يولي اهتماما كبيرا ببرامج التنمية المحلية لأنه يراها ليست من اهتماماته، ويراها حسبه مضيعة للوقت في بعض مواضيعها المحلية التي تطرحها في هذه البرامج.

جدول رقم 19: يبين اللغة المستعملة في البرامج الخاصة بالتنمية المحلية:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
اللغة مناسبة	43	% 86
اللغة غير مناسبة	05	% 10
الامتناع عن الإجابة	02	% 04
المجموع	**50**	**% 100**

يتضح من خلال هذا الجدول أن اعلى نسبة من أفراد العينة الذين يعتبرون اللغة المستعملة في البرامج الخاصة بالتنمية المحلية مناسبة، حيث قدرت بـ 86 %، في حين أن نسبة أفراد العينة الذين يعتبرون بأن اللغة المستعملة غير مناسبة قدرت بـ 10 %، وفي الأخير نجد الممتنعين عن الإجابة بـ 04 %، وهذا باعتبار أن إذاعة قالمة الجهوية تستعمل اللغة العامية التي يفهمها الأمي والمثقف من أجل إيصال الرسالة الإعلامية بسهولة، فالإذاعة تتميز بأنها لا تحتاج إلى معرفة القراءة والكتابة مما يجعلها وسيلة ملائمة لظروف المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة المية، وهذا ما يجعل إذاعة قالمة ذات استقطاب كبير من قبل مواطنيها.

جدول رقم 20: يوضح البرامج المحلية الخاصة بالتنمية المحلية التي تبثها الإذاعة الجهوية:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
نشرات محلية	05	% 10
طرح قضايا محلية	30	% 60
أشياء أخرى	15	% 30
الامتناع عن الإجابة	00	% 00
المجموع	**50**	**% 100**

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أعلى نسبة للبرامج التنموية المحلية التي تبثها الإذاعة الجهوية تمثلت في طرح قضايا تنموية والتي قدرت بـ 60 %، لتليها نسبة 30 % الخاصة بأشياء أخرى، في حين نجد أن نسبة 10 % الخاصة بالنشرات المحلية، وفي الأخير نجد نسبة الممتنعين عن الإجابة والتي قدرت بـ 00 %.

نستنتج من هذه النتائج أن أعلى نسبة للبرامج التنمية التي تبثها الإذاعة الجهوية كانت متمثلة في طرح قضايا تنموية وذلك تماشيا مع طبيعة البرامج التي تعمل على توعية المواطنين بالقضايا الخاصة بالتنمية المحلية من خلال طرح الأسباب التي تدفع إلى التنمية والنتائج المترتبة عنها، والعمل على إيجاد حلول لها حسب نوع القضية المطروحة في البرنامج التنموي.

جدول رقم 21: يبين أهم القضايا الخاصة بالتنمية المحلية التي تعالجها الإذاعة المحلية:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
قضايا اجتماعية	18	% 36
قضايا ثقافية	10	% 20
قضايا اقتصادية	12	% 24
قضايا سياسية	06	% 12
أشياء أخرى	04	% 08
المجموع	**50**	**% 100**

من خلال هذا الجدول المبين أمامنا يتضح لنا أن أعلى نسبة التي تعالجها إذاعة قالمة حول التنمية المحلية وتمثلت في القضايا التنموية ذات الطابع الاجتماعية بالدرجة الأولى بنسبة 36 % لكون أن المجتمع المحلي يشكل فاعل اجتماعي متجانس يطرح مشاكل اجتماعية كالبطالة، السكن، التعليم، العنف، الطلاق، الزواج .... الخ، ثم تأتي القضايا الاقتصادية بنسبة 24 % المتمثلة في الثورة الزراعية، ارتفاع الأسعار والاستهلاك، ثم تليها القضايا ذات الطابع الثقافي بنسبة 20 % كالتربية وسلوك الأفراد وبعض المواضيع ذات الطابع الثقافي، ثم تأتي القضايا السياسية بنسبة 12 % وذلك لكون سكان ولاية قالمة فقدوا الثقة في صناع القرار ورسم السياسة العامة وفي الأحكام والمواضيع السياسية، وأخيرا نجد قضايا أخرى بنسبة 08 % كالتراث والتاريخ والرياضة ... إلخ.

جدول رقم 22: يوضح القضايا التي تناقشها برامج التنمية المحلية في إذاعة قالمة:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
تعالج مشاكل المجتمع	05	% 10
تقديم برامج توعية	11	% 22
تقديم نصائح وإرشادات	05	% 10
الامتناع عن الإجابة	29	% 58
المجموع	**50**	**% 100**

يتبين من خلال هذا الجدول أن اعلى نسبة كانت للذين امتنعوا عن الإجابة عن نوع القضايا التي تناقشها الإذاعة حيث قدرت نسبتهم بـ 58 %، ثم تليها نسبة 22 % للطلبة الذين أجابوا بأن نوع القضايا التي تناقشها البرامج في إذاعة قالمة كانت على أنها تعالج مشاكل اجتماعية وتقوم بتقديم نصائح وإرشادات، حيث كانت نسبتها متساوية وقدرت بـ 10 % وهذا راجع إلى تكرار المضمون في طرح القضايا الخاصة بالتنمية من طرف إذاعة قالمة وعدم الإتيان بالجديد فيها، أو عدم التحدث عن القضايا المعاصرة والتي هي حديث الساعة، من خلال الفرد والمجتمع أو وسائل الإعلام، ولهذا نجد أن مستمعي إذاعة قالمة ينفرون من الاستماع للبرامج، وتليها تقديم البرامج التوعوية من قبل الإذاعة مما يعني أن الإذاعة رغم تكرار مواضيعها إلا انها تعمل على توعية مواطنيها لتحقيق التنمية المحلية، لكنها في غالب الأحيان تعمل على طرح مشاكل المجتمع كما تقوم بتقديم إرشادات ونصائح لهم.

جدول رقم 23: يوضح مدى وجود نقائص في برامج التنمية التي تبثها إذاعة قالمة:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
نعم	17	% 34
لا	06	% 12
أحيانا	23	% 46
الامتناع عن الإجابة	04	% 08
المجموع	**50**	**% 100**

يظهر من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة حول مدى وجود نقائص نوعا ما في البرامج التنموية التي تبثها إذاعة قالمة قدرت نسبتها بـ 46 %، في حين نجد نسبة 34 % يرون وجود نقائص في البرامج التنمية في إذاعة قالمة، لتليها أدنى نسبة 12 % الذين لا يرون وجود نقائص في البرامج التي تبثها الإذاعة الجهوية، في حين نجد أن نسبة 08 % من الطلبة امتنعوا عن الإجابة تماما، وهذا يدل على أن الإذاعة الجهوية تطرح البرامج المتعلقة بالتنمية ولكن ليس بصفة تلبي احتياجات ورغبات الجمهور المستمع حيث توجد بعض النقائص التي يجب على الإذاعة تداركها للتقليل منها، كما أن الموضوع المعالج او المطروح لا يغطي بصورة كافية، بالإضافة إلى عدم المتابعة المستمرة للموضوع المقترح.

جدول رقم 24: يبين مدى أهمية الإذاعة مقارنة بالوسائل الأخرى:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
نعم	23	% 46
لا	27	% 54
المجموع	**50**	**% 100**

نجد من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة متمثلة في الذين كانت إجابتهم بـ "نعم" على أن الإذاعة الجهوية بمزاياها ليست أكثر أهمية مساهمة مقارنة بالتلفزيون والصحف والتي قدرت نسبتها بـ 54 %، وتأتي نسبة 46 % من أفراد العينة الذين يعتبرون أن الإذاعة اكثر أهمية ومساهمة في التنمية مقارنة بالتلفزيون والصحف، وهذا يدل على ان التلفزيون له الدور الفعال والمهم في التنمية المحلية في تقريب الصورة أكثر للمواطن حيث يكون صورة وصوت على عكس الإذاعة لتي تكون صوت فقط.

جدول رقم 25: يوضح مدى مساهمة إذاعة قالمة في تنمية الوعي لدى مواطني ولاية قالمة:

المتغير	التكرار	النسبة (%)
نعم	19	% 38
لا	08	% 16
نوعا ما	21	% 42
الامتناع عن الإجابة	02	% 04
المجموع	**50**	**% 100**

يتبين من خلال الجدول أن الذين كانت إجابتهم بنوع ما في مدى مساهمة إذاعة قالمة في تنمية الوعي لدى مواطني ولاية قالمة بلغ عددهم 21 أي ما يعادل نسبة 42 % وتمثل هذه النسبة أعلى نسبة مقارنة بالذين أجابوا بـ "نعم" حيث بلغ عددهم 19 مفردة أي ما يعادل نسبة 38 %، في حين نجد نسبة 16 % خاصة بالذين أجابوا بـ "لا"، لتقدر نسبة الممتنعين عن الإجابة بـ 04 %.

من خلال النسب السابقة نستنتج أن إذاعة قالمة من خلال برامجها الإذاعية ساهمت ولو بشكل بسيط في تنمية الوعي لدى المواطنين وهذا لتطرقها إلى مواضيع وبرامج توعوية تمس سكان الولاية، واستطاعت بذلك تشخيص انشغالاتهم والعمل على تمريرها إلى المسؤولين لأخذها بعين الاعتبار.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة والتوصيات:

1- نتائج الدراسة:

1- يعتبر الإعلام المحلي نوع من الإعلام حيث يقوم بمساهمة فعالة في الوسط المحلي، وبالتالي مساهمته في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وبالتالي فهو إعلام تنموي.

2-يطرح الإعلام المحلي قضايا تخص اهتمامات وانشغالات الجمهور المحلي ويلبي احتياجاتهم ويعمل على حل القضايا والأزمات المحلية بإيصال انشغالاتهم إلى المسؤولين.

3- يقدم الإعلام المحلي العديد من الخدمات المختلفة وخاصة الخدمات التوعوية والتثقيفية باعتبار أن دور الإعلام المحلي توعوي بالدرجة الأولى من خلال مساهمته في توعية المواطنين المحليين بالمشكلات التي تصادفهم والمحيطة بهم.

4- يعتبر الدافع الرئيسي لاستماع الطلبة لإذاعة قالمة، كونها تعالج المواضيع المحلية وترفه عنهم باعتبار أن الإذاعة المحلية من وظيفتها التقرب إلى مواطنيها ونشر الثقافة المحلية، وتحقيق التنمية على كافة المستويات.

5- حظيت البرامج الثقافية بمتابعة واستماع، وذلك باعتبار أن الإذاعة مصدر المواطنين خاصة الشباب في الحصول على المعلومات والمعارف على اختلاف مشاربها.

6- مستوى أداء وتأثير إذاعة قالمة هو أداء متوسط نظرا لحداثتها ونقص البرامج التي تعالج بعض القضايا المهمة داخل المجتمعات.

7- تبث إذاعة قالمة رغبات وانشغالات بعض شرائح المجتمع، وهذا راجع إلى انشغالها بقضايا عديدة في المجتمع.

8- تحظى البرامج الخاصة بالتنمية المحلية بمتابعة جيدة لاسيما من قبل مواطني قالمة، باعتبار أن هذه البرامج تهمهم وصادرة من إذاعتهم المحلية.

9- تمثل الإذاعة طرفا هاما في معادلة التنمية المحلية، إذ لا يمكن في أي حال من الأحوال الاستغناء عنها، وهو أمر يندرج ضمن صلاحيات ووظائف هاته الوسيلة الإعلامية.

10- استعملت إذاعة قالمة اللغة العامية باعتبارها اللغة المناسبة لها، وهذا لأنها اللغة المفهومة من طرف المي والمثقف حتى تصل راسلتها الإعلامية بسهولة.

11- لا بد على إذاعة قالمة من طرح قضايا معاصرة في برامجها التنموية من أجل تحقيق هدفها التنموي المحلي.

12- تعتبر القضايا التي تناقشها إذاعة قالمة بخصوص التنمية المحلية مهمة جدا باعتبارها قضايا حساسة جدا وتمس جميع شرائح المجتمع في مختلف مناحي حياتهم.

13- أهم المواضيع التنموية التي عالجتها إذاعة قالمة الشغل، السكن، الري، الفلاحة تحت عنوان قالمة أرض وفلاحة، بالإضافة إلى برنامج حياتنا التي تطرح فيه العديد من المواضيع والمشاكل التي تخص الأفراد المحليين وقضايا العصر.

14- فتح الإذاعة مجال النقاش في البرامج التي تقدمها حول القضايا التنموية المطروحة من اجل ترقية وحل مشاكلهم وتلبية متطلباتهم من خلال التواصل مع ضيوف البرنامج

مباشرة، مما يزيد من فعالية البرنامج والعمل على تطويره سواء من حيث المعالجة أو من حيث التنويع في طرح القضايا أو من خلال إضافة حصص جديدة.

15- لمسنا نقصا في طريقة معالجة قضايا التنمية المحلية المخصص لها، مما أضعف من القيم المعنوية للوسائل الإعلامية وجعلها تصل إلى أذهان المستمعين المعنيين بصورة محدودة ولهذا نجد عدم الاهتمام بمثل هذه المواضيع من طرف أفراد ولاية قالمة.

16- لا تعتبر الإذاعة بمزاياها اكثر أهمية ومساهمة في التنمية المحلية مقارنة مع الوسائل الإعلامية الخرى، بسبب معالجتها السطحية للمواضيع المحلية للولاية.

17 -إن نقص الوعي لدى المواطنين وكذا عدم الاهتمام بقطاع على حساب قطاع آخر لدى إذاعة قالمة هو السبب الرئيسي في نقص الحصص الخاصة بجميع المجالات في ولاية قالمة.

18- ساهمت إذاعة قالمة بنسبة معينة في توضيح الرؤى الخاصة بتحقيق التنمية المحلية، وذلك لتطرقها لمواضيع وبرامج تمس سكانها، تعالج انشغالاتهم وتأخذها بعين الاعتبار.

2- التوصيات:

* تكثيف البرامج المتعلقة بالتنمية المحلية والتعبير عن مشاكل وانشغالات المواطنين.

* فتح مجال المشاركة للأفراد المستمعين للإذاعة المحلية لولايتهم، حتى يتسنى لهم اقتراح وجهات نظرهم حول المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية معينة بغرض تطوير الإذاعة في معالجتها لمثل هذه المواضيع.

* التطرق إلى مشاكل وانشغالات المواطنين بجدية للوصول إلى تنمية شاملة.

* العمل على تزويد المعلومات والمعارف لدى الجمهور المستمعين، والمفاهيم والحقائق التي تتصل بالمشكلات في كافة المجالات، والاهتمام بنقل الحداث المحلية والتعرف بحركة أحداث وأسبابه وتأثيره وعلاجه.

* إلقاء الضوء على كافة القوانين المنظمة في جميع المجالات التنموية: قانون العمل، الحوادث، الصناعة...

* إكساب الجمهور مهارة الاتصال الفعال مع الآخرين في العمال المشتركة بخصوص وضع حدود حول المشاكل التي تقف في وجه التنمية.

* يجب أن لا يقتصر دور الإعلام المحلي على التوعية فقط، بل يجب أن يرتقي إلى تكوين اتجاهات الأفراد وقيمهم وأنماطهم السلوكية.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لتفعيل دور الإعلام المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر:

المطلب الأول: معوقات الإعلام المحلي في الجزائر:

رغم ما يحققه الاعلام المحلي في الجزائر من أعمال و انتصارات على جميع الأصعدة و الميادين أي أنه يعاني من بعض المشاكل و المعوقات التي تقف وتعكر عجلة التنمية المحلية وهذا راجع إلى:

- اختلال التوازن في تدفق المعلومات عل الصعيد المحلي.
- انعدام أو ضعف البنية الأساسية للاتصال.
- تعدد الموانع الاقتصادية وهذا مرتبط أساسا بطبيعة النظام السياسي في الجزائر الذي لا يعتمد في الأغلبية على قاعدة المشاركة و التتابع لديمقراطي.
- قلة الموارد البشرية ممثلة بقلة الأطر البشرية المهيأة علميا(من صحافيين و مخططين، إداريين، إعلاميين).
- فقدان المواطن الثقة في المؤسسات الاعلامية (الصحف، المجلات، الإذاعة)
- يبحث عن القضايا الجزئية و الآنية و يهمل الأمور المركزية و القضايا الأساسية و الجوهرية في مجل التنمية.
- يفتقد إلى زمام المبادرة و لا ينشط وفق قوانينه الداخلية فثمة من يحدد خطواته بعيدا عن متطلبات التنمية.
- ضعيف الصلة بالواقع لاعتبارات سياسية و اقتصادية و يقدم لنا الأحداث معزولة عن سياقها الاجتماعي و السياسي و الثقافي و الاقتصادي كما يقدم نصوصا سلطوية بعيدة عن جوهر التفاعل و الحوار.
- فقدان الإعلام المحلي لنظرية واضحة و محددة في اطار التنمية و جعله كنتيجة تبعية للمعسكر و الغرف في سلب إرادة الأخرين و السيطرة على ثقافتهم.
- غياب الاتصال بين مؤسسات الدولة و المؤسسات الاعلامية.

- الهيمنة الخارجية على وسائل الإعلام المحلي.

أ- المعوقات القانونية:

- إن الممارسة الاعلامية في الجزائر لم تكن في أغلب الاحيان خاضعة لقانون الاعلام المنبثق في 1990 بل لإرادة من هم في السلطة.
- إخضاع الإعلام (الصحافة المحلية) لقانون العقوبات الذي جاء في نصه المعدل في سنة 2001 معاكس لروح الحرية، حيث ترى جمعية حماية الصحفيين **(cpj)** في تقريرها أنه كثيرا ما يقوم المسؤولين الرسميين من الحكومة الجزائرية أو الأقاليم المحلية برفع دعاوي قذف و تشهير ضد الصحفيين و قد يحكم عليهم بالسجن فيما لو أدينوا، إضافة إلى أن القانون الجنائي الجائز في الجزائر أصبح أداة فعالة للقمع و على سبيل المثال إصدار القانون الجنائي الجائز أصبح أداة فعالة للقمع و على سبيل المثال إصدار أحكام بالسجن و الغرامة في حق العديد من الاعلاميين و الصحافيين ومن بينها اعتقال الصحافي " خضاوي غول" الذي يكتب لصحيفتي" اليوم" و **el.Djazair news** في ماي 2004 بمدينة. الجلفة- إضافة إلى ذلك تم في 2004/12/28 إصدار حكم من طرف محكمة سيدي محمد يقى بغرامة قدرها 2 مليون و خمسة مائة ألف دينار و السجن لمدة سنة على كل من الإعلاميين فؤاد بوغانم محرر جريدة **le soir d'algérie** و ذلك بتهمة السيد الرئيس و الشهر به، حيث قام بنشر عدم مقالات في شهر أفريل قبل الانتخابات الرئاسية حول استغلال سلطة الرئيس لسلطة و فساد السياسة و هذا ما يعكس حرية التعبير في الجزائر، و كذا سجن " غادة حمروش" الصحافين و الإعلامي[1]ن بتهمة التشهير بوزارة الدفاع الوطني حيث رفعت هذه الأخيرة دعوى على كل من

[1] - أحلام باي **معوقات الصحافة في الجزائر**، مذكرة الماجستير تخصص وسائل الإعلام و المجتمع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة المنتوري، قسنطينة، سنة 2006-2007 ص ص 270-271.

جريدة الخبر **el waten** بسبب نشرها خطاب تنتقد فيه أفعال كل من دائرة و سكرتارية الدرك الوطني.[1]

ب- معوقات اقتصادية:

تتمثل غالبا في بعض التمويل الذي يؤدي في العديد من الحلات إلى الإفلاس و نقص الامكانيات التي تتعلق بجانب الطبع و التوزيع و السحب إضافة إلى الاشهار و نوع الملكية.

خضوع العديد من وسائل الاعلام المحلي (الجرائد و الاذاعة.....)لمالكيها من ذوي النفوذ و عادة ما يكونون من الشخصيات العسكرية أو الحكومية الذين يستخدمونها في تصفية الحسابات السياسية و بذلك تهرب بعض وسائل الاعلام المحلي من سلطة الحكومة لتقع تحت سلطة أصحاب المال و النفوذ.

عدم حرية وسائل الإعلام المحلي باستقلاليتها لأنها تابعة بذوي النفوذ في المجتمع فهي لا تخدم المجتمع بقدر ما تخدم الجهة التي تستند إليها.

على ما يبدو في الجزائر أصبحت مؤسسات الإعلام مجرد صناعة و تجارة أو بالأحرى أصبح نشاط اقتصادي بمعنى أن أي صحيفة أو إذاعة محلية تحتاج إلى رأس مال كي تغطي مصاريف الطبع و التوزيع و دفع أجور العمال.

ج- المعوقات السياسية

- و تتمثل في رغبة المجتمع في توجيه الإعلام المحلي وسط نفوذها عليه.
- السلطة الحاكمة في الجزائر لا تسمح على العموم بالنقد(إلا بدرجة محدودة جدا).
- طبيعة النظام السياسي الذي لا يسمح سوى بهامش من الحرية.
- استمرار السلطة في الانغلاق و حجب المعلومة عن مؤسسات الإعلام و عدم استعدادها للقبول بإرساء منظومة تشريعية ضامنة لحرية التعبير.

---

[1] - أحلام باي **معوقات الصحافة في الجزائر**، مذكرة الماجستير تخصص وسائل الإعلام و المجتمع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة المنتوري، قسنطينة، سنة 2006-2007 ص ص 270-271.

- قدرة السلطة الحكومية على فرض الرقابة على المؤسسات الاعلامية و التي تمنحها لها القوانين التي تحكم الاعلام.
- كما يمكن أن تستخدم القوانين للانتقام من أية معارضة. [1]
- الاحترام المحدود من طرف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لحرية الإعلام حيث يؤخذ على وصفه للإعلاميين في أحد الخطابات الرئاسية بأنهم " طبا بات حمام" ليشر وصفهم إلى أن " الإرهابين هم حملة الافلام كحاملي السيوف" وهذا ما يترك منعرجا قيام حرية الرأي و الديمقراطية.

د/ معوقات اجتماعية:

و تتمثل في:

- المعوقات التي تقف في وجه حرية الاعلام المحلي الجزائري و الذي يعرقل سير التنمية المحلية ذات العلاقة بطبيعة اجتماعية.
- ظروف المعيشة القاسية التي تعرقل سير عمل المؤسسات الإعلام المحلي كالصحافين و الإعلامين مثلا خاصة إذا كانوا مكبلين بظروف قاهرة وعادات اعراف اجتماعية بالية.
- أو إذا كانت أمية أفراد المجتمع أفراد المجتمع المحلي تمنع وصول رسالة إليهم من الأساس أو فقرهم مما تحد من إشهار الرسالة الاعلامية.
- استخدام العنف ة الارهاب ضد الاعلاميين و الصحافيين.
- الاعتداء على المقرات الإعلامية في المجتمع الجزائري.
- خصوصية بعض القضايا الاجتماعية (أي صعوبة معالجة بعض القضايا بحرية مثل قضية الديمقراطية و الارهاب و اللغة الأمازيغية، و الأصول العرفية في الجزائر، أو لأنها تحظى برقابة شديدة من طرف السلطة الحاكمة و المجتمع و

[1]- أحلام باي، نفس المرجع السابق، ص 271.

ثانيا أن أي شيء يكتب عنه أو يقول عنه في هذه المواضيع يمكن ان يؤدي إلى انفجار أزمة داخل المجتمع.

- بالإضافة إلى القضايا ذات العلاقة بالمصالح الخفية، الرشوة، الجنس المشاكل الخاصة و أسرار الأسر.[1]

المطلب الثاني: آفاق الإعلام المحلي لتحقيق التنمية المحلية.

إن حرية الإعلام المحلي المستقلة لم تسقط من السماء، و لم تكن هدية من السلطات إنما كانت تتويجا لكفاح طويل، فقد قاومت هذه السلطات العمومية التي كانت تسعى إلى إخراسها أو استعمالها أو توجيهها، و قاومت الانهزامية و الشمولية و أدت مهمة وطنية نبيلة في وقت شهد انسحاب الطبقة السياسية، و شهد محاولات إدماج المجتمع الجزائري في مشروع الإسلام السياسي.

و إذا كان هذا الدور الوطني الذي لعبته الإعلام المحلي قد انتهى، فإن تحديات جديدة تفرض نفسها على هذا الإعلام لتربح رهان المستقبل في اطار العولمة و معركة الاتصال و الإعلام في ظل الانرنث و الهيمنة الإعلامية لبعض الدول.

إن هذا.الإعلام يفتقد أساسا إلى الإمكانيات الحقيقية مما يجعلها رهينة السلطة و عرضة للاعتراض و التقزيم، إن الاستقلالية تعني فيما تعنيه استقلالية المؤسسات الإعلامية الخاصة بالتوزيع و الطباعة كما تعني أن يساهم الصحفي في تنظيم المؤسسة و في حياتها عبر لجان التحرير و عبر البحث و فرص التكوين و نقل المعلومات، و أن يتم ذلك من خلال كل الأشكال التنظيمية التي تمكنهم من المحافظة على استقلاليتهم عن السلطة العمومية و عن سلطة الخواص و الارتقاء بالجرائد المستقلة إلى مستوى المؤسسات، و عدم البقاء في مستوى التعاونية الذي لا يفتح أي آفاق مستقبلية ولا هو كفيل بتأمين الإعلام المحلي. [2]

---

[1] - أحلام باي- نفس المرجع السابق ص ص 90-95.

[2] - علي جري ،**الإعلام الجزائري**، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر السنوي للمنظمة العربية لحرية الصحافة ،ماي 2002.

داخليا: و ذلك عبر توفير مناخ ديمقراطي بالاحتكام إلى الميثاق أخلاقيات المهنة و خارجيا مع محيطها و ذلك بضرورة إلغاء قانون العقوبات المسلط على الإعلام المحلي أو تعديله بما يتماشى مع طبيعة ممارسة المهنة في أرجاء العالم.

أما الرهان الثاني فيتمحور حول تجندنا ضد تعديل قانون العقوبات المسلط على رقابية الإعلام المحلي لأن انعكاساته تكون مباشرة على مستقبل الإعلام المحلي، فالمادة "144" من قانون الإعلام تنص على أنه حينما تقدم نشريه يومية أو أسبوعية أو غيرها على نشر خبر ما فإن المتابعة القضائية تتخذ ضد الصحفي و ضد مسؤول النشر و رئيس التحرير، و كذا النشرية نفسها وهذا من شأنه أن يخلف ظروف انفجار داخلي بالإضافة إلى لجوء الصحفي إلى رقابة ذاتية أو تحويل مسؤول النشر إلى" دركي" يراقب كل صغيرة و كبيرة.

ومن بين أهم التعديلات أيضا عقوبة السجن بين ثلاثة أشهر و سنة أو بغرامة مالية في حالة الإساءة أو الإهانة أو القذف إلى رئيس الجمهورية عن طريق الكناية أو الرسم أو التصريح أو بأية وسيلة تبث الصورة و الصوت أو أخرى إلكترونية أو معلوماتية حيث تصف الأسرة الصحفية هذا القانون بالخطير ليس على حرية الممارسة الإعلامية فقط لكن على الديمقراطية و التعددية و الحريات بصفة خاصة.

و إذا كان العالم يسير نحو إلغاء عقوبة السجن فإننا نجد الجزائر تسبح عكس ذلك، و عوض أن تجتهد السلطة في إيجاد مفاتيح الأزمة تحولت إلى فرض فن التعقيدات، و كأنها من خلال خنق الحريات و تكميم الأفواه ستمنع البركان من الانفجار، فلا يمكن أن تتصور وجود حرية التعبير بدون حرية الصحافة و بدون استقلالية القضاء و ضمان الحرية في التعبير و الوصول إلى مصادر الخبر هذه النقطة التي عرفت تراجعا كبيرا منذ مجيء بوتفليقة إلى الحكم، حيث أصبح من الصعب الوصول إلى مصدر الخبر.[1]

[1] علي جري:نفس المرجع

و المعتقد أنه أحسن ما أختتم به أن عقوبة المادية لمجرم قاتل اقل بكثير من عقوبة الصحفي أو مجرمي الرأي بصفة عامة.[1]

ستحضر هنا بعض التوجيهات التي ينبغي لكل إعلامي أو صحافي محلي أن يستحضرها في ممارسته الإعلامية اليومية.

1-النزول إلى الواقع و التوعية العامة:

المقصود بذلك الشعور و الانتماء و مشاركة بهموم الناس قبل الكتابة عنها إذ لا يقتصر الإعلام على وصف تلك الهموم فحسب و إنما يبحث في أسبابها و عواملها الخفية، لا ليواسي الناس و يرثى بحالهم، لكن ليكون طرفا مهما في حل مشاكلهم، والإجابة عن أسئلتهم الإشكالية و المستقلة، ففي الغرب مثلا توجد مكاتب و مؤسسات تتخصص في هذا المجال، و تقدم لها الميزانيات الهائلة للبحث في مشاكل الناس ومعالجتها، و تقديم التوعية الكافية حول كيفية تجنبها أو كيفية التعامل معها.

نأخذ ظاهرة الطلاق مثلا كنموذج فالإعلام المحلي (الصحافة المكتوبة و الرقمية، الإعلام المدرسي، الجمعيات...) يتناول الظاهرة داخل المجتمع بالاستناد على الحالات المطروحة في المحكمة و المعلومات المتوفرة لدى المصالح القضائية المختصة، إضافة إلى تصريحات الأطراف المعنية (أصحاب الدعاوي، الضحايا، القضاة المحامون...) ثم بعد ذلك يقوم الإعلام بدراسة موضوعية لهذه الظاهرة، و التنقيب عن أسبابها الخفية و المعلنة و عواقبها على الأطفال و على المجتمع ثم يطرح مجموعة من الحلول الممكنة، و يدعو إلى ثقافة الإصلاح و توعية الرأي العام بذلك، بإشراك بعض الجمعيات و المصالح النسوية التي لها نوعا ما صلة بهذا الإشكال، على أن تكون طرف مباشرا و أساسيا في عملية الإصلاح دون إغفال دور الأئمة في هذا المجال، بحيث يلتمس منهم هذا الإعلام التنموي العمل على تكثيف خطبهم و مواعظهم في هذا الصدد و ينطبق هذا أيضا على العديد من المعضلات

[1]- علي جري، نفس المرجع السابق.

الاجتماعية كالعنف المنزلي، و ظاهرة استغلال الأطفال، و الهدر المدرسي، و التسول، و تعاطي المخدرات.

2-البحث عن أسباب الخلل في الواقع

كما هو معلوم لا يخلو مجتمع من نقص أو خلل ما في تركيبته البنيوية أو التسوية أو غيرهم لذلك فوظيفة الإعلام التنموي في البحث عن مكان الخل الذي يعتريه، سواء في بعده التعليمي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التنظيمي و ما إلى ذلك، فلا يكتفي الإعلام بوصف المشكلة و إنما مدعوا إلى التنقيب في العوامل المؤدية إليها، ثم تقديم الحلول الناجعة و الممكنة لها.

نموذج" عدم إشعال المصابيح الكهربائية في شارع معين" في هذه الحالة لا يكون دور الإعلام هو توصيف هذا العطب و الكتابة عنه بأسلوب الفضح، كما كان سائدا في صحافة المعارضة التقليدية التي ربتنا على المعارضة من أجل المعارضة ، و إنما يقتضي المقام أن يحيط الصحافي و الإعلامي وصفا بهذه الحالة، و بشكل دقيق و موضوعي بالكلمة و الصورة، ثم يتوجه إلى الجهات المسؤولة و المعنية (مجلس بلدي، سلطات، شركة كهرباء، مواطنون...) و يسأل عن هذا المشكل بأسلوب موضوعي مبني على الحوار البناء، ليكون طرفا مهما في تسوية ذلك الخلل، فهو بذلك يحث الجهات المسؤولة على خدمة المجتمع، أما أنه إذا ما سارع إلى نشر ذلك الخبر دون التحقق منه و مساءلة الجهات المعنية، فإنه لا يخدم المجتمع في شيء بقدر ما يعرقل مشروع التنمية، بزرع الصراع بين الاعلام و الدولة، بين المثقفين و المسؤولين، بين المواطنين و السلطات، كما أن مغالطة أو مزايدة تعتري ذلك الخبر، قد تجعل المسؤولين يضيقون الخناق على الإعلاميين، بل يعتقلونهم باسم القانون.

ثم أن الإعلامي عندما يتوجه إلى الجهات المعنية، عليه أن لا يتعامل معها بأسلوب انفعالي و احتجاجي، و إنما بأسلوب لبق و تعاوني، إذا ما أراد أن يقدم إعلاما تنمويا، يشارك من خلاله في تنمية واقعه و تطويره.

3-الحض[1]ور المستمر للإعلام:

و يتم هذا الحضور في مختلف الأنشطة المقررة التي تقوم بها مصالح السلطة المحلية و هيئات المجتمع المدني، بل أنه يجب على الإعلام أن يكون طرف مهما في تلك الأنشطة، ليس لتغطية الحدث فحسب، و إنما لمسائلة الجهات المعنية و تقديم الملاحظات الجادة لها، و على هذا الأساس فعلى منظمي تلك الأنشطة أن يخبروا وسائل الإعلام المحلية بذلك في مقبل ذلك يتوجب على الإعلاميين المحليين الانفتاح على مكونات الدولة و هيئات المجتمع المدني، بأسلوب جاء يركز على التفاعل و التعاون و الإصغاء و النقد و البناء.

نموذج" الاجتماع الدوري للمجلس البلدي" إذا يتحتم على المجلس البلدي أن يخبر بذلك الحدث وسائل الإعلام المحلي دون تمييز و استثناء بل و يستدعيها لحضور الاجتماع، كما على وسائل الإعلام أن لا تؤدي دور الفاضح، ولا تمارس النقد المعارض و الهدام، و إنما أن تصغي يتمعن، و تطرح الأسئلة العميقة و الجادة، و تغطي الحدث بشكل موضوعي و دقيق و بعيد عن المغالطات و المزايدات و الانفعالات، فرب سؤال وجيه يطرحه إعلامي ناشئ على أعضاء المجلس البلدي قد يكون سبب لمشروع متميز و ناجح، خير من ألف مقترح أو خطة عمل يطرحها المجتمعون كلهم.

4- رقمنه الإعلام المحلي:

و يقصد بهذه الرقمنة تأهيل الأشكال الإعلامية المحلية لتواكب التحولات الجديدة التي أحدثتها الثورة الرقمية في وسائل نقل المعلومة و التواصل و الإعلان و تبادل الخبرات و الانفتاح على التجارب الوطنية و الدولية، و يتوجب على مختلف المؤسسات العمومية و الخصوصية (مصالح الدولة، و مكونات المجتمع المدني و مؤسسات التعليم و بنوك و شركات.) أن تخوض هذه التجربة التي أصبحت من مستلزمات المرحلة الراهنة.

---

[1] علي جري،نفس المرجع

لاسيما و أن ذلك أصبح يتطلب إمكانيات مادية هائلة، إذ أنه يمكن أن تكتفي في البداية بتجربة المدونات و المنتديات المجانية فتعرف بمكونات المجتمع المحلي على مختلف مستوياته.

إن حضور واقعنا المحلي على صعيد الشبكة العنكبوتية يضل محتما و خجولا، ولا يمثل بتاتا القيمة البشرية و العمرانية و المؤسسة و الثقافية للمنطقة التي يقطنها عشرات الآلاف من الناس و يتضمن مختلف المؤسسات الحكومية و التعليمية و البنكية و غير ذلك و مقبلة على تحديات هائلة، ولا تملك إلا بضعة مواقع إلكترونية هزيلة معدودة على أصابع اليد الواحدة.

و إن التركيز على المكون الرقمي في تنمية الواقع، أصبح أمرا لازما ينبغي للجميع (سلطة ومنتخبين، مجتمعا مدنيا و مواطنين...إلخ) التفكير فيه بجدية و استراتيجية و بدلا نظر، لأن الأنترنت أصبح الوسيلة الأهم لتواصل السريع و البليغ، خصوصا و أنه اكتسح أغلب البيوت، فأصبح في متناول المرأة و الطفل و المثقف و غيرهم.

5-دعم الإعلام المحلي:

بناء على ما سلفنا إن مطلب الرقمنة يأتي إما بشكل فوري عن طريق استثمار بعض الإمكانات الرقمية المجانية المتاحة، وهذا حل آني و مؤقت و إما بشكل منهجي مخطط يقتضي المزيد من الجهد و التضحية، لذلك فالحاجة إلى دعمه خصوصا المادي حق يتحقق النهوض بالإعلام المحلي و تقدم نموذجا متميزا على صعيد المناطق التي تنتمي إليها، ثم إن أغلب الإعلاميين و الصحافيين من الشباب المحليين، الذين يمارسون مهنا بعيدة كل البعد عن ميدان الإعلام، أو أن دخلهم لا يسمح لهم بالإسهام المادي تأهيل الإعلام المحلي و تطويره، فهم في أمس الحاجة [1] إلا نختلف الأدوات التي تساعدهم

[1] الإعلام المحلي،منتدى جامعة عنابه تاريخ الاطلاع،2014/5/2 على الساعة 21:15
انظر:اhttp//anaba.org/nbanews/2010/05/188.ltmle

على أداء خدمتهم الإعلامية التطوعية كالكتب و الجرائد و الكاميرات و البطاريات و تعويضات النقل و غيرها.

ولا يتحقق هذا الدعم إلا بواسطة تظافر جهود مختلف المكونات التي بشكل منها واقعنا المحلي مثل:

- مساهمة المؤسسات البنكية و الوكالات الخدماتية: إذ تساهم هذه الجهة تمويل وسائل الإعلام المحلية، و تقديم يد العون إلى الصحافيين و الإعلاميين في شكل تعويضات مادية مقابل خدمة الإشهار مثلا.
- مساهمة الجماعات الحضرية و القروية: و ذلك عندما تتحقق لها الموارد المادية الكافية، أو أنها توجه بعض الموارد المخصصة للمجتمع المدني في هذا المضمار، و تفرض على المستفيدين منها رقمنة أنشطتهم و إسهاماتهم، إذ ينبغي لكل جهة تتلقى الدعم أن تفتح واجهة إلكترونية خاصة بها، و تخدم من خلالها الواقع المحلي.
- مساهمة المحسنين: إذ يلاحظ أن هذه الفئة غالبا ما تساهم في كل ما هو ديني محض فحسب، فقدان الأوان لتعبير كل ذلك و توزيع مساعدتها المادية بشكل شمولي، يشمل كل ما هو ثقافي و اجتماعي و إعلامي، فالمجتمع لا يصلح فقط بالخطاب و الوعظ و إنما بالخدمات التي يقدمها المجتمع المدني عامة كذلك، كالتوعية التعليم و الحملات البيئية و الصحية.[1]
-

المطلب الثالث: آليات النهوض بالإعلام المحلي لتفعيل التنمية المحلية.

حتى يستطيع الإعلام المحلي القيام بمهامه الجسيمة و رفع مستوى أدائه لابد من توفر الضروريات الخاصة بذلك فمنها ما يتعلق بالواقع المحلي ومنها المرتبط بإطار السلطة

[1] نفس المرجع- http//annabaa.org /nbanews/2010/05/188.htmle2014/05/02

التنفيذية و يعمل محمد حجاب المتطلبات ضمن المتطلبات السياسات الإعلامية و التنفيذية خلف التنمية.

1-**في مجال السياسات الإعلامية:** و ذلك لابد لنا:

- الانطلاق من فلسفة تحدد أهداف العملية الإعلامية من خلال نظام ديمقراطي يكفل للجميع المشاركة في اتخاذ القرار.
- تصفية الأنماط المختلفة في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التوزيع العادل لثروة المحلية.
- توسيع إطار استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

2-**في إطار السياسات التنفيذية:** و يعد ذلك

- تحديد الأولويات و إبراز المضمون و تدعيم القيم الإيجابية و كذا الاهتمام بالاحتياجات التنموية للمجتمع و إبراز طابعها المحلي.
- النظر إلى الإعلام كقطاع منتج و ليس استهلاكي.
- إقامة علاقة تعاونية بين أجهزة الدولة المسؤولة عن خطط التنمية المحلية و المؤسسات الإعلامية المحلية.
- تفحص تدفق إعلام التنمية ضمن حدود الدولة و تهيئة العاملين لتدريب و محاولة معرفة تجاوب الجمهور المحلي مع وسائل الإعلام المحلية.
- التركيز على مختلف الأبعاد لسياسات التنموية دون الأخذ ببعد على حساب بعد آخر (اجتماعي، إعلامي، ثقافي، تكنولوجي، اقتصادي، تشريعي، مهني)[1] و تكوين ثقافة ديمقراطية تأخذ بالرأي و الرأي الآخر.

[1] - جمال الحاسم المحمود، **دور الإعلام في تحقيق التنمية و التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد2، المجلد20، (دمشق:2007)، ص 259.

تغيير النظرة الرسمية نحو الإعلام المحلي على أنه أداة لتعبر و ليس سلعة تباع و نشتري أو آلة موسيقية تعزف حينما يريد صاحبها أن يعزف فالإعلام المحلي لابد أن يكون في خدمة المجتمع المحلي يهتم بقضايا الأساسية لتنمية. [1]

على الإعلام المحلي أن يخرج من نطاق السلطة و المنفذين و ينطلق من دوافع موضوعية و عامة للبحث عن الحقيقة.

تخفيف الموانع القانونية المفروضة على المؤسسات الإعلامية و إصدار تشريعات تحمي الإعلاميين و تصون حقوقه.

السعي في معرفة ظروف الجمهور و توجهاته و تلبية حاجاته المادية و المعنوية و الاهتمام بإيجابيته بآرائه و تطلعاته.

الخروج من دائرة تسليط الضوء على المشاكل المحلية إلى المشاركة في الاجتهاد و هو ما ترجم في العديد من الجمعيات الإلكترونية، و كذا و نقل عملها من العالم الواقعي بخرجات ميدانية مثل العديد من الجمعيات الخيرية" ناس الخير" و **one two three** **vive l'Algérie** و جمعيات البيئة التي ساهمت في كثير من المبادرات كمبادرة التشجير و نظافة المحيط.

توفير وسائل الإعلام و الاتصال متطورة و مختلفة سمعية، بصرية مقروءة، مسموعة، مرئية، أنترنت، ومن خلال هذه الوسائل يمكن تعريف الناس بحقيقة مشاكلهم و نقل أفكارهم لتحقيق التطور المنشود.

وتوزيع وسائل الإعلام المحلية المتعلقة بالتنمية بشكل جغرافي يتناسب مع مساحة البلد بحيث تشمل كل المناطق و النواحي و القرى ذات الكثافة السكانية العالية. [2]

تأمين الكوادر الإعلامية و ذلك من خلال الاعتماد على خريجي الكليات و الجامعات.

---

[1]- جمال الحاسم،نفس المرجع

[2] - إسلام عبد العزيز، **الإعلام التنموي** موقع على الانترنت تاريخ الاطلاع: 2014/5/15 على الساعة:21:00 http://forums,selze.net .

التنسيق ما بين توجهات الدولة التنموية و مؤسسات الإعلام، كوضع الخطط و البرامج المشتركة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

فسح المجال أمام مشاركة الجماهير و بشكل مباشر في طرح قضاياهم مساءلة المسيئين عبر حوارات حادة و عقلانية و شفافية و ديمقراطية.

إبراز فلسفة التنمية و توجهاتها و استخدام أدوات البحث العلمي لزيادة المقدرات الإعلامية على التحليل و الاستقراء.

المهنية و المصداقية و احترام الحرية الصحافية و الاستقلالية في تحديد مشكلات و قضايا و تحديات التنمية.

التنوع و التخصص لدى الوسائل الإعلامية لإشباع رغبات الجمهور من حيث (السن، الجنس، التوزيع الجغرافي، المستوى التعليمي، السمات النفسية)[1]

و علل هذا التعريف عن طريق مستويين:

أ- **المستوى الرسمي:** و ذلك يكون بعرض الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي بإيجابياته و سلبياته و طرح الحلول العلمية للمشكلات التنموية و عرض معوقاتها و أهدافها.

ب- **المستوى الشعبي:** و يكون بخلق وعي جماهيري بالسياسات التنموية و التوعية بأساليب النهوض باقتصاد الفرد و الأسرة و الجماعة و لا يتحقق ذلك إلا من خلال شرح السياسات التنموية بصورة مبسط بفهمها المواطن العادي و المتخصص و توضيح مفاهيم الإنتاج الوطني و قيمته بالنسبة لتدعيم الإنتاج و ترشيد الاستهلاك لدى المواطنين بكافة طبقاتهم و تنمية الوعي و الإشهار لديهم.[2]

---

[1] - أسامة بن صالح حريري، **تهيئة الدور الإعلام التنمية الوعي لدى الجماهير**، موقع المنشاوي لدراسات و البحوث متوفر على شبكة الانترنت تاريخ الاطلاع:2014/5/18:على الساعة11:40: www.minshawi.com

[2] - أكرم سالم، **الإعلام من منظور إداري تنموي**، في ندوة:الحوار المتمدن، منتدى الإعلام عمان، الأردن،3/5/2008: ص 18

- هذا ومن جهة أخرى حتى يحقق الإعلام المحلي دورا في عملية التنمية المحلية لابد أن يكون المشرفون على تلك الوسائل الإعلامية في الغالب الأعم من أبناء المنطقة و يشيعون مشاكل الناس و احتياجاتهم.
- و أن يرتبط الإعلام المحلية بالبيئة المحلية و ثقافة المنطقة.
- التنسيق الشمولي مع مختلف المؤسسات سواء كانت رسمية أو مدنية و في هذا السياق تقول الصحافية و الإعلامية فاطمة الزهراء زرواطى أن الإعلام المحلي هو سلاح قوي في يد الصحافي و الإعلامي و المذيعي من أجل تحريك البيئة المحلية و خلق الحس بالمسؤولية لدى المواطن و المسؤول على حد سواء حيث أنه لا يمون بنقل للخبر بل أن يتفاعل معه كفاعل أساسي لمعالجة هذا الخبر، و حتى نرتقي بالإعلام المحلي و دوره في التنمية المحلية ترى الإعلامية فاطمة ولد خصال" لابد من التخلص من ثلاث أنواع من الصحافيين ، صحفي كل شيء عاما يراه، صحفي بجرح و صحفي ما يجرح ما يداوي فهذه لا تخدمنا أبدا".[1]

[1] - أكرم سالم،نفس المرجع،ص23

خاتمة الفصل:

تبقى في نهاية المطاف ومن خلال ما سبق عرضه حول البيانات والمعلومات حول موضوع بحثنا دور الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية، فكانت إذاعة قالمة الجهوية مجرد عينة بحث لهذا الموضوع، من خلال استعراضنا لهذه الجداول الإحصائية وتحليل نسبها، وذلك للوصول ومعرفة مدى أهمية إذاعة قالمة الجهوية على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية، وكذا معرفة حقيقة الإذاعة لإجراء التغييرات الهامة والتنمية.

فيظهر لنا جليا سعي إذاعة قالمة الجهوية من أجل إنجاح عملية التنمية استنادا إلى نشر الوعي الثقافي بين طبقات والشرائح المختلفة في المجتمع المحلي، وكذلك في المجالات المختلفة وتدعيم طرق الاتصال بين الإذاعة والجمهور المتلقي لكسب ولائهم وتنمية شعورهم بالانتماء، وهو ما تسعى إليه كل مؤسسة إعلامية لتحقيق نجاحاتها وإحداث التنمية على كافة المستويات.

الخاتمة

خاتمة

من خلال ما سبق وختاما لذلك يتضح لنا الدور الفعال و الحيوي الذي يلعبه الإعلام المحلي في تحقيق التنمية المحلية حيث تعتبر الإذاعة المحلية من أهم الوسائل الإعلام المحلية التي تساهم في عملية التنمية و ذلك من خلال التخطيط للأنشطة و البرامج المتعددة المجالات التي تخدم المجتمع و يهدف إلى زيادة توعيته ، كما تضمنت الدراسة وجود علاقة بين الإعلام المحلي و التنمية المحلية فلا يمكن للعقل أن يتصور أن يكون إعلام ما لم يؤدي مهامه في تقديم الخدمة العمومية سواء كانت هذه الخدمة اجتماعية أو سياسية ، اقتصادية أو ثقافية أو صحية ترفيهية والتي توفرها الدولة لجميع أفراد المجتمع دون تميز بين الأفراد أو الولايات أو الأقاليم، كما لا يمكن أن تتصور وجود مجتمع من دون توفر وسائل الإعلام بغض النظر عنها والتي تسمح للفرد أن يكون طرفا فاعلا ومشاركا في الحياة فوسائل الإعلام المحلية تعتبر بمثابة عين و أذن ولسان المواطن ليتطلع بها على العالم الخارجي ومعرفة ما يحدث داخل المجتمع.

كما تعد التنمية المحلية الركيزة الأساسية ومطلب حقيقي للوصول إلى التنمية الشاملة ذلك أنها تهتم بفئة الأفراد والمجتمع و التنمية المحلية عملية معقدة ومتشابكة يجب أن تتشارك فيها جهود كل الهيئات الاجتماعية وكذا الفواعل المحلية ومن بينها وسائل الإعلام المحلي هذه الأخيرة يمكن أن تساهم في إحداث هذا التغير و التطور الاجتماعي عبر مراحل النمو.

وذلك إذا توافرت سياسات تنمية مدروسة وتخطيط فعال وكذا قدرة هذه المؤسسات الإعلامية على التحكم في الدور الذي تقوم به في مجال التنمية ، وذلك من خلال التحكم و التقيد في شبكاتها البرامجية و التي لا بد أن يكون إعدادها بعيدا عن العفوية و الذاتية في تقديم الخدمة العمومية.

لذلك فإن الإعلام المحلي يعد نقطة اتصال و أداة تواصل بين الفواعل المحلية سواء كانت بين الدولة وسلطاتها الثلاثة أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص و الأفراد فهي تعمل على مراقبة عمل الدولة وسلطاتها الثلاثة ونقل مشاكل الأفراد المعبر عنها في المجتمع المدني و القطاع الخاص إلى صناع القرار و التعبير عنها وتحليلها وكذا تفسيرها لوضع علاج وحلول لها ووضعها في متناول المجتمع المحلي، فهي بمثابة العلبة السوداء في عملية التغذية العكسية.

كما أثبتت التجارب و النتائج أن ثورة الإعلام المحلي شهدت تطور سريعا ومضطردا استفادت منه الجزائر في النهوض بالتنمية المحلية وتحسين المجتمعات وترقيتها، لذلك فإن الأمر في الجزائر لا يزال يحتاج إلى وقفة حقيقية من طرف المسئولين على كل القطاعات محل الصلة ليتعاملوا مع هذا الإعلام بنظرة الشريك

الحقيقي لا العدو الافتراضي وبالتالي خلق علاقة تكاملية وثيقة بين الأطراف الثلاثة لتنمية المحلية وهي المواطن، السلطة، الإعلام، وبالتالي دفع عجلة التنمية المحلية بكل ثقة و بخلو تام من شوائب اللامسؤولية على أساس المصارحة و المساءلة وعلى قواعد أكثر ديمقراطية و أكثر شفافية وعلى تفعيل لغة الحوار و التكامل بين المؤسسات الإعلامية المحلية و الدولة، وبالتالي الاتجاه إلى بناء دولة الحكم الراشد التي تعطي الفرصة و المجال لمختلف الهيئات المحلية للمشاركة في عملية اتخاذ القرار ومن ثمة بناء سياسات تنموية رشيدة تكفل التعددية واحترام الرأي و الرأي المضاد وتجسيد دولة الحق و القانون.

كما تكمن أهمية التجربة الجزائرية في ميدان الإعلام المحلي من خلال الإذاعات المحلية المنتشرة في ربوع الوطن و التي أبرزت دورها في تقوية الاتصال بين مختلف الفواعل المحلية عن طريق المساهمة في المحافظة على التفاعل الوطني وبالتالي تحقيق التنمية المحلية بفضل الإعلام المحلي الاحترافي الحديث المدعمة بتجهيزات تقنية جديدة وبرامج مدروسة قادرة على رقمنه الإعلام.

لذلك فإن التنمية المحلية تستدعي النهوض بوسائل الإعلام الحديثة و تنميتها التي تسعى جاهدة لمحاربة التخلف وتحقيق النهوض الاقتصادي و التغير الاجتماعي ومنحها استقلالية لتمارس أعمالها بمحض أرادتها بعيدا عن سلطة ورقابة الدولة وكذا دعمها ماديا ومعنويا وتخفيف الضغط عليها لتمكينها من آداء أعمالها التنموية.